

أثر نظم المحاسبة الإدارية على جودة القرارات المالية دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية في المملكة العربية
السعودية

إعداد الطالب/

حسين هادي حسين العنزي

الرقم الجامعي/

252000334

إشراف/

أ.د. الفيصّل عبد الحميد محمد حسن

أ.د. فايز جرّاد

العام الدراسي

2026م

رَحْمَتِي
عَلَيْكَ

إهداء

إلى من غرس فيَّ القيم، وسقاني من معين الحكمة،

إلى من كان دعاؤهم سرَّ توفيقِي، وسندًا لي في كل مراحل حياتي،

إلى والديَّ الكريمين، أهدي ثمرة جهدي وعملي، عرفانًا وتقديرًا.

وإلى زوجتي الغالية شريكة دربي،

وإلى من ساندني وشجّعني في مسيرتي العلمية،

إلى إخوتي وأصدقائي وزملائي،

لكم جميعًا أهدي هذا العمل المتواضع، امتنانًا لكل دعمٍ صادق.

شكر وتقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتمّ الصالحات، وبِعونه وتوفيقه أنجزت هذا العمل المتواضع.

أتقدم بخالص الشكر وعظيم الامتنان لمشرفي الكريم أ.د. الفيصّل عبد الحميد محمد ، أ.د. فايز علي جراد،
الذي كان لدعمها العلمي، وتوجيهاتهم السديدة، وملاحظاتهم القيمة، الأثر الأكبر في إنجاز هذه الرسالة. لقد
كان مثلاً يُحتذى به في العلم والأخلاق والتفاني.

كما أتوجه بالشكر الجزيل لأعضاء لجنة المناقشة الكرام على وقتهم وجهدهم وملاحظاتهم البناءة التي أثرت هذا
العمل.

ولا يفوتني أن أعبر عن تقديري العميق لكل من ساندني ووقف إلى جانبي خلال فترة إعداد

الرسالة، من أسرتي وأصدقائي وزملائي، وخاصة والديّ العزيزين، الذين كان لدعائهما

ودعمهما المعنوي والمادي بالغ الأثر في وصولي إلى هذه المرحلة.

لكم جميعاً، كل الشكر والتقدير والامتنان.

فهرس المحتويات

إهداء.....	3
شكر وتقدير.....	4
قائمة الجداول.....	7
فهرس الأشكال.....	9
المستخلص.....	10
الفصل الأول.....	11
المقدمة.....	12
مشكلة الدراسة.....	14
أهمية الدراسة.....	16
أهداف الدراسة.....	17
تساؤلات الدراسة.....	17
فرضيات الدراسة.....	18
النظرية العلمية المتبعة لإعداد البحث.....	18
الفصل الثاني.....	22
الدراسات السابقة.....	22
المقدمة.....	23
المتغير التابع والمستقل.....	25
الدراسات السابقة.....	27
الإطار النظري للدراسة.....	31
الفصل الثالث.....	34
منهجية الدراسة.....	34
المقدمة.....	35
مجتمع البحث.....	37
المنهجية وطرق البحث.....	39
أدوات الدراسة.....	41

42.....	خطوات جمع البيانات
44.....	حدود الدراسة
47.....	الفصل الرابع
47.....	نتائج الدراسة
48.....	المقدمة
50.....	تحليل البيانات
90.....	المناقشة
93.....	الخاتمة
95.....	التوصيات
97.....	المراجع
100.....	الملاحق
105.....	Abstract

قائمة الجداول

52.....	جدول 1 : التحليلات الإحصائية.....
53.....	جدول 2 : التحليل الإحصائي لعمر المشاركين في التجربة.....
54.....	جدول 3 : التحليل الإحصائي لجنس المشاركين في التجربة.....
55.....	جدول 4 : التحليل الإحصائي للدرجة العلمية.....
57.....	جدول 5 : التحليل الإحصائي لتوفير نظم محاسبة التكاليف معلومات دقيقة تساعد في تحديد تكلفة المنتجات.....
58.....	جدول 6 : التحليل الإحصائي لمساعدة تقارير التكاليف في تحليل الانحرافات واتخاذ الإجراءات التصحيحية.....
60.....	جدول 7 : التحليل الإحصائي لمساهمة نظم التكاليف في تحسين كفاءة استخدام الموارد داخل الشركة.....
61.....	جدول 8 : التحليل الإحصائي لمساعدة بيانات التكاليف في دعم القرارات المتعلقة بالتسعير.....
63.....	جدول 9 : التحليل الإحصائي لإتاحة نظم التكاليف معلومات دورية تساعد في الرقابة على الأداء المالي.....
64.....	جدول 10 : التحليل الإحصائي لمساعدة الموازنات التخطيطية في تحديد الأهداف المالية المستقبلية بوضوح.....
66.....	جدول 11 : التحليل الإحصائي لمساهمة الموازنات في تحسين عملية التخطيط المالي داخل الشركة.....
67.....	جدول 12 : التحليل الإحصائي لاستخدام الموازنات كأداة رقابية فعالة على الأداء الفعلي.....
68.....	جدول 13 : التحليل الإحصائي لمساعدة الموازنات في تقييم الانحرافات بين المخطط والفعل واتخاذ القرارات المناسبة.....
70.....	جدول 14 : التحليل الإحصائي لتوفير نظم قياس الأداء مؤشرات مالية دقيقة لدعم اتخاذ القرار.....
71.....	جدول 15 : التحليل الإحصائي لمساعدة تقارير الأداء في مقارنة النتائج الفعلية بالأهداف المحددة.....
72.....	جدول 16 : التحليل الإحصائي لمساهمة نظم الأداء في تحسين جودة الرقابة المالية داخل الشركة.....
74.....	جدول 17 : التحليل الإحصائي لدعم مؤشرات الأداء عملية اتخاذ القرارات الاستراتيجية.....
75.....	جدول 18 : التحليل الإحصائي لتمييز القرارات المالية في الشركة بالدقة والموضوعية.....
76.....	جدول 19 : التحليل الإحصائي لاتخاذ القرارات المالية في الوقت المناسب بناءً على معلومات موثوقة.....
78.....	جدول 20 : التحليل الإحصائي لمساهمة المعلومات المحاسبية في تقليل المخاطر المرتبطة بالقرارات المالية.....
79.....	جدول 21 : التحليل الإحصائي لأداء جودة المعلومات المحاسبية إلى تحسين فعالية القرارات المالية.....
80.....	جدول 22 : ملخص التحليلات الإحصائية.....
80.....	جدول 23 : اختبار الثبات والموثوقية.....
81.....	جدول 24 : اختبار كاي اسكوير للعلاقة بين جودة القرارات المالية ونظم محاسبة التكاليف.....
83.....	جدول 25 : اختبار كاي اسكوير للعلاقة بين جودة القرارات المالية ونظم الموازنات التخطيطية.....
84.....	جدول 26 : اختبار كاي اسكوير للعلاقة بين جودة القرارات المالية ونظم قياس وتقييم الأداء.....
85.....	جدول 27 : ملخص النموذج.....
86.....	جدول 28 : تحليل التباين.....
86.....	جدول 29 : معاملات تحليل الانحدار المتعدد.....

- جدول 30 : اختبار التباين الأحادي 88
- جدول 31 : ملخص نموذج معامل بايز 89

فهرس الأشكال

- شكل توضيحي 1 : التمثيل البياني لعمر المشاركين في التجربة 53
- شكل توضيحي 2 : التمثيل البياني لجنس المشاركين في التجربة 54
- شكل توضيحي 3 : التمثيل البياني للدرجة العلمية 56
- شكل توضيحي 4 : التمثيل البياني لتوفير نظم محاسبة التكاليف معلومات دقيقة تساعد في تحديد تكلفة المنتجات 57
- شكل توضيحي 5 : التمثيل البياني لمساعدة تقارير التكاليف في تحليل الانحرافات واتخاذ الإجراءات التصحيحية 59
- شكل توضيحي 6 : التمثيل البياني لمساهمة نظم التكاليف في تحسين كفاءة استخدام الموارد داخل الشركة 60
- شكل توضيحي 7 : التمثيل البياني لمساعدة بيانات التكاليف في دعم القرارات المتعلقة بالتسعير 62
- شكل توضيحي 8 : التمثيل البياني لإتاحة نظم التكاليف معلومات دورية تساعد في الرقابة على الأداء المالي 63
- شكل توضيحي 9 : التمثيل البياني لمساعدة الموازنات التخطيطية في تحديد الأهداف المالية المستقبلية بوضوح 65
- شكل توضيحي 10 : التمثيل البياني لمساهمة الموازنات في تحسين عملية التخطيط المالي داخل الشركة 66
- شكل توضيحي 11 : التمثيل البياني لاستخدام الموازنات كأداة رقابية فعالة على الأداء الفعلي 67
- شكل توضيحي 12 : التمثيل البياني لمساعدة الموازنات في تقييم الانحرافات بين المخطط والفعل واتخاذ القرارات المناسبة 69
- شكل توضيحي 13 : التمثيل البياني لتوفير نظم قياس الأداء مؤشرات مالية دقيقة لدعم اتخاذ القرار 70
- شكل توضيحي 14 : التمثيل البياني لمساعدة تقارير الأداء في مقارنة النتائج الفعلية بالأهداف المحددة 71
- شكل توضيحي 15 : التمثيل البياني لمساهمة نظم الأداء في تحسين جودة الرقابة المالية داخل الشركة 73
- شكل توضيحي 16 : التمثيل البياني لدعم مؤشرات الأداء عملية اتخاذ القرارات الاستراتيجية 74
- شكل توضيحي 17 : التمثيل البياني لتمييز القرارات المالية في الشركة بالدقة والموضوعية 75
- شكل توضيحي 18 : التمثيل البياني لاتخاذ القرارات المالية في الوقت المناسب بناءً على معلومات موثوقة 77
- شكل توضيحي 19 : التمثيل البياني لمساهمة المعلومات المحاسبية في تقليل المخاطر المرتبطة بالقرارات المالية 78
- شكل توضيحي 20 : التمثيل البياني لأداء جودة المعلومات المحاسبية إلى تحسين فعالية القرارات المالية 79
- شكل توضيحي 21 : المقاييس المتماثلة لتحليل الجداول المتقاطعة للعلاقة بين جودة القرارات المالية ونظم محاسبة التكاليف 82
- شكل توضيحي 22 : المقاييس المتماثلة لتحليل الجداول المتقاطعة للعلاقة بين جودة القرارات المالية ونظم الموازنات التخطيطية 83
- شكل توضيحي 23 : المقاييس المتماثلة لتحليل الجداول المتقاطعة للعلاقة بين جودة القرارات المالية ونظم قياس وتقييم الأداء 84
- شكل توضيحي 24 : شكل الانتشار للبواقي 87
- شكل توضيحي 25 : مصفوفة شكل الانتشار 87

المستخلص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر نظم المحاسبة الإدارية على جودة القرارات المالية في الشركات الصناعية في المملكة العربية السعودية، وذلك من خلال تحليل مدى إسهام خصائص نظم المحاسبة الإدارية، والمتمثلة في الدقة، والملاءمة، والتوقيت المناسب، والتكامل، والمرونة، في تحسين جودة القرارات المالية المتعلقة بالاستثمار، والتمويل، وإدارة السيولة، وتخصيص الموارد المالية بكفاءة. وانطلقت الدراسة من مشكلة رئيسية تتمثل في عدم وضوح مدى تأثير نظم المحاسبة الإدارية على جودة القرارات المالية في الشركات الصناعية السعودية في ظل التحديات التنافسية والاقتصادية والتحولت الرقمية المتسارعة. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لملاءمته لطبيعة الدراسة وأهدافها، حيث تم الجمع بين التأصيل النظري والتحليل الميداني باستخدام استبانة صُممت خصيصًا لقياس متغيرات الدراسة وأبعادها. وتكوّن مجتمع الدراسة من العاملين في الإدارات المالية والمحاسبية والإدارية في الشركات الصناعية السعودية، وتم اختيار عينة عشوائية بلغ حجمها (267) مفردة، باعتبارها عينة كافية إحصائيًا لتمثيل مجتمع الدراسة وتحقيق أهدافها. وأظهرت نتائج الدراسة وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لنظم المحاسبة الإدارية على جودة القرارات المالية في الشركات الصناعية السعودية، كما بينت أن جميع أبعاد نظم المحاسبة الإدارية تؤثر بدرجات متفاوتة في جودة القرارات المالية. وأشارت النتائج إلى أن دقة المعلومات المحاسبية وملاءمتها وتوفرها في الوقت المناسب كانت من أكثر العوامل تأثيرًا في تعزيز موضوعية القرارات المالية وتقليل المخاطر المرتبطة بها، في حين أسهم تكامل النظم ومرونتها في تحسين قدرة الإدارة على التعامل مع المتغيرات الداخلية والخارجية واتخاذ قرارات أكثر كفاءة. كما أكدت النتائج أن الشركات التي تطبق نظم محاسبة إدارية متطورة وتوفر التدريب المستمر للعاملين تحقق مستويات أعلى من جودة القرارات المالية مقارنة بالشركات التي تعتمد على نظم تقليدية محدودة الإمكانيات. وفي ضوء هذه النتائج، أوصت الدراسة بضرورة تطوير نظم المحاسبة الإدارية في الشركات الصناعية السعودية وتحديثها بصورة مستمرة، وتعزيز تكاملها مع الأنظمة التشغيلية والإدارية الأخرى، وتحسين دقة المعلومات وملاءمتها وتوقيت توفيرها، إلى جانب الاستثمار في تدريب وتأهيل الكوادر المالية والمحاسبية على استخدام أدوات المحاسبة الإدارية الحديثة وأساليب التحليل المالي واتخاذ القرار. كما أوصت بالاستفادة من التقنيات الرقمية والذكاء الاصطناعي في تحليل البيانات المالية والتنبؤ بالاتجاهات المستقبلية، بما يساهم في رفع كفاءة القرارات المالية وتعزيز القدرة التنافسية للشركات الصناعية ودعم مستهدفات رؤية السعودية 2030.

الكلمات المفتاحية: نظم المحاسبة الإدارية؛ جودة القرارات المالية؛ الشركات الصناعية؛ المملكة العربية السعودية؛ دقة

المعلومات المحاسبية؛ اتخاذ القرار المالي؛ المعلومات الإدارية.

الفصل الأول

المقدمة

شهدت بيئة الأعمال المعاصرة خلال العقود الأخيرة تطورات متسارعة فرضتها العولمة الاقتصادية، والانفتاح التجاري، والتقدم التقني، وازدياد حدة المنافسة بين المؤسسات المحلية والدولية، الأمر الذي جعل عملية اتخاذ القرارات المالية أكثر تعقيداً وأشد ارتباطاً بتوافر معلومات دقيقة وموثوقة وفي الوقت المناسب. ولم تعد القرارات المالية، سواء المتعلقة بالاستثمار أو التمويل أو توزيع الأرباح أو إدارة السيولة، تعتمد على الخبرة الشخصية أو التقديرات الحدسية فقط، بل أصبحت تستند بصورة أساسية إلى نظم معلومات متكاملة توفر للإدارة بيانات تحليلية تساعد على فهم الواقع المالي والتشغيلي للمؤسسة وتوقع التغيرات المستقبلية. وفي هذا السياق برزت نظم المحاسبة الإدارية بوصفها أحد أهم الأدوات الإدارية الحديثة التي تسهم في إنتاج المعلومات الكمية والتنوعية اللازمة لدعم التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات الاستراتيجية والتشغيلية (Rahma، 2024).

وتُعد نظم المحاسبة الإدارية من الركائز الأساسية التي تعتمد عليها الإدارة في تحويل البيانات المحاسبية والتشغيلية إلى معلومات ذات قيمة عالية تساعد في تقييم الأداء، وقياس الكفاءة، وتحديد الانحرافات، وتحليل البدائل المختلفة، ومن ثم اختيار البديل الأمثل الذي يحقق أهداف المؤسسة. وتتميز هذه النظم بقدرتها على توفير معلومات مستقبلية وليست تاريخية فقط، كما أنها تقدم تحليلات متنوعة مثل تحليل التكلفة والعائد، ونقطة التعادل، والموازنات التقديرية، والتكاليف المعيارية، ومحاسبة المسؤولية، وبطاقات الأداء المتوازن، وغيرها من الأدوات التي تمكن الإدارة من اتخاذ قرارات مالية رشيدة تستند إلى أسس علمية واضحة. ومن هنا، فإن فعالية هذه النظم ترتبط ارتباطاً مباشراً بجودة القرارات المالية التي تتخذها الإدارة، إذ كلما كانت المعلومات أكثر دقة وملاءمة ومرونة، ارتفعت قدرة الإدارة على اتخاذ قرارات تحقق الكفاءة والربحية والاستدامة (Bıçakcıoğlu، 2023).

ويُقصد بجودة القرارات المالية مدى قدرة القرار المالي على تحقيق أهداف المؤسسة بأعلى درجة من الكفاءة والفاعلية، مع تقليل المخاطر وتعظيم العائد وضمان الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة. وتنعكس جودة القرار المالي في دقة اختيار مصادر التمويل المناسبة، وتحديد الفرص الاستثمارية المجدية، وإدارة التدفقات النقدية، وضبط التكاليف، وتحقيق التوازن بين السيولة والربحية. وتكتسب جودة القرارات المالية أهمية خاصة في الشركات الصناعية، نظراً لطبيعة عملياتها المعقدة التي تتطلب استثمارات كبيرة في الأصول الثابتة، وإدارة دقيقة للمخزون والإنتاج والتكاليف، إضافة إلى الحاجة المستمرة للتطوير والتوسع ومواجهة التقلبات في أسعار المواد الخام والطاقة والعمالة. وبالتالي فإن أي ضعف في المعلومات المحاسبية الإدارية قد يؤدي إلى قرارات مالية غير دقيقة تنعكس سلباً على الأداء المالي والتنافسي للشركة.

وتُعد الشركات الصناعية من أكثر القطاعات الاقتصادية اعتمادًا على نظم المحاسبة الإدارية، وذلك بسبب تعدد أنشطتها الإنتاجية وتشابك عناصر التكلفة وتنوع مراكز المسؤولية وتعدد القرارات المتعلقة بالتسعير والإنتاج والشراء والاستثمار والتمويل. وتتطلب هذه البيئة معلومات دقيقة عن تكاليف المنتجات، وكفاءة العمليات، ومعدلات الاستهلاك، ومستويات الهدر، وهوامش الربح، بما يمكن الإدارة من اتخاذ قرارات مالية تتسم بالموضوعية والدقة. كما أن التطورات الحديثة في نظم التصنيع والإدارة، مثل التصنيع الرشيق والتحول الرقمي والذكاء الاصطناعي، عززت الحاجة إلى تطوير نظم المحاسبة الإدارية لتصبح أكثر قدرة على توفير معلومات تحليلية آنية تدعم القرارات المالية في ظل بيئة تنافسية متغيرة (Brika، 2025).

وفي المملكة العربية السعودية، شهد القطاع الصناعي خلال السنوات الأخيرة تطورًا ملحوظًا في إطار رؤية السعودية 2030، التي تستهدف تنويع الاقتصاد الوطني وتقليل الاعتماد على النفط وتعزيز مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي. وقد أولت الرؤية اهتمامًا كبيرًا بتطوير البنية التحتية الصناعية، وتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي، وتوطين التكنولوجيا، ورفع كفاءة الشركات الصناعية بما يعزز قدرتها التنافسية في الأسواق الإقليمية والدولية. وفي ظل هذه التوجهات، أصبحت الشركات الصناعية السعودية مطالبة بتبني نظم إدارية ومحاسبية متقدمة تساعدها على تحسين الأداء المالي والتشغيلي، وتوفير المعلومات اللازمة لاتخاذ قرارات مالية دقيقة تسهم في تحقيق النمو والاستدامة.

كما أن البيئة الاقتصادية في المملكة تتسم بمتغيرات متعددة، تشمل التوسع في برامج التحول الرقمي، وتزايد متطلبات الحوكمة والشفافية، وارتفاع مستوى المنافسة، وتغير التشريعات المالية والضريبية، مما يفرض على الشركات الصناعية تعزيز نظم المعلومات الإدارية لديها، وعلى رأسها نظم المحاسبة الإدارية. وتكمن أهمية هذه النظم في قدرتها على دعم الإدارة العليا في التعامل مع التحديات المرتبطة بإدارة التكاليف، وترشيد الإنفاق، وتحسين هيكل التمويل، وتقييم المشاريع الاستثمارية، واتخاذ قرارات مالية قائمة على التحليل العلمي بدلاً من الاعتماد على الحدس أو الخبرة الشخصية فقط. ومن ثم فإن دراسة أثر نظم المحاسبة الإدارية على جودة القرارات المالية في الشركات الصناعية السعودية تكتسب أهمية علمية وعملية كبيرة، نظرًا لما توفره من فهم أعمق للعلاقة بين نظم المعلومات المحاسبية وكفاءة الأداء المالي (Haque، 2026).

وعلى الرغم من الاهتمام المتزايد بنظم المحاسبة الإدارية في الأدبيات المحاسبية والإدارية، فإن نتائج الدراسات السابقة أظهرت تباينًا في مستوى تأثير هذه النظم على جودة القرارات المالية باختلاف البيئات الاقتصادية والقطاعات محل الدراسة. فقد أكدت بعض الدراسات وجود علاقة إيجابية قوية بين تطور نظم المحاسبة الإدارية وتحسن جودة القرارات الإدارية والمالية، في حين أشارت دراسات أخرى إلى أن فعالية هذه النظم تتأثر بعوامل وسيطة مثل مستوى الخبرة الإدارية، والدعم التنظيمي، والتطور

التقني، وثقافة المؤسسة، وكفاءة العاملين في أقسام المحاسبة والمالية. كما أن معظم الدراسات العربية تناولت هذا الموضوع في قطاعات خدمية أو مصرفية، بينما ما تزال الدراسات التي تركز على الشركات الصناعية السعودية محدودة نسبياً، الأمر الذي يبرز الحاجة إلى إجراء دراسة تطبيقية تسهم في سد هذه الفجوة المعرفية (Al-Shetwi، 2026).

وتنبع أهمية هذه الدراسة من كونها تسلط الضوء على دور نظم المحاسبة الإدارية في تعزيز جودة القرارات المالية داخل الشركات الصناعية السعودية، بما ينعكس على قدرتها في تحسين الأداء المالي، وتعزيز كفاءة تخصيص الموارد، وتقليل المخاطر، ورفع القدرة التنافسية. كما تقدم الدراسة إطاراً علمياً يمكن أن تستفيد منه الإدارات التنفيذية والمالية عند تطوير نظمها المحاسبية والإدارية، إلى جانب إسهامها في توجيه الباحثين نحو مزيد من الدراسات التي تربط بين نظم المعلومات المحاسبية ونتائج الأداء المالي في بيئات اقتصادية مختلفة (Mariotti، 2025).

تسعى هذه الدراسة الموسومة بعنوان "أثر نظم المحاسبة الإدارية على جودة القرارات المالية: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية في المملكة العربية السعودية" إلى تحليل طبيعة العلاقة بين نظم المحاسبة الإدارية بأبعادها المختلفة وبين جودة القرارات المالية، والكشف عن مدى إسهام هذه النظم في تحسين كفاءة القرارات المتعلقة بالاستثمار والتمويل وإدارة الموارد المالية. كما تهدف الدراسة إلى تقديم نتائج عملية وتوصيات قابلة للتطبيق تسهم في دعم الشركات الصناعية السعودية في تطوير نظمها المحاسبية والإدارية بما يتوافق مع متطلبات البيئة الاقتصادية الحديثة وأهداف التنمية الوطنية، ويعزز قدرتها على تحقيق الاستدامة والنمو والتنافسية على المدى الطويل.

مشكلة الدراسة

تواجه الشركات الصناعية في المملكة العربية السعودية في ظل البيئة الاقتصادية المعاصرة تحديات متزايدة تتعلق بقدرتها على اتخاذ قرارات مالية تتسم بالدقة والموضوعية والسرعة، وذلك نتيجة للتغيرات المستمرة في الأسواق، وارتفاع مستويات المنافسة المحلية والدولية، وتقلب أسعار المواد الخام والطاقة، وتزايد متطلبات الحوكمة والشفافية، فضلاً عن الضغوط المرتبطة بتحقيق أهداف رؤية السعودية 2030 الرامية إلى رفع كفاءة القطاع الصناعي وتعزيز مساهمته في التنمية الاقتصادية. وفي هذا السياق، تبرز نظم المحاسبة الإدارية باعتبارها أداة أساسية لتوفير المعلومات المالية وغير المالية اللازمة لدعم التخطيط والرقابة وتقييم البدائل المختلفة، بما يساعد الإدارة على اتخاذ قرارات مالية رشيدة تتعلق بالاستثمار والتمويل وإدارة السيولة والتكاليف. إلا أن الواقع العملي يشير إلى أن العديد من الشركات الصناعية، رغم امتلاكها أنظمة محاسبية

متنوعة، لا تستفيد من نظم المحاسبة الإدارية بالقدر الكافي الذي يضمن إنتاج معلومات دقيقة وملائمة وحديثة، كما قد تعاني هذه النظم من قصور في التكامل مع الأنظمة التقنية الأخرى، أو ضعف في تحديث البيانات، أو محدودية في استخدام أدوات التحليل الحديثة، أو نقص في الكفاءات البشرية القادرة على تفسير المخرجات المحاسبية وتحويلها إلى مؤشرات تدعم اتخاذ القرار. ويؤدي هذا القصور إلى انخفاض جودة المعلومات المقدمة للإدارة، الأمر الذي ينعكس سلباً على جودة القرارات المالية ويحد من قدرة الشركات على تخصيص مواردها بكفاءة وتحقيق أهدافها الاستراتيجية والتنافسية. ومن ثم تتمثل مشكلة الدراسة الرئيسية في عدم وضوح مدى تأثير نظم المحاسبة الإدارية، من حيث كفاءة تصميمها وجودة المعلومات التي توفرها ومستوى استخدامها داخل الشركات الصناعية السعودية، على جودة القرارات المالية التي تتخذها الإدارة في المجالات المرتبطة بالاستثمار والتمويل وإدارة الموارد المالية.

وتترتب على هذه المشكلة الرئيسية مجموعة من المشكلات الفرعية والآثار العملية المهمة؛ إذ قد يؤدي ضعف نظم المحاسبة الإدارية إلى الاعتماد على معلومات غير دقيقة أو غير مكتملة عند تقييم البدائل المالية، مما يزيد من احتمالية اتخاذ قرارات استثمارية غير مجدية اقتصادياً أو اختيار مصادر تمويل غير ملائمة من حيث التكلفة والمخاطر. كما قد يترتب على ذلك قصور في إدارة التدفقات النقدية والسيولة، وعدم القدرة على ضبط التكاليف التشغيلية بصورة فعالة، وتراجع كفاءة إعداد الموازنات التقديرية، وضعف القدرة على التنبؤ بالنتائج المالية المستقبلية. كذلك قد ينعكس هذا القصور في انخفاض مستوى الربحية، وارتفاع مستويات المخاطر المالية، وتراجع القدرة على الاستجابة السريعة للمتغيرات السوقية، فضلاً عن إضعاف القدرة التنافسية للشركات الصناعية في السوق المحلي والإقليمي. ومن الناحية الإدارية، قد يؤدي غياب المعلومات الملائمة في الوقت المناسب إلى زيادة الاعتماد على الخبرة الشخصية والتقديرات الذاتية بدلاً من التحليل العلمي المنهجي، وهو ما يقلل من موضوعية القرارات ويحد من فاعليتها. كما أن استمرار هذه الإشكالات قد يعيق جهود الشركات في تحقيق متطلبات التحول الرقمي والحوكمة المؤسسية، ويؤثر سلباً في قدرتها على المساهمة في تحقيق الأهداف التنموية الوطنية (Alayed, 2025).

وبناءً على مشكلة الدراسة الرئيسية وما يرتبط بها من آثار وتحديات، يتمثل السؤال الرئيسي للدراسة في الآتي: ما أثر نظم المحاسبة الإدارية على جودة القرارات المالية في الشركات الصناعية في المملكة العربية السعودية؟

أهمية الدراسة

- الأهمية العلمية للدراسة

تنبع الأهمية العلمية لهذه الدراسة من أنها تتناول موضوعًا يجمع بين مجالين رئيسيين في العلوم الإدارية والمحاسبية، هما نظم المحاسبة الإدارية وجودة القرارات المالية، وهما من الموضوعات التي حظيت باهتمام متزايد في الأدبيات الحديثة نظرًا للدور المحوري الذي تؤديه المعلومات المحاسبية في دعم الإدارة وتعزيز كفاءة الأداء المالي. وتكتسب الدراسة أهميتها من سعيها إلى تحليل العلاقة بين نظم المحاسبة الإدارية بوصفها منظومة متكاملة لإنتاج المعلومات المالية وغير المالية، وبين جودة القرارات المالية بوصفها أحد أهم المخرجات الإدارية التي تؤثر بصورة مباشرة في قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها الاستراتيجية والمالية. ومن خلال هذا الطرح، تسهم الدراسة في إثراء البناء النظري الذي يربط بين خصائص نظم المعلومات المحاسبية الإدارية – مثل الدقة والملاءمة والتوقيت والمرونة والتكامل – وبين خصائص القرار المالي الجيد – مثل الرشد والموضوعية والكفاءة والقدرة على تعظيم العائد وتقليل المخاطر. كما تضيف الدراسة بعدًا تطبيقيًا مهمًا إلى الأدبيات العربية من خلال اختبار هذه العلاقة في قطاع صناعي يتميز بتعقيد عملياته وتعدد قراراته المالية والتشغيلية، وهو ما يساعد على توسيع نطاق الفهم العلمي لأثر نظم المحاسبة الإدارية في بيئات الأعمال الصناعية. وتزداد القيمة العلمية للدراسة كذلك في ظل محدودية الدراسات العربية التي تناولت بصورة مباشرة تأثير نظم المحاسبة الإدارية على جودة القرارات المالية في الشركات الصناعية داخل المملكة العربية السعودية، الأمر الذي يجعل هذه الدراسة مساهمة معرفية تسد فجوة بحثية قائمة وتوفر إطارًا علميًا يمكن البناء عليه في دراسات مستقبلية تتناول متغيرات أخرى وسيطة أو معدلة، مثل التحول الرقمي، والحوكمة، والذكاء الاصطناعي، وكفاءة الكوادر المالية. كما تقدم الدراسة نموذجًا تحليليًا يمكن توظيفه في اختبار العلاقات السببية بين النظم المحاسبية ومخرجات الأداء المالي في قطاعات اقتصادية مختلفة، بما يعزز من تراكم المعرفة العلمية في مجال المحاسبة الإدارية واتخاذ القرارات المالية.

- الأهمية العملية للدراسة

تتمثل الأهمية العملية لهذه الدراسة في ما يمكن أن تقدمه من نتائج وتوصيات تطبيقية تسهم في تحسين ممارسات الإدارة المالية والمحاسبية داخل الشركات الصناعية في المملكة العربية السعودية. إذ تساعد الدراسة الإدارات العليا والإدارات المالية والمحاسبية على إدراك الدور الحيوي الذي تؤديه نظم المحاسبة الإدارية في توفير معلومات دقيقة وملائمة وفي الوقت المناسب، بما يعزز جودة القرارات المتعلقة بالاستثمار والتمويل وإدارة السيولة وضبط التكاليف وتقييم الأداء. ومن المتوقع أن تمكن نتائج الدراسة الشركات الصناعية من تحديد جوانب القوة والقصور في نظمها المحاسبية الحالية، والعمل على تطويرها بما يضمن

زيادة كفاءة استخدام الموارد المالية وتقليل المخاطر وتحسين الربحية والاستدامة. كما تقدم الدراسة لصانعي القرار في المؤسسات الصناعية دليلاً علمياً يدعم الاستثمار في تحديث الأنظمة المحاسبية، وتدريب الكوادر البشرية، وتبني أدوات تحليل متقدمة تساعد على رفع مستوى الموضوعية والدقة في القرارات المالية. وعلى مستوى أوسع، يمكن أن تستفيد الجهات التنظيمية والمهنية، مثل الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، من نتائج الدراسة في تطوير الإرشادات المهنية والبرامج التدريبية التي تعزز تطبيق أفضل ممارسات المحاسبة الإدارية في القطاع الصناعي. كذلك تدعم الدراسة أهداف رؤية السعودية 2030 من خلال تعزيز كفاءة الشركات الصناعية السعودية ورفع قدرتها التنافسية وتحسين جودة إدارتها المالية، بما ينعكس إيجاباً على نمو القطاع الصناعي وزيادة مساهمته في الاقتصاد الوطني. ومن ثم، فإن الأهمية العملية للدراسة لا تقتصر على تقديم معرفة نظرية، بل تمتد إلى توفير أدوات وتوصيات عملية قابلة للتطبيق تسهم في رفع جودة القرارات المالية وتحقيق أداء مالي أكثر كفاءة واستدامة في الشركات الصناعية السعودية.

أهداف الدراسة

الهدف الرئيسي للدراسة

- يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في التعرف على أثر نظم المحاسبة الإدارية على جودة القرارات المالية في الشركات الصناعية في المملكة العربية السعودية، وذلك من خلال تحليل مدى إسهام خصائص هذه النظم في توفير معلومات دقيقة وملائمة وفي الوقت المناسب بما يدعم اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار والتمويل وإدارة الموارد المالية بكفاءة وفاعلية.

الأهداف الفرعية للدراسة

1. التعرف على مدى توافر خصائص نظم المحاسبة الإدارية في الشركات الصناعية السعودية، من حيث الدقة والملاءمة والتوقيت المناسب والتكامل والمرونة .
2. قياس مستوى جودة القرارات المالية في الشركات الصناعية السعودية من حيث الموضوعية والدقة والسرعة والقدرة على تعظيم العائد وتقليل المخاطر .
3. تحليل أثر دقة المعلومات التي توفرها نظم المحاسبة الإدارية على جودة القرارات المالية .
4. دراسة أثر ملاءمة المعلومات وتوقيت تقديمها على كفاءة القرارات المالية المتعلقة بالاستثمار والتمويل وإدارة السيولة .

5. تحديد أثر تكامل ومرونة نظم المحاسبة الإدارية في تعزيز قدرة الإدارة على اتخاذ قرارات مالية رشيدة في الشركات الصناعية السعودية.

تساؤلات الدراسة

التساؤل الرئيسي للدراسة

- ما أثر نظم المحاسبة الإدارية على جودة القرارات المالية في الشركات الصناعية في المملكة العربية السعودية؟

الأسئلة الفرعية للدراسة

1. ما مدى توافر خصائص نظم المحاسبة الإدارية من حيث الدقة والملاءمة والتوقيت المناسب والتكامل والمرونة في

الشركات الصناعية السعودية؟

2. ما مستوى جودة القرارات المالية في الشركات الصناعية السعودية؟

3. ما أثر دقة المعلومات التي توفرها نظم المحاسبة الإدارية على جودة القرارات المالية؟

4. ما أثر ملاءمة المعلومات وتوقيت تقديمها على جودة القرارات المالية في الشركات الصناعية السعودية؟

5. ما أثر تكامل ومرونة نظم المحاسبة الإدارية على جودة القرارات المالية في الشركات الصناعية السعودية؟

فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسية للدراسة

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنظم المحاسبة الإدارية على جودة القرارات المالية في الشركات الصناعية في المملكة العربية السعودية.

الفرضيات الفرعية للدراسة

1. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لدقة المعلومات التي توفرها نظم المحاسبة الإدارية على جودة القرارات المالية في الشركات الصناعية السعودية.

2. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لملاءمة المعلومات التي توفرها نظم المحاسبة الإدارية على جودة القرارات المالية في الشركات الصناعية السعودية.

3. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتوقيت تقديم المعلومات المحاسبية الإدارية على جودة القرارات المالية في الشركات الصناعية السعودية .

4. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتكامل نظم المحاسبة الإدارية مع الأنظمة الإدارية الأخرى على جودة القرارات المالية في الشركات الصناعية السعودية .

5. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمرونة نظم المحاسبة الإدارية في تلبية الاحتياجات المعلوماتية للإدارة على جودة القرارات المالية في الشركات الصناعية السعودية.

النظرية العلمية المتبعة لإعداد البحث

تستند هذه الدراسة إلى إطار نظري رئيس يتمثل في نظرية اتخاذ القرار، بوصفها من أكثر النظريات ملاءمة لتفسير العلاقة بين المعلومات التي تنتجها نظم المحاسبة الإدارية وبين جودة القرارات المالية التي تتخذها الإدارة. وتنطلق هذه النظرية من فرضية أساسية مفادها أن متخذ القرار يسعى إلى اختيار البديل الذي يحقق أعلى منفعة ممكنة أو أفضل نتيجة متوقعة، شريطة أن تتوافر لديه معلومات دقيقة وملائمة وفي الوقت المناسب تمكنه من المفاضلة بين البدائل المختلفة بصورة عقلانية ومنهجية. وبما أن نظم المحاسبة الإدارية تعد المصدر الرئيس للمعلومات المالية وغير المالية داخل المؤسسات، فإن جودة هذه النظم تنعكس مباشرة على كفاءة القرار المالي وموضوعيته وقدرته على تحقيق أهداف المؤسسة في مجالات الاستثمار والتمويل وإدارة الموارد (Begum، 2025).

وقد تطورت نظرية اتخاذ القرار في إطار المدرسة الكلاسيكية ثم المدرسة السلوكية في الإدارة والاقتصاد، وارتبطت بأعمال عدد من العلماء، وفي مقدمتهم هيربرت سايمون، الذي قدم مفهوم "العقلانية المحدودة" وأوضح أن القرارات الإدارية لا تُتخذ في ظل معرفة كاملة، بل في ظل معلومات محدودة وقيود زمنية وتنظيمية، الأمر الذي يجعل جودة المعلومات عاملاً حاسماً في تحسين القرار. ووفقاً لهذا التصور، فإن الإدارة لا تبحث دائماً عن البديل المثالي نظرياً، بل عن البديل الأكثر ملاءمة استناداً إلى المعلومات المتاحة. ومن هنا تبرز أهمية نظم المحاسبة الإدارية باعتبارها الأداة التي تقلل من حالة عدم التأكد وتزود الإدارة بمؤشرات كمية وتحليلية تساعد على تقييم البدائل المالية المختلفة، مثل المفاضلة بين مصادر التمويل، أو اختيار المشاريع الاستثمارية، أو تحديد السياسات المثلى لإدارة السيولة والتكاليف. وعليه، فإن هذه النظرية توفر أساساً علمياً قوياً لتفسير كيف يؤدي تحسن خصائص نظم المحاسبة الإدارية إلى رفع جودة القرارات المالية (Saleh، 2022).

وتفترض نظرية اتخاذ القرار أن جودة القرار تتأثر بمجموعة من العوامل، من أهمها دقة المعلومات، وملاءمتها، وتوقيت الحصول عليها، وقدرة النظام المعلوماتي على عرض البدائل وتحليل نتائج كل بديل. وهذه العوامل تتوافق بصورة مباشرة مع الأبعاد الرئيسة لنظم المحاسبة الإدارية التي تتناولها الدراسة، مثل الدقة، والملاءمة، والتوقيت المناسب، والتكامل، والمرونة. فإذا كانت المعلومات المحاسبية دقيقة وخالية من الأخطاء، فإنها تساعد الإدارة على بناء تقديرات مالية صحيحة. وإذا كانت ملائمة لطبيعة القرار، فإنها تزيد من قدرة الإدارة على التركيز على المتغيرات المؤثرة فعلاً. وإذا قُدمت في الوقت المناسب، فإنها تمكن الإدارة من الاستجابة السريعة للفرص والمخاطر. أما التكامل والمرونة فيعززان قدرة النظام على تلبية الاحتياجات المتغيرة لصانعي القرار. وبذلك تقدم النظرية تفسيراً منطقياً للعلاقة السببية التي تفترضها الدراسة بين نظم المحاسبة الإدارية وجودة القرارات المالية (González-Prida، 2025).

وفي البيئة الصناعية، تزداد أهمية هذه النظرية نظراً لتعدد القرارات المالية ذات الطبيعة المعقدة، مثل قرارات التسعير، وتقييم خطوط الإنتاج، والاستثمار في المعدات، وإدارة المخزون، وتحديد هيكل رأس المال. وتحتاج هذه القرارات إلى معلومات تحليلية دقيقة تتجاوز حدود المحاسبة المالية التقليدية، وهو ما توفره نظم المحاسبة الإدارية من خلال أدوات مثل الموازنات التقديرية، وتحليل الانحرافات، والتكاليف المعيارية، وتحليل التعادل، والتكلفة على أساس الأنشطة. ومن منظور نظرية اتخاذ القرار، فإن هذه الأدوات لا تمثل مجرد تقنيات محاسبية، بل آليات علمية لتقليل عدم التأكد وتقدير النتائج المتوقعة لكل بديل، وبالتالي تعزيز جودة القرار المالي. ولذلك فإن الشركات الصناعية التي تطبق نظم محاسبة إدارية متطورة تكون أكثر قدرة على اتخاذ قرارات مالية رشيدة تحقق الاستخدام الأمثل للموارد وتدعم النمو والاستدامة.

كما تتكامل هذه الدراسة بصورة ضمنية مع نظرية النظم، التي تنظر إلى المؤسسة باعتبارها نظاماً متكاملًا يتكون من مدخلات وعمليات ومخرجات وتغذية راجعة. ووفقاً لهذه النظرية، تمثل البيانات المحاسبية أحد أهم المدخلات، بينما تمثل نظم المحاسبة الإدارية الآلية التي تقوم بمعالجة هذه البيانات وتحويلها إلى معلومات، في حين تُعد القرارات المالية أحد المخرجات الرئيسة لهذا النظام. وتوفر التغذية الراجعة المستمرة فرصة لتقييم نتائج القرارات وتصحيحها وتحسينها. ويعزز هذا المنظور فهم العلاقة الديناميكية بين النظام المحاسبي والإدارة المالية، ويؤكد أن فعالية القرارات المالية تعتمد على كفاءة النظام المعلوماتي الذي يمدّها بالبيانات والتحليلات اللازمة (Osman و Lasyoud، 2023).

تعتمد الدراسة على نظرية اتخاذ القرار بوصفها النظرية الأساسية المفسرة للعلاقة بين المتغير المستقل، وهو نظم المحاسبة الإدارية، والمتغير التابع، وهو جودة القرارات المالية، مع الاستفادة من مبادئ نظرية النظم في توضيح الكيفية التي تنتقل بها البيانات عبر النظام المحاسبي لتتحول إلى معلومات تؤثر في القرار المالي. ويوفر هذا الإطار النظري أساساً علمياً متيناً

لصياغة فرضيات الدراسة وبناء نموذجها المفاهيمي واختيار أدوات القياس والتحليل الإحصائي المناسبة. كما يتيح تفسير النتائج في ضوء منطق علمي يربط بين خصائص المعلومات المحاسبية ومستوى الرشد والكفاءة في القرارات المالية، الأمر الذي يعزز القيمة الأكاديمية والتطبيقية للدراسة ويسهم في فهم أعمق لدور نظم المحاسبة الإدارية في دعم الإدارة المالية داخل الشركات الصناعية السعودية (Chang، 2023).

الفصل الثاني

الدراسات السابقة

المقدمة

يمثل الفصل الثاني من هذه الدراسة حجر الأساس النظري والمعرفي الذي تستند إليه الدراسة في تفسير العلاقة بين نظم المحاسبة الإدارية وجودة القرارات المالية في الشركات الصناعية في المملكة العربية السعودية. فإذا كان الفصل الأول قد تناول تحديد المشكلة البحثية وصياغة أهداف الدراسة وتساؤلاتها وفرضياتها وأهميتها، فإن هذا الفصل ينتقل بالدراسة إلى مستوى أكثر عمقاً من التحليل العلمي من خلال بناء قاعدة نظرية ومنهجية متينة تساعد على فهم المتغيرات الرئيسية للدراسة، واستعراض الجهود البحثية السابقة، وتحديد المفاهيم والأبعاد التي تشكل الإطار الفكري الذي تستند إليه الدراسة الحالية. وتنبع أهمية هذا الفصل من كونه يوفر الخلفية العلمية التي تفسر طبيعة العلاقات المتوقعة بين المتغيرات، ويكشف عن الأسس المعرفية التي اعتمدت عليها الأدبيات المحاسبية والإدارية في تناول دور نظم المعلومات المحاسبية في دعم القرارات المالية، بما يضمن أن تنطلق الدراسة من مرتكزات علمية واضحة ومنسجمة مع ما توصل إليه الفكر الأكاديمي المعاصر.

ويكتسب هذا الفصل أهمية خاصة لأن موضوع الدراسة يرتبط بمتغيرات تتسم بدرجة عالية من التعقيد والترابط. فالعلاقة بين نظم المحاسبة الإدارية والقرارات المالية لا يمكن فهمها بصورة دقيقة إلا من خلال تحليل معمق للمفاهيم المرتبطة بالمعلومات المحاسبية، وخصائصها النوعية، وآليات استخدامها في البيئة التنظيمية، إلى جانب فهم المعايير التي يمكن من خلالها الحكم على جودة القرار المالي ومدى قدرته على تحقيق الكفاءة والفعالية وتقليل المخاطر. ومن هنا، يهدف هذا الفصل إلى تقديم معالجة علمية شاملة تساعد على توضيح البنية المفاهيمية للدراسة، وتحديد الأبعاد التي يتكون منها كل متغير، وإبراز المنطق النظري الذي يفسر العلاقة بينهما. كما يساهم في وضع حدود واضحة للمفاهيم المستخدمة، بما يقلل من الغموض المفاهيمي ويعزز دقة القياس والتحليل في الجوانب التطبيقية اللاحقة من الدراسة.

كما يضطلع الفصل الثاني بدور محوري في ربط الدراسة الحالية بالتراث العلمي السابق، من خلال مراجعة وتحليل الدراسات والبحوث التي تناولت الموضوع نفسه أو موضوعات وثيقة الصلة به في بيئات اقتصادية وقطاعية متنوعة. وتكمن أهمية هذا الجانب في أنه يتيح للباحث الوقوف على أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة، والتعرف على أوجه الاتفاق والاختلاف بينها، وتحديد المناهج والأدوات البحثية التي اعتمدتها، فضلاً عن الكشف عن الفجوات العلمية التي لم تُعالج بصورة كافية. ومن خلال هذا التحليل المقارن، تتضح المساهمة العلمية التي تقدمها الدراسة الحالية، سواء من حيث البيئة التطبيقية المتمثلة

في الشركات الصناعية السعودية، أو من حيث طبيعة العلاقة التي تسعى إلى اختبارها، أو من حيث النموذج التحليلي الذي تتبناه. وبذلك، لا يقتصر دور الفصل على عرض ما كُتب سابقًا، بل يمتد إلى توظيف هذا الإرث العلمي في دعم مبررات الدراسة وتعزيز أصالتها العلمية.

ويتضمن هذا الفصل كذلك عرضًا متعمقًا للأسس النظرية التي تفسر العلاقة بين المعلومات المحاسبية الإدارية والقرارات المالية، وذلك بالاستناد إلى النظريات الإدارية والمحاسبية التي تؤكد أن جودة القرار تعتمد بصورة جوهرية على جودة المعلومات المتاحة لصانع القرار. ويساعد هذا الجانب في توضيح الكيفية التي تتحول بها البيانات المحاسبية إلى معلومات تحليلية ذات قيمة، وكيف تسهم هذه المعلومات في تقليل حالة عدم التأكد، وتقييم البدائل المختلفة، واختيار البديل المالي الأكثر كفاءة. كما يوضح الفصل الأبعاد الفكرية التي تربط بين خصائص نظم المحاسبة الإدارية – مثل الدقة والملاءمة والتوقيت المناسب والتكامل والمرونة – وبين خصائص القرار المالي الرشيد – مثل الموضوعية والسرعة والقدرة على تعظيم العائد وتقليل المخاطر. ويؤدي هذا التحليل النظري إلى توفير تفسير علمي للعلاقات المفترضة في الدراسة، وبشكل أساسًا منطقيًا لصياغة الفرضيات واختيار أدوات القياس والتحليل الإحصائي المناسبة.

ومن الناحية المنهجية، يسهم الفصل الثاني في بناء النموذج المفاهيمي للدراسة من خلال تحديد الأبعاد المكونة للمتغيرات والعلاقات المتوقعة بينها، وهو ما ينعكس بصورة مباشرة على تصميم أداة الدراسة وصياغة بنود الاستبانة وتحديد المؤشرات التي سيتم قياسها ميدانيًا. كما يساعد في توحيد الرؤية المفاهيمية بين الباحث والمبحوثين، ويضمن أن تكون عملية جمع البيانات وتحليلها قائمة على تعريفات علمية دقيقة ومتسقة مع الأدبيات المتخصصة. وإضافة إلى ذلك، فإن هذا الفصل يزود القارئ بإطار فكري متكامل يمكنه من فهم النتائج التطبيقية التي ستعرض لاحقًا، وتفسيرها في ضوء ما ورد في الأدبيات والنظريات ذات الصلة، الأمر الذي يعزز من الترابط المنطقي بين أجزاء الدراسة المختلفة.

يشكل الفصل الثاني أحد أكثر فصول الدراسة أهمية، لأنه يجمع بين التحليل المفاهيمي، والمراجعة النقدية للأدبيات، والتأصيل النظري للعلاقات البحثية، بما يوفر قاعدة علمية متينة تنطلق منها الدراسة نحو الجانب التطبيقي. كما يسهم في تأكيد أن موضوع أثر نظم المحاسبة الإدارية على جودة القرارات المالية ليس مجرد علاقة افتراضية، بل قضية علمية وعملية ترتكز إلى أدبيات واسعة ونظريات راسخة وتجارب تطبيقية متعددة. ومن ثم، فإن هذا الفصل يمثل الجسر الذي يربط بين الإطار النظري والمنهج التطبيقي، ويضمن أن تكون الدراسة الحالية قادرة على تقديم نتائج ذات قيمة معرفية وعملية تسهم في تطوير الممارسات المحاسبية والإدارية في الشركات الصناعية السعودية، وتعزز من قدرتها على اتخاذ قرارات مالية أكثر جودة وكفاءة واستدامة.

المتغير التابع والمستقل

- المتغير التابع - جودة القرارات المالية

تعد جودة القرارات المالية أحد المفاهيم المحورية في الإدارة المالية الحديثة، وتشير إلى مدى قدرة القرار المالي على تحقيق أهداف المؤسسة بكفاءة وفعالية من خلال الاعتماد على معلومات دقيقة وملائمة وفي الوقت المناسب، بما يضمن الاستخدام الأمثل للموارد المالية وتقليل المخاطر وتعظيم العائد المتوقع. وتظهر جودة القرارات المالية في قدرة الإدارة على اختيار البدائل الأكثر جدوى عند اتخاذ قرارات الاستثمار، والتمويل، وإدارة السيولة، وتوزيع الأرباح، وإدارة رأس المال العامل. كما ترتبط جودة القرار المالي بدرجة الموضوعية والتحليل العلمي الذي يستند إليه، ومدى توافقه مع الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة وظروفها التشغيلية والمالية. وفي الشركات الصناعية في المملكة العربية السعودية، تكتسب جودة القرارات المالية أهمية مضاعفة بسبب الطبيعة الرأسمالية المكثفة للعمليات الصناعية، وارتفاع حجم الاستثمارات في الأصول الثابتة، وتعدد مراكز التكلفة، وتنوع البدائل المتعلقة بالإنتاج والتمويل والتوسع، الأمر الذي يجعل أي قرار مالي غير دقيق ذا تأثير مباشر على الربحية والسيولة والقدرة التنافسية.

ويتحدد مستوى جودة القرارات المالية من خلال مجموعة من المؤشرات، من أبرزها دقة القرار، وموضوعيته، وسرعة اتخاذه، وقدرته على تعظيم المنافع الاقتصادية وتقليل المخاطر، إضافة إلى مدى استناده إلى تحليلات كمية ونوعية موثوقة. فالقرار المالي عالي الجودة هو القرار الذي يعتمد على تقييم علمي للبدائل المختلفة باستخدام أدوات مثل تحليل التدفقات النقدية المخصومة، ومعدل العائد على الاستثمار، وتحليل الحساسية، ودراسة التكلفة والعائد، بما يمكن الإدارة من اختيار البديل الذي يحقق أفضل نتائج ممكنة في ظل القيود المتاحة. ومن ثم، فإن جودة القرارات المالية تمثل مخرجاً نهائياً لفاعلية نظم المعلومات الإدارية والمحاسبية داخل المؤسسة، وتعكس قدرة الإدارة على تحويل البيانات والتحليلات إلى قرارات استراتيجية وتشغيلية تسهم في تحقيق الاستدامة المالية والنمو طويل الأجل.

- المتغيرات المستقلة

1. نظم محاسبة التكاليف

تعد نظم محاسبة التكاليف من أهم مكونات نظم المحاسبة الإدارية، وتهدف إلى تجميع وتصنيف وتحليل عناصر التكلفة المرتبطة بالأنشطة الإنتاجية والتشغيلية، بما يساعد الإدارة على قياس تكلفة المنتجات والخدمات وتحديد مصادر الهدر والانحرافات وتحسين كفاءة استخدام الموارد. وتوفر هذه النظم معلومات تفصيلية عن تكاليف المواد الخام، والأجور،

والتكاليف الصناعية غير المباشرة، إضافة إلى تحليل التكلفة الثابتة والمتغيرة، ونقطة التعادل، وهوامش المساهمة. وفي البيئة الصناعية، تُعد هذه المعلومات أساسية لاتخاذ قرارات مالية تتعلق بالتسعير، وتقييم الربحية، والمفاضلة بين البدائل الإنتاجية، وتحديد جدوى الاستثمار في خطوط إنتاج جديدة. وكلما اتسم نظام محاسبة التكاليف بالدقة والشمول والقدرة على تتبع التكاليف الحقيقية، ازدادت قدرة الإدارة على اتخاذ قرارات مالية تستند إلى بيانات موثوقة وتحقق الاستخدام الأمثل للموارد.

2. نظم الموازنات التخطيطية

تمثل نظم الموازنات التخطيطية أداة رئيسة لترجمة الأهداف الاستراتيجية والمالية للمؤسسة إلى خطط كمية محددة خلال فترة زمنية معينة، حيث تتضمن تقدير الإيرادات والمصروفات والتدفقات النقدية والاستثمارات والاحتياجات التمويلية. وتساعد هذه النظم الإدارة في التخطيط المسبق للموارد، ومراقبة الأداء الفعلي مقارنة بالمستهدف، وتحليل الانحرافات واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة. كما توفر أساساً مهماً لاتخاذ القرارات المالية المتعلقة بتخصيص الموارد، وإدارة السيولة، وتحديد أولويات الإنفاق والاستثمار. وفي الشركات الصناعية السعودية، تكتسب الموازنات التخطيطية أهمية كبيرة نظراً لتعدد الأنشطة الإنتاجية وطول دورات التشغيل والحاجة إلى تنسيق دقيق بين الإنتاج والتمويل والتسويق. وبالتالي، فإن فعالية نظم الموازنات التخطيطية تسهم في رفع جودة القرارات المالية من خلال توفير رؤية مستقبلية واضحة وتقليل درجة عدم التأكد.

3. نظم قياس وتقييم الأداء

تعنى نظم قياس وتقييم الأداء بتطوير مؤشرات كمية ونوعية لقياس مدى كفاءة وفعالية الأنشطة والعمليات والأقسام المختلفة داخل المؤسسة، سواء من منظور مالي أو تشغيلي أو استراتيجي. وتشمل هذه النظم مؤشرات الربحية والسيولة والعائد على الاستثمار والإنتاجية وجودة العمليات، فضلاً عن أدوات حديثة مثل بطاقة الأداء المتوازن. وتوفر هذه النظم للإدارة معلومات دقيقة حول مستوى الأداء الفعلي، وتساعد على اكتشاف نقاط القوة والضعف وتقييم مدى تحقيق الأهداف المحددة. ومن الناحية المالية، تمكن هذه النظم الإدارة من تقييم نتائج القرارات السابقة واستخدام التغذية الراجعة لتحسين القرارات المستقبلية. وكلما كانت نظم قياس وتقييم الأداء أكثر شمولاً وموضوعية وتكاملاً، زادت قدرة الإدارة على اتخاذ قرارات مالية قائمة على تقييم واقعي للأداء والمخاطر والعوائد.

العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع

تقوم العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع في هذه الدراسة على افتراض علمي مفاده أن جودة القرارات المالية تتأثر بدرجة فاعلية نظم المحاسبة الإدارية المطبقة داخل المؤسسة. فكل من نظم محاسبة التكاليف، ونظم الموازنات التخطيطية، ونظم قياس وتقييم الأداء يمثل مصدرًا أساسيًا للمعلومات التي تحتاجها الإدارة المالية لاتخاذ قرارات رشيدة ومدروسة. إذ توفر

نظم محاسبة التكاليف بيانات دقيقة حول تكلفة المنتجات والأنشطة، مما يدعم قرارات التسعير والاستثمار والرقابة على الإنفاق. كما تقدم نظم الموازنات التخطيطية تصوراً مستقبلياً للاحتياجات المالية والتدفقات النقدية، الأمر الذي يساعد في اتخاذ قرارات أكثر استباقية وكفاءة. في حين توفر نظم قياس وتقييم الأداء مؤشرات موضوعية عن النتائج الفعلية ومدى تحقيق الأهداف، بما يتيح للإدارة تقييم القرارات السابقة وتحسين القرارات اللاحقة.

ومن ثم، فإن تكامل هذه النظم الثلاثة داخل إطار نظم المحاسبة الإدارية يؤدي إلى توفير معلومات دقيقة وشاملة وأنية تساعد الإدارة على تقليل حالة عدم التأكد، وتحليل البدائل المختلفة، واختيار القرارات المالية الأكثر ملاءمة لأهداف الشركة وظروفها التشغيلية. وبناءً على ذلك، تفترض الدراسة وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين فعالية نظم محاسبة التكاليف، وفعالية نظم الموازنات التخطيطية، وفعالية نظم قياس وتقييم الأداء من جهة، وبين جودة القرارات المالية من جهة أخرى. وكلما ارتفع مستوى كفاءة هذه النظم في الشركات الصناعية السعودية، ارتفع مستوى جودة القرارات المالية، وتحسنت قدرة الشركات على تحقيق الربحية والاستدامة وتعزيز قدرتها التنافسية في السوق المحلي والدولي.

الدراسات السابقة

تتناول دراسة (Aleisa، 2020) أثر جودة المعلومات المحاسبية على قرارات رواد الأعمال في المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية. ويركز البحث على كيفية تأثير القرارات الداخلية المتخذة في هذه الشركات بالمعلومات المحاسبية التي تتسم بجودة عالية (الملاءمة، والموثوقية، وقابلية المقارنة، والاتساق). استخدمت الدراسة استبياناً موجهاً إلى مديري الشركات الصغيرة والمتوسطة في أربع غرف تجارية بالمنطقة الشرقية. وتم استخدام معامل ارتباط بيرسون لتوضيح العلاقة بين المتغيرات، تلاه تحليل الانحدار المتعدد لتحديد اتجاه وأهمية العلاقة بين المتغيرات واختبار الفرضيات. أظهرت النتائج أثراً إيجابياً ذا دلالة إحصائية لملاءمة المعلومات المحاسبية وقابليتها للمقارنة واتساقها على قرارات رواد الأعمال في المنطقة الشرقية. في المقابل، لم يُلاحظ وجود أثر ذي دلالة إحصائية لموثوقية المعلومات المحاسبية على قرارات رواد الأعمال. وتوصي الدراسة بأن تقوم الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين المعتمدين بتوعية رواد الأعمال بأهمية جودة المعلومات المحاسبية في اتخاذ قراراتهم. كما ينبغي التأكد من أن كل محاسب في هذه المؤسسات مسجل في قاعدة بياناتها ويستوفي الشروط المقبولة لممارسة مهنة المحاسبة.

تقيم دراسة (Almgrashi، 2025) نموذج نجاح نظم المعلومات (D&MIS) لدي لون وماكلين فيما يتعلق بنظام المحاسبة الرقمية (DAS) في الشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية. ويهدف هذا العمل بشكل أساسي إلى تقييم أثر جودة المعلومات (IQ)، وجودة النظام (SysQ)، وجودة الخدمة (SrvQ)، واستخدام النظام، ورضا المستخدم (Usat) على استخدام

نظام المحاسبة الرقمية (DAS)، الذي يُفترض أن يُحسن جودة اتخاذ القرارات المستدامة. استخدم البحث منهجية كمية، حيث تم استخدام استبيان ذاتي التعبئة لجمع البيانات من 328 من صناع القرار المطلعين على الاستخدام الفعلي لنظام المحاسبة الرقمية من قبل الشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية. وبعد جمع البيانات، تم التحقق من صحتها باستخدام نمذجة المعادلات الهيكلية (SEM) بواسطة برنامج smart-PLS. تشير النتائج إلى أن جودة النظام وجودة المعلومات تؤثران بشكل كبير على استخدام النظام، بينما لم يكن لجودة الخدمة تأثير يُذكر. كما تبين أن نظام المحاسبة الرقمية يؤثر بشكل كبير على رضا المستخدم. علاوة على ذلك، أثر استخدام النظام ورضا المستخدمين إيجاباً على أنظمة دعم القرار، مما أثر بدوره على استدامة عملية صنع القرار وعكس الفوائد الإجمالية لهذه الأنظمة. يُثري هذا العمل الأدبيات الحالية في مجال نظم المعلومات من خلال تحديد الخصائص التي تؤثر على المزايا الصافية لأنظمة دعم القرار، مع تقييم النموذج المقترح في الشركات الصغيرة والمتوسطة في جنوب إفريقيا التي تستخدم هذه الأنظمة. تُعد هذه الدراسة مرجعاً لتوضيح أهمية أنظمة دعم القرار، وتقدم نتائجها وقيودها وآفاقها لمزيد من البحث.

مع التقدم التكنولوجي وتغير بيئة الأعمال، تبرز أهمية تقييم أثر تطبيق ممارسات المحاسبة الإدارية على الأداء المالي للشركات. لذا، هدفت دراسة (Ismail، 2023) إلى تقييم أثر ممارسات المحاسبة الإدارية على الأداء المالي للشركات الصناعية في الأردن. وقد اعتبرت الدراسة ممارسات المحاسبة الإدارية (ممارسات حساب التكاليف، وممارسات إعداد الميزانية، وممارسات اتخاذ القرارات، وممارسات تقييم الأداء، والتحليل الاستراتيجي) متغيرات مستقلة، بينما اعتبرت الأداء المالي (العائد على الأصول) متغيراً تابعاً. وتم جمع البيانات من مصادر أولية، حيث تم الحصول على 142 استجابة باستخدام استبيان منظم. واستخدم اختبار الانحدار المتعدد لاختبار الفرضية، والتي أظهرت وجود أثر ذي دلالة إحصائية لتطبيق ممارسات المحاسبة الإدارية على الأداء المالي للشركات الصناعية الأردنية.

يتطلب تزايد تعقيد القرارات المالية والمحاسبية في قطاعات التصنيع أدوات تقييم شاملة تعتمد على البيانات. تتناول دراسة (Alkahtani، 2025) تقييم الأداء المالي والمحاسبي في شركات التصنيع في ظل حالة عدم اليقين، مع التركيز على أهمية دعم اتخاذ القرارات الموثوق والشفاف. وتقدم الدراسة نظاماً جديداً لدعم اتخاذ القرارات، يدمج تقنيات متقدمة لاتخاذ القرارات متعددة المعايير. وتُستخدم مجموعات الصور الضبابية لتمثيل عدم اليقين والتردد في تقييمات الخبراء، وذلك من خلال تصوير التقييمات الإيجابية والمحايدة والسلبية بمستويات مختلفة من عدم اليقين. وتُستخدم نهج ترجيح مزدوج، حيث يتم توظيف طريقة الترجيح الموضوعي القائمة على النسبة المئوية للتغير اللوغاريتمي لتحديد مدى تشتت بيانات المعايير وأهميتها، بينما تدمج

طريقة مقارنة الترتيب تفضيلات الخبراء بشكل منهجي. وتستخدم طريقة MARCOS لتقييم البدائل وترتيب الشركات وفقاً للحلول الوسط. وتُظهر دراسة حالة لشركات التصنيع قابلية تطبيق النموذج، حيث تكشف أن الربحية والسيولة وكفاءة التكاليف هي المقاييس المالية والمحاسبية الرئيسية. يُعتبر مورد قطع غيار السيارات الخيار الأمثل بفضل تركيزه على نسب السيولة وكفاءة العمليات، مما يُمكنه من الوفاء بالتزامات التوريد وتخفيف المخاطر المتعلقة بمحدودية هامش الربح وتكاليف الامتثال لمعايير الجودة. وتُظهر تحليلات الحساسية والمقارنة قدرة النظام على الصمود والتكيف في ظل ظروف مختلفة ومن وجهات نظر أصحاب المصلحة المتباينة.

تهدف دراسة (Almatarneh، 2025) إلى استكشاف أثر استخدام أنظمة المحاسبة الرقمية على جودة التقارير المالية في الشركات الصناعية الأردنية. وقد اعتمدت الدراسة منهجاً بحثياً كمياً لدراسة هذا الأثر، وشملت حوالي 35 شركة. أسفر التوزيع الإلكتروني لـ 250 استبياناً عن جمع 212 استجابة صالحة للتحليل، بنسبة استجابة بلغت 84.8%، مما يدعم موثوقية نتائج البحث. أظهرت الدراسة أن استخدام أنظمة المحاسبة الرقمية حسّن بشكل ملحوظ قابلية مقارنة التقارير المالية للشركات ودقتها. وعلى الرغم من أن تأثيرها على الملاءمة والموثوقية كان أقل قوة، إلا أن دلالتها الإحصائية تؤكد أهمية الأنظمة الرقمية في تحسين جوانب متعددة من جودة التقارير المالية. كما توفر هذه الأنظمة تنسيقاً موحدًا واتساقاً ودقة في البيانات المالية، وهي عناصر بالغة الأهمية للتحليل عبر فترات وكيانات مختلفة. بالإضافة إلى ذلك، كان تأثير أنظمة المحاسبة الرقمية على الموثوقية متوسطاً، ولكنه لا يزال ذا دلالة إحصائية. يشير هذا إلى أنه على الرغم من أن الأنظمة الرقمية تساهم بشكل إيجابي في موثوقية واتساق المعلومات المالية، إلا أن عوامل أخرى مثل إدارة البيانات وأمن النظام والإشراف البشري قد تؤثر أيضاً على هذه العلاقة.

التعليق على الدراسات السابقة:

- أوجه التشابه في الدراسات السابقة

تتفق الدراسات السابقة في تركيزها العام على أهمية نظم المعلومات المحاسبية والمحاسبة الإدارية في دعم عملية اتخاذ القرار وتحسين جودته داخل بيئات الأعمال المختلفة، سواء في الشركات الصغيرة والمتوسطة أو في الشركات الصناعية. وقد أظهرت معظم هذه الدراسات أن جودة المعلومات المحاسبية، بما تتضمنه من خصائص مثل الملاءمة والدقة والموثوقية وقابلية المقارنة، تمثل عاملاً أساسياً في تعزيز كفاءة القرارات المالية والإدارية. كما اشتركت الدراسات في اعتمادها على المنهجية الكمية كمنهج أساسي، باستخدام أدوات مثل الاستبانة لجمع البيانات من المديرين وصناع القرار، ثم تطبيق أساليب إحصائية متقدمة مثل الانحدار المتعدد ومعادلات النمذجة الهيكلية لتحليل العلاقات بين المتغيرات واختبار الفرضيات. كذلك، ركزت هذه الدراسات

على قياس أثر النظم المحاسبية أو الرقمية أو الإدارية على مخرجات مالية وإدارية مثل جودة القرارات، الأداء المالي، أو استدامة القرار، مما يعكس تقارباً واضحاً في الأهداف البحثية والإطار المفاهيمي العام.

- أوجه الاختلاف في الدراسات السابقة

على الرغم من وجود قواسم مشتركة، إلا أن الدراسات السابقة اختلفت من حيث طبيعة المتغيرات المدروسة، وسياق التطبيق، ونوع الأنظمة محل الدراسة. فبعض الدراسات ركز على جودة المعلومات المحاسبية بوصفها متغيراً مستقلاً مباشراً، بينما تناولت دراسات أخرى ممارسات المحاسبة الإدارية أو أنظمة المحاسبة الرقمية أو نظم دعم القرار. كما اختلفت البيئات التطبيقية بين دول عربية متعددة مثل المملكة العربية السعودية والأردن وسلطات أخرى، إضافة إلى اختلاف حجم ونوع العينة، حيث شملت بعض الدراسات الشركات الصغيرة والمتوسطة، في حين ركزت أخرى على الشركات الصناعية الكبيرة. كذلك، تنوعت أدوات التحليل الإحصائي بين الانحدار المتعدد، ومعامل الارتباط، ونمذجة المعادلات الهيكلية، ونماذج اتخاذ القرار متعددة المعايير، وهو ما يعكس اختلافاً في مستوى التعقيد التحليلي لكل دراسة. كما أن بعض الدراسات توسعت في إدخال تقنيات حديثة مثل الأنظمة الرقمية والذكاء التحليلي، بينما ركزت أخرى على الأبعاد التقليدية للمحاسبة الإدارية.

- الفجوات البحثية التي يميزها البحث الحالي

على الرغم من غنى الأدبيات السابقة، إلا أنها تكشف عن وجود فجوات بحثية يمكن للدراسة الحالية أن تسهم في سدها. تتمثل أولى هذه الفجوات في قلة الدراسات التي جمعت بشكل متكامل بين أبعاد نظم المحاسبة الإدارية الثلاثة (نظم محاسبة التكاليف، الموازنات التخطيطية، ونظم قياس وتقييم الأداء) في نموذج واحد لقياس أثرها المباشر على جودة القرارات المالية، حيث ركزت معظم الدراسات السابقة على جانب واحد أو على نظم المعلومات المحاسبية بشكل عام دون تفصيل كافٍ لهذه الأبعاد. كما تتمثل فجوة ثانية في محدودية الدراسات التطبيقية التي تستهدف القطاع الصناعي تحديداً في البيئة السعودية، رغم أهميته الاقتصادية الكبيرة ودوره المحوري في التنمية ضمن إطار رؤية السعودية 2030.

تبرز فجوة ثالثة تتعلق بتركيز بعض الدراسات على المخرجات المالية مثل الأداء المالي أو التقارير المالية، دون التعمق الكافي في مفهوم جودة القرارات المالية بوصفه متغيراً مستقلاً له أبعاده الخاصة مثل الدقة والسرعة والرشادة وتقليل المخاطر. كما أن بعض الدراسات ركزت على الأنظمة الرقمية أو تقنيات دعم القرار الحديثة، بينما لم يتم دمج هذه التطورات ضمن إطار المحاسبة الإدارية التقليدية بشكل متوازن. ومن ثم، تأتي الدراسة الحالية لمعالجة هذه الفجوات من خلال تقديم نموذج متكامل

يربط بين نظم المحاسبة الإدارية بأبعادها الأساسية وجودة القرارات المالية في الشركات الصناعية السعودية، بما يساهم في تعزيز الفهم العلمي لهذه العلاقة وتقديم نتائج أكثر دقة وملاءمة للبيئة التطبيقية المستهدفة.

الإطار النظري للدراسة

- نظرية اتخاذ القرار

تعد نظرية اتخاذ القرار الإطار النظري الرئيس الذي تستند إليه هذه الدراسة، نظرًا لارتباطها المباشر بطبيعة العلاقة بين نظم المحاسبة الإدارية وجودة القرارات المالية. وتنطلق هذه النظرية من فرضية أساسية مؤداها أن الإدارة تسعى إلى اختيار البديل الذي يحقق أفضل النتائج الممكنة في ضوء المعلومات المتاحة والقيود التنظيمية والبيئية المحيطة. وتؤكد النظرية أن القرار الرشيد يعتمد على توافر معلومات دقيقة وملائمة وفي الوقت المناسب، بحيث يستطيع متخذ القرار مقارنة البدائل المختلفة وتحليل مزاياها وتكاليفها ومخاطرها قبل اختيار البديل الأكثر كفاءة. ومن هذا المنطلق، تمثل نظم المحاسبة الإدارية المصدر الرئيس للمعلومات التي تحتاجها الإدارة المالية لاتخاذ قرارات تتعلق بالاستثمار والتمويل وإدارة السيولة وتخصيص الموارد، الأمر الذي يجعل هذه النظرية الأكثر ملاءمة لتفسير كيفية تأثير نظم المحاسبة الإدارية في جودة القرارات المالية داخل الشركات الصناعية.

وقد ارتبط تطوير هذه النظرية بأعمال هربرت سايمون الذي قدم مفهوم العقلانية المحدودة، موضحًا أن متخذ القرار لا يعمل في ظل معلومات كاملة أو ظروف مثالية، بل في إطار من القيود الزمنية والتنظيمية ونقص المعلومات. ووفقًا لهذا التصور، تصبح جودة نظم المعلومات عنصرًا حاسمًا في رفع مستوى الرشد والموضوعية في القرارات. وكلما كانت المعلومات المحاسبية أكثر دقة وارتباطًا بطبيعة القرار، ازدادت قدرة الإدارة على تقليل حالة عدم التأكد وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المالية. ولذلك، توفر نظرية اتخاذ القرار تفسيرًا علميًا مباشرًا للعلاقة التي تفترضها الدراسة بين نظم محاسبة التكاليف، ونظم الموازنات التخطيطية، ونظم قياس وتقييم الأداء من جهة، وجودة القرارات المالية من جهة أخرى (زروق عثمان بلال، 2019).

- نظرية النظم

تمثل نظرية النظم أحد المرتكزات النظرية المساندة للدراسة، إذ تنظر إلى المؤسسة باعتبارها نظامًا متكاملًا يتكون من مدخلات وعمليات تحويل ومخرجات وتغذية راجعة. ووفقًا لهذه النظرية، تُعد البيانات المالية والتشغيلية مدخلات أولية، بينما تمثل نظم المحاسبة الإدارية الآلية التي تقوم بجمع هذه البيانات ومعالجتها وتحويلها إلى معلومات وتقارير تحليلية، في حين تُعد القرارات

المالية أحد أهم المخرجات الناتجة عن هذا النظام. أما التغذية الراجعة فتتمثل في نتائج القرارات المالية التي تُستخدم في تقييم الأداء وإعادة تحسين النظام وتطويره بصورة مستمرة.

وتساعد هذه النظرية في تفسير العلاقة التكاملية بين مكونات نظم المحاسبة الإدارية الثلاثة التي تتناولها الدراسة. فنظم محاسبة التكاليف توفر بيانات تفصيلية عن الموارد المستخدمة، ونظم الموازنات التخطيطية تحول الأهداف إلى خطط كمية مستقبلية، ونظم قياس وتقييم الأداء توفر مؤشرات رقابية وتغذية راجعة عن النتائج الفعلية. وعندما تعمل هذه النظم بصورة متكاملة، فإنها تنتج معلومات عالية الجودة تدعم الإدارة في اتخاذ قرارات مالية أكثر دقة وكفاءة. ومن ثم، تؤكد نظرية النظم أن فعالية القرار المالي لا تعتمد على عنصر منفرد، بل على درجة التنسيق والتكامل بين النظم الفرعية التي تشكل منظومة المحاسبة الإدارية (محمد محمود العلوان، 2020).

- نظرية المعلومات

تؤكد نظرية المعلومات في الإدارة أن قيمة المعلومات تتحدد بقدرتها على تقليل عدم التأكد وتحسين القدرة على التنبؤ واتخاذ القرار. ووفقاً لهذه النظرية، تصبح المعلومات مورداً اقتصادياً واستراتيجياً لا يقل أهمية عن الموارد المالية أو البشرية، لأن القرارات الفعالة تعتمد على جودة المعلومات المستخدمة في تحليل المشكلات واختيار البدائل. وتحدد النظرية عدداً من الخصائص الأساسية للمعلومات الفعالة، مثل الدقة، والملاءمة، والاكتمال، والوضوح، والتوقيت المناسب، وهي الخصائص نفسها التي تمثل جوهر نظم المحاسبة الإدارية الحديثة.

وفي سياق هذه الدراسة، توفر نظرية المعلومات تفسيراً إضافياً لكيفية تأثير نظم المحاسبة الإدارية على جودة القرارات المالية. فنظم محاسبة التكاليف تولد معلومات تساعد على قياس التكاليف الحقيقية واتخاذ قرارات تسعير واستثمار سليمة، ونظم الموازنات التخطيطية تقدم توقعات كمية تساعد على التخطيط المالي، ونظم قياس وتقييم الأداء توفر معلومات رقابية تساعد على تقييم النتائج وتصحيح الانحرافات. وكلما ارتفعت جودة المعلومات الناتجة عن هذه النظم، تحسنت قدرة الإدارة على اتخاذ قرارات مالية أكثر موضوعية ودقة وكفاءة (Sniazhko، 2019).

- التكامل بين المنطلقات النظرية في تفسير الدراسة

على الرغم من أن نظرية اتخاذ القرار تمثل الأساس النظري الرئيس للدراسة، فإن الاستفادة من نظرية النظم ونظرية المعلومات تعزز القدرة التفسيرية للنموذج البحثي بصورة أكثر شمولاً. فالأولى توضح الآلية العقلانية التي يتم من خلالها اختيار البدائل

المالية في ضوء المعلومات المتاحة، والثانية تفسر الطبيعة التكاملية لنظم المحاسبة الإدارية باعتبارها منظومة مترابطة، بينما تركز الثالثة على الخصائص النوعية للمعلومات ودورها في تقليل عدم التأكد وتحسين القرارات. ويؤدي هذا التكامل النظري إلى بناء إطار فكري متين يربط بين المتغيرات المستقلة المتمثلة في نظم محاسبة التكاليف، ونظم الموازنات التخطيطية، ونظم قياس وتقييم الأداء، وبين المتغير التابع المتمثل في جودة القرارات المالية.

تفترض الدراسة أن الشركات الصناعية في المملكة العربية السعودية التي تمتلك نظم محاسبة إدارية متطورة ومتكاملة تكون أكثر قدرة على توفير معلومات دقيقة وملائمة وفي الوقت المناسب، مما يؤدي إلى اتخاذ قرارات مالية أكثر جودة من حيث الدقة والموضوعية والسرعة والقدرة على تعظيم العائد وتقليل المخاطر. وبذلك تشكل هذه النظريات الأساس العلمي الذي تستند إليه الدراسة في صياغة فرضياتها، وتفسير نتائجها، وتقديم توصياتها العملية والعلمية (Mikalef، 2020).

الفصل الثالث

منهجية الدراسة

يمثل الفصل الثالث من هذه الدراسة المرحلة المنهجية التي تنتقل فيها الدراسة من التأصيل النظري والمفاهيمي إلى التطبيق العلمي المنظم، إذ يشكل هذا الفصل الإطار التنفيذي الذي يوضح الكيفية التي تم من خلالها تصميم الدراسة وإجراء خطواتها الميدانية بصورة تضمن الوصول إلى نتائج دقيقة وموضوعية يمكن الاعتماد عليها في تفسير العلاقة بين نظم المحاسبة الإدارية وجودة القرارات المالية في الشركات الصناعية في المملكة العربية السعودية. وإذا كان الفصل الأول قد تناول تحديد المشكلة البحثية وأهداف الدراسة وأهميتها، والفصل الثاني قد أسس للبنية النظرية والمعرفية التي تستند إليها الدراسة، فإن الفصل الثالث يُعنى ببيان الأسس العلمية والإجرائية التي اعتمد عليها الباحث لتحويل تلك المفاهيم النظرية إلى متغيرات قابلة للقياس والتحليل، بما يسمح باختبار الفرضيات والإجابة عن تساؤلات الدراسة وفق منهجية بحثية تتسم بالدقة والاتساق والموضوعية. وتنبع أهمية هذا الفصل من كونه يمثل العمود الفقري للبحث العلمي، إذ إن جودة النتائج النهائية ومصداقية الاستنتاجات والتوصيات تعتمد بصورة مباشرة على سلامة الإجراءات المنهجية التي تم اتباعها في جمع البيانات وتحليلها. فالبحث العلمي لا يقتصر على عرض الأفكار والنظريات، وإنما يتطلب بناءً منهجيًا واضحًا يحدد طبيعة الدراسة، ويبرر اختيار الأساليب البحثية الملائمة، ويوضح خصائص الفئة التي تستهدفها الدراسة، والطريقة التي تم من خلالها اختيار المشاركين، والآليات المستخدمة في الحصول على البيانات من مصادرها الأولية، إضافة إلى تحديد الإطار الزمني والمكاني والموضوعي الذي تنفذ ضمنه الدراسة. ومن خلال هذا البناء المنهجي، يستطيع القارئ تقييم مدى قوة الدراسة من حيث الصدق والثبات وإمكانية تعميم النتائج، كما يتمكن الباحثون الآخرون من إعادة تطبيق الدراسة أو الاستفادة من تصميمها في بحوث مماثلة.

ويهدف هذا الفصل إلى تقديم وصف تفصيلي للإجراءات العلمية التي اتبعها الباحث لضمان أن تكون البيانات التي جُمعت ممثلة للواقع العملي في الشركات الصناعية السعودية، وأن تكون أدوات القياس المستخدمة قادرة على قياس المفاهيم البحثية بدقة واتساق. كما يوضح الفصل المبررات العلمية التي استند إليها الباحث في اختيار الأسلوب البحثي الأنسب لطبيعة المشكلة، والطريقة التي تم بها تحديد المشاركين في الدراسة بما يحقق أعلى درجة ممكنة من التمثيل الإحصائي والموضوعي، فضلًا عن توضيح التسلسل المنظم للخطوات التي أثبتت في إعداد أداة الدراسة وتحكيمها وتوزيعها واسترجاعها وتجهيزها للتحليل الإحصائي. ويساعد هذا العرض التفصيلي في تعزيز الشفافية العلمية، ويؤكد أن النتائج التي سيتم التوصل إليها لاحقًا لم تكن نتاج اجتهادات شخصية، وإنما ثمرة لإجراءات منهجية دقيقة خضعت لمعايير البحث العلمي المعترف بها.

كما يكتسب الفصل الثالث أهمية خاصة في هذه الدراسة لأن موضوعها يتناول علاقة بين متغيرات إدارية ومحاسبية ذات طبيعة تطبيقية، الأمر الذي يستلزم الاعتماد على بيانات ميدانية يتم جمعها من العاملين في الشركات الصناعية، ولا سيما أولئك الذين يمتلكون معرفة مباشرة بنظم المحاسبة الإدارية والقرارات المالية. ولذلك، فإن تحديد الإطار الإجرائي للدراسة بدقة يساهم في ضمان أن تعكس البيانات واقع الممارسات المحاسبية والإدارية في الشركات الصناعية السعودية، وأن تكون النتائج قابلة للتفسير في ضوء الخصائص التنظيمية والاقتصادية لهذه الشركات. كما يتيح هذا الفصل فهماً واضحاً للظروف التي أُجريت فيها الدراسة، وللعوامل التي قد تؤثر في نطاق تعميم نتائجها أو في تفسيرها العلمي.

ومن الجوانب الجوهرية التي يعالجها هذا الفصل أيضاً توضيح الحدود التي تحكم الدراسة من حيث موضوعها ونطاقها الزمني والمكاني والبشري، وهو ما يساعد على تحديد الإطار الذي يمكن في ضوءه فهم النتائج وعدم تجاوزها إلى سياقات تختلف في ظروفها وخصائصها. كما يساهم هذا التحديد في تعزيز الموضوعية العلمية من خلال بيان ما تغطيه الدراسة وما لا تغطيه، الأمر الذي يساعد القارئ على إدراك حدود الاستفادة من النتائج والتوصيات. وإضافة إلى ذلك، فإن هذا الفصل يوضح الاعتبارات العلمية التي تم أخذها في الحسبان عند تصميم الدراسة، بما يضمن تحقيق أعلى درجات الدقة في القياس والتحليل وتقليل مصادر الخطأ والانحياز المحتملة.

يشكل الفصل الثالث حلقة الوصل الأساسية بين الجانب النظري والجانب التطبيقي للدراسة، إذ يترجم المفاهيم والأفكار التي تم تناولها في الفصول السابقة إلى إجراءات عملية قابلة للتنفيذ والاختبار. كما يوفر للقارئ تصوراً متكاملًا عن الأسلوب العلمي الذي اتبعه الباحث في تنفيذ الدراسة، ويعزز الثقة في النتائج التي ستُعرض لاحقاً في الفصل الرابع، وفي التوصيات التي ستُقدم في الفصل الخامس. وبذلك، فإن هذا الفصل لا يمثل مجرد وصف للإجراءات الفنية، بل يشكل الأساس المنهجي الذي يضمن سلامة الدراسة العلمية وقدرتها على تقديم نتائج موثوقة تساهم في توضيح أثر نظم المحاسبة الإدارية على جودة القرارات المالية، وتوفير أدلة علمية يمكن أن تستفيد منها الشركات الصناعية السعودية في تطوير نظمها المحاسبية وتعزيز كفاءة قراراتها المالية.

مجتمع البحث

يُقصد بمجتمع البحث جميع الأفراد أو الوحدات التي تتوافر فيها الخصائص المرتبطة بموضوع الدراسة، والتي يسعى الباحث إلى جمع البيانات منها بهدف الوصول إلى نتائج يمكن تعميمها على الفئة المستهدفة. ويُعد تحديد مجتمع البحث بدقة من الخطوات المنهجية الأساسية في الدراسات الكمية، لأنه يحدد الإطار الذي تُسحب منه العينة ويضمن أن تكون البيانات المجمعة معبرة عن الواقع الفعلي للظاهرة محل الدراسة. كما يساهم الوصف الدقيق لمجتمع البحث في تعزيز مصداقية النتائج، ويساعد على تفسيرها في ضوء الخصائص التنظيمية والمهنية للمشاركين، ويحدد حدود التعميم العلمي للدراسة.

وفي هذه الدراسة التي تتناول أثر نظم المحاسبة الإدارية على جودة القرارات المالية، فإن مجتمع البحث لا يتمثل في الشركات الصناعية بوصفها كيانات تنظيمية فحسب، بل في الأفراد العاملين داخل هذه الشركات ممن يمتلكون معرفة مباشرة بتطبيقات نظم المحاسبة الإدارية وبعمليات اتخاذ القرارات المالية. ويستند هذا التحديد إلى أن موضوع الدراسة يعتمد على قياس الإدراكات والخبرات العملية المتعلقة باستخدام نظم محاسبة التكاليف، ونظم الموازنات التخطيطية، ونظم قياس وتقييم الأداء، ومدى انعكاسها على جودة القرارات المالية. ولذلك فإن مجتمع البحث يتكون من الفئات المهنية التي تشارك في إعداد المعلومات المحاسبية، أو تحليلها، أو استخدامها في اتخاذ القرارات داخل الشركات الصناعية السعودية.

- مجتمع البحث المستهدف

يتكون مجتمع البحث المستهدف من العاملين في الإدارات المالية والمحاسبية والإدارية في الشركات الصناعية العاملة في المملكة العربية السعودية، وخاصة أولئك الذين يرتبط عملهم بصورة مباشرة بإعداد التقارير المحاسبية والإدارية أو استخدامها في التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات المالية. ويشمل ذلك المديرين الماليين، ومديري الحسابات، والمحاسبين الإداريين، ومحاسبي التكاليف، ومعدّي الموازنات التخطيطية، ومحلي الأداء المالي، والعاملين في أقسام التخطيط والرقابة المالية، إضافة إلى بعض القيادات التنفيذية التي تعتمد على المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار والتمويل وإدارة السيولة.

وقد تم اختيار هذه الفئات لأنهم يمثلون المصدر الأكثر ملاءمة للحصول على بيانات دقيقة وموثوقة حول واقع تطبيق نظم المحاسبة الإدارية وأثرها على جودة القرارات المالية. فهم يمتلكون الخبرة العملية والمعرفة الفنية التي تمكنهم من تقييم مدى فعالية نظم محاسبة التكاليف، ونظم الموازنات التخطيطية، ونظم قياس وتقييم الأداء، كما أنهم يشاركون بصورة مباشرة في استخدام هذه النظم أو الاستفادة من مخرجاتها في اتخاذ القرارات المالية اليومية والاستراتيجية.

- مبررات اختيار مجتمع البحث

يرجع اختيار العاملين في الإدارات المالية والمحاسبية والإدارية في الشركات الصناعية السعودية كمجتمع للدراسة إلى عدة اعتبارات علمية وعملية. فمن الناحية العلمية، يتطلب موضوع الدراسة جمع بيانات من أفراد لديهم معرفة متخصصة بطبيعة نظم المحاسبة الإدارية وكيفية توظيفها في دعم القرارات المالية، وهو ما يتوافر بدرجة كبيرة لدى هذه الفئات المهنية. ومن الناحية العملية، فإن الشركات الصناعية تُعد من أكثر القطاعات اعتمادًا على نظم المحاسبة الإدارية بسبب تعقيد عملياتها الإنتاجية وتعدد مراكز التكلفة وارتفاع حجم الاستثمارات، مما يجعل العاملين فيها أكثر قدرة على تقييم العلاقة بين المتغيرات محل الدراسة.

كما أن القطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية يحظى بأهمية استراتيجية متزايدة في إطار رؤية السعودية 2030، التي تستهدف تعزيز التصنيع الوطني وتنويع الاقتصاد وتحسين كفاءة المؤسسات الصناعية. وبالتالي فإن دراسة هذا المجتمع تساهم في توفير نتائج ذات قيمة تطبيقية عالية يمكن أن تساعد الشركات الصناعية السعودية على تطوير نظمها المحاسبية والإدارية وتحسين جودة قراراتها المالية.

- خصائص مجتمع البحث وعلاقته بمتغيرات الدراسة

يتميز مجتمع البحث بخصائص مهنية وفنية تجعله مناسبًا تمامًا لأغراض الدراسة، إذ يجمع بين الخبرة المحاسبية والمعرفة المالية والمشاركة الفعلية في عمليات التخطيط والرقابة واتخاذ القرار. وهذه الخصائص تتيح للمبحوثين تقييم مستوى تطبيق المتغيرات المستقلة المتمثلة في نظم محاسبة التكاليف، ونظم الموازنات التخطيطية، ونظم قياس وتقييم الأداء، وكذلك الحكم على مستوى المتغير التابع المتمثل في جودة القرارات المالية. كما أن تنوع المشاركين من حيث المؤهلات العلمية والمناصب الوظيفية وسنوات الخبرة يثري البيانات المجمعة ويعزز من قدرتها على تمثيل واقع الممارسات المحاسبية والإدارية في الشركات الصناعية السعودية.

وبناءً على ذلك، يشكل مجتمع البحث الأساس الذي تعتمد عليه الدراسة في جمع البيانات الأولية وتحليلها، ويضمن أن تكون النتائج المستخلصة نابعة من واقع عملي يعكس الاستخدام الفعلي لنظم المحاسبة الإدارية وأثرها على القرارات المالية. ومن ثم، فإن اختيار هذا المجتمع يمثل خطوة منهجية جوهرية أسهمت في تعزيز القوة التفسيرية للدراسة ورفع مستوى الثقة في النتائج والتوصيات التي تم التوصل إليها.

المنهجية وطرق البحث

اعتمدت هذه الدراسة على المنهجية الكمية بوصفها الإطار المنهجي الأنسب لتحقيق أهداف البحث المتمثلة في قياس أثر نظم المحاسبة الإدارية على جودة القرارات المالية في الشركات الصناعية في المملكة العربية السعودية. وتقوم المنهجية الكمية على جمع بيانات رقمية قابلة للقياس والتحليل الإحصائي بهدف اختبار العلاقات بين المتغيرات والتحقق من الفرضيات بصورة موضوعية ومنهجية. ويتميز هذا المنهج بقدرته على تحويل المفاهيم النظرية إلى مؤشرات قابلة للقياس، ثم استخدام الأساليب الإحصائية لاختبار قوة العلاقة واتجاهها ومستوى دلالتها الإحصائية، الأمر الذي يجعله مناسباً للدراسات التي تستهدف تفسير العلاقات السببية أو الارتباطية بين المتغيرات التنظيمية والمالية.

وقد تم اختيار المنهجية الكمية في هذه الدراسة نظراً لأن موضوع البحث يقوم على اختبار أثر مجموعة من المتغيرات المستقلة المتمثلة في نظم محاسبة التكاليف، ونظم الموازنات التخطيطية، ونظم قياس وتقييم الأداء، على المتغير التابع المتمثل في جودة القرارات المالية. ويتطلب هذا النوع من الدراسات جمع بيانات من عدد كبير نسبياً من الأفراد العاملين في الإدارات المالية والمحاسبية والإدارية بالشركات الصناعية، ثم تحليلها باستخدام أدوات إحصائية تمكن من قياس مستوى التأثير والتحقق من صحة الفرضيات. كما تسمح المنهجية الكمية بإنتاج نتائج يمكن تعميمها بدرجة معقولة على مجتمع الدراسة، شريطة الالتزام بالمعايير العلمية في تصميم الأداة واختيار العينة وتحليل البيانات.

- المنهج الوصفي التحليلي

في إطار المنهجية الكمية، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وهو من أكثر المناهج استخداماً في الدراسات الإدارية والمحاسبية التي تهدف إلى وصف الظواهر كما هي في الواقع وتحليل العلاقات القائمة بينها. ويقوم هذا المنهج على جمع البيانات من الميدان باستخدام أدوات مقننة، ثم تنظيمها وتحليلها إحصائياً لاستخلاص المؤشرات التي تفسر طبيعة الظاهرة محل الدراسة. ويُستخدم الجانب الوصفي لتحديد مستوى توافر المتغيرات وأبعادها داخل الشركات الصناعية السعودية، في حين يُستخدم الجانب التحليلي لاختبار أثر نظم المحاسبة الإدارية على جودة القرارات المالية والتحقق من صحة الفرضيات.

ويتميز المنهج الوصفي التحليلي بقدرته على الجمع بين الدقة في وصف الواقع والقدرة على تفسير العلاقات الإحصائية بين المتغيرات. فهو لا يقتصر على عرض خصائص مجتمع الدراسة أو مستويات الاستجابة، بل يمتد إلى قياس قوة التأثير وتحديد الأبعاد الأكثر إسهاماً في تفسير التغير في المتغير التابع. ومن ثم، فإن هذا المنهج يوفر أساساً علمياً متيناً لفهم الدور الذي تؤديه نظم المحاسبة الإدارية في دعم القرارات المالية، ويسمح باستخلاص نتائج ذات قيمة عملية يمكن أن تستفيد منها الشركات الصناعية السعودية في تطوير أنظمتها المحاسبية والإدارية.

- أداة الدراسة وجمع البيانات

اعتمدت الدراسة على الاستبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات الأولية من أفراد العينة. وقد تم تصميم الاستبانة استنادًا إلى الأدبيات العلمية والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث، بحيث تضمنت مجموعة من الفقرات التي تقيس أبعاد نظم المحاسبة الإدارية الثلاثة، إضافة إلى فقرات تقيس جودة القرارات المالية. واستخدمت الدراسة مقياس ليكرت الخماسي لقياس درجة موافقة المبحوثين على عبارات الاستبانة، بما يسمح بتحويل آرائهم واتجاهاتهم إلى بيانات رقمية قابلة للتحليل الإحصائي. وتُعد الاستبانة أداة مناسبة للمنهجية الكمية لأنها تتيح جمع بيانات موحدة من عدد كبير من المشاركين خلال فترة زمنية محدودة، وتوفر مستوى عاليًا من التنظيم والموضوعية في القياس. كما تساعد في تقليل تأثير الباحث على إجابات المشاركين، وتعزز إمكانية المقارنة بين الاستجابات واستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة. وقد خضعت الاستبانة للتحكيم العلمي للتأكد من صدقها الظاهري والمحتوى، كما تم اختبار ثباتها باستخدام معامل ألفا كرونباخ للتأكد من اتساق فقراتها وقدرتها على قياس المتغيرات المستهدفة بدرجة عالية من الموثوقية.

- الأساليب الإحصائية المستخدمة

اعتمدت الدراسة على مجموعة من الأساليب الإحصائية الوصفية والاستدلالية لتحليل البيانات واختبار الفرضيات. فقد استخدمت التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لوصف خصائص العينة ومستويات استجاباتها. كما تم استخدام معاملات الارتباط والانحدار الخطي المتعدد لاختبار أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، وقياس قوة العلاقة بين نظم المحاسبة الإدارية وجودة القرارات المالية. وتُعد هذه الأساليب مناسبة لطبيعة البيانات الكمية ولأهداف الدراسة التي تسعى إلى قياس مستوى التأثير والتحقق من الدلالة الإحصائية للعلاقات المفترضة.

ويتيح استخدام التحليل الإحصائي في إطار المنهجية الكمية تحويل البيانات الأولية إلى نتائج علمية دقيقة يمكن الاستناد إليها في قبول أو رفض الفرضيات. كما يعزز موضوعية الدراسة من خلال الاعتماد على مؤشرات رقمية بدلاً من التفسيرات الانطباعية أو الأحكام الذاتية. وبذلك، توفر الأساليب الإحصائية أساسًا قويًا لتفسير النتائج في ضوء النظريات العلمية والدراسات السابقة، والوصول إلى استنتاجات موثوقة بشأن أثر نظم المحاسبة الإدارية على جودة القرارات المالية في الشركات الصناعية السعودية.

- مبررات ملائمة المنهجية الكمية للدراسة

تتوافق المنهجية الكمية بصورة كاملة مع طبيعة هذه الدراسة وأهدافها، لأنها تهدف إلى قياس العلاقات بين متغيرات محددة واختبار فرضيات قابلة للتحقق إحصائيًا. كما أنها تسمح بجمع بيانات من عينة كبيرة نسبيًا بلغ حجمها (267) مفردة، وهو ما

يعزز من القدرة على تعميم النتائج على مجتمع الدراسة بدرجة معقولة. إضافة إلى ذلك، فإن المنهجية الكمية توفر إطارًا علميًا منظمًا يضمن الموضوعية والدقة والاتساق في جميع مراحل البحث، بدءًا من تصميم الأداة، مرورًا بجمع البيانات، وانتهاءً بتحليل النتائج وتفسيرها.

وانطلاقًا من ذلك، فإن اعتماد هذه الدراسة على المنهجية الكمية والمنهج الوصفي التحليلي يعكس التزامًا بالمعايير العلمية المعتمدة في البحوث الإدارية والمحاسبية، ويضمن أن النتائج التي يتم التوصل إليها تستند إلى بيانات رقمية وتحليلات إحصائية موثوقة. كما يتيح هذا التوجه البحثي تقديم أدلة علمية دقيقة حول أثر نظم المحاسبة الإدارية، ممثلة في نظم محاسبة التكاليف، ونظم الموازنات التخطيطية، ونظم قياس وتقييم الأداء، على جودة القرارات المالية في الشركات الصناعية السعودية، بما يعزز القيمة العلمية والتطبيقية للدراسة.

أدوات الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على الاستبانة الإلكترونية بوصفها الأداة الرئيسة لجمع البيانات الأولية، وذلك انسجامًا مع طبيعة المنهجية الكمية التي تهدف إلى تحويل المفاهيم النظرية إلى مؤشرات قابلة للقياس والتحليل الإحصائي. وقد تم اختيار الاستبانة لأنها تُعد من أكثر أدوات البحث العلمي استخدامًا في الدراسات الإدارية والمحاسبية، لما تتميز به من قدرة على جمع بيانات معيارية من عدد كبير من المبحوثين في وقت قصير وبتكلفة منخفضة، فضلًا عن أنها تتيح قياس الاتجاهات والآراء والإدراكات المتعلقة بمتغيرات الدراسة بصورة موضوعية ومنظمة. كما تسمح الاستبانة بتحويل استجابات المشاركين إلى بيانات رقمية يمكن إدخالها إلى البرامج الإحصائية واستخدامها في اختبار الفرضيات والتحقق من العلاقات بين المتغيرات.

وقد صُممت الاستبانة استنادًا إلى الأدبيات العلمية والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع أثر نظم المحاسبة الإدارية على جودة القرارات المالية، بحيث تضمنت قسمًا للبيانات الديموغرافية والوظيفية للمشاركين، مثل المسعى الوظيفي، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة، إضافة إلى محاور رئيسة تقيس المتغيرات المستقلة المتمثلة في نظم محاسبة التكاليف، ونظم الموازنات التخطيطية، ونظم قياس وتقييم الأداء، وكذلك المتغير التابع المتمثل في جودة القرارات المالية. وتمت صياغة الفقرات بأسلوب واضح ومباشر يعكس الأبعاد النظرية لكل متغير، واستخدام مقياس ليكرت الخماسي لتحديد درجة موافقة المبحوثين على عبارات الدراسة، بحيث تتدرج البدائل من "أوافق بشدة" إلى "لا أوافق بشدة". ويسمح هذا المقياس بتقدير الاتجاهات بدقة وتحويلها إلى قيم رقمية قابلة للتحليل الإحصائي.

ولضمان جودة الأداة وملاءمتها لأغراض الدراسة، خضعت الاستبانة لإجراءات منهجية للتحقق من الصدق والثبات. فقد تم عرضها على مجموعة من المحكمين المتخصصين في المحاسبة والإدارة والبحث العلمي للتأكد من وضوح العبارات وارتباطها بمتغيرات الدراسة وشمولها لأبعادها المختلفة، وهو ما أسهم في تعزيز صدق المحتوى. كما أُجري اختبار أولي للأداة، ثم تم حساب معامل ألفا كرونباخ للتأكد من اتساق الفقرات داخليًا وثباتها الإحصائي، حيث أشارت النتائج إلى أن معاملات الثبات كانت مرتفعة، بما يؤكد أن الأداة تتمتع بدرجة عالية من الموثوقية ويمكن الاعتماد عليها في جمع البيانات وتحليلها.

وقد تم توزيع الاستبانة إلكترونياً على أفراد العينة المستهدفة من العاملين في الإدارات المالية والمحاسبية والإدارية في الشركات الصناعية في المملكة العربية السعودية، وذلك باستخدام وسائل إلكترونية مناسبة لضمان سرعة الوصول إلى المشاركين وتسهيل عملية الاستجابة وتجميع البيانات. وأسهم هذا الأسلوب في رفع كفاءة جمع البيانات وتحسين دقة إدخالها وتقليل الأخطاء المرتبطة بالمعالجة اليدوية. وبعد استلام الاستجابات، تم مراجعتها وتنقيحها والتأكد من اكتمالها وصلاحياتها للتحليل الإحصائي.

إن أداة الدراسة الرئيسة تتمثل في الاستبانة الكمية المقننة، التي صُممت خصيصاً لقياس أبعاد نظم المحاسبة الإدارية وجودة القرارات المالية بصورة كمية قابلة للتحليل الإحصائي. وقد وفرت هذه الأداة إطاراً عملياً ومنهجياً لجمع بيانات موثوقة من عينة الدراسة البالغ عددها (267) مشاركاً، وأسهمت في إنتاج نتائج علمية دقيقة مكّنت الباحث من اختبار الفرضيات والإجابة عن تساؤلات الدراسة والوصول إلى استنتاجات وتوصيات ذات قيمة علمية وعملية.

خطوات جمع البيانات

- إعداد الإطار النظري وتحديد متغيرات الدراسة

بدأت عملية جمع البيانات في هذه الدراسة بمراجعة الأدبيات العلمية والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع أثر نظم المحاسبة الإدارية على جودة القرارات المالية في الشركات الصناعية في المملكة العربية السعودية. وقد هدفت هذه المرحلة إلى بناء إطار نظري متكامل يوضح طبيعة العلاقة بين المتغيرات المستقلة المتمثلة في نظم محاسبة التكاليف، ونظم الموازنات التخطيطية، ونظم قياس وتقييم الأداء، وبين المتغير التابع المتمثل في جودة القرارات المالية. كما أسهمت هذه المراجعة في تحديد الأبعاد والمؤشرات المناسبة لكل متغير، وصياغة الفقرات التي تعكس هذه الأبعاد بصورة دقيقة وقابلة للقياس، بما يضمن ارتباط أداة الدراسة بالأهداف والتساؤلات والفرضيات المطروحة.

- تصميم أداة الدراسة وتحكيمها

في ضوء الإطار النظري، تم تصميم الاستبانة الإلكترونية بوصفها الأداة الرئيسة لجمع البيانات، بحيث اشتملت على قسم للبيانات الديموغرافية والوظيفية للمشاركين، وقسم لقياس المتغيرات المستقلة، وقسم لقياس المتغير التابع. وتمت صياغة العبارات باستخدام مقياس ليكرت الخماسي لضمان تحويل اتجاهات المبحوثين إلى بيانات رقمية قابلة للتحليل. وبعد إعداد النسخة الأولية، عُرضت الاستبانة على عدد من المحكمين المتخصصين في المحاسبة والإدارة والبحث العلمي للتأكد من وضوح الصياغة وملاءمة الفقرات وارتباطها بأبعاد الدراسة، وأدخلت التعديلات اللازمة بناءً على ملاحظاتهم، بما عزز صدق المحتوى ودقة القياس.

- الدراسة الاستطلاعية واختبار الثبات

قبل التطبيق النهائي، تم إجراء دراسة استطلاعية على عينة محدودة من العاملين في الإدارات المالية والمحاسبية بالشركات الصناعية السعودية، بهدف التأكد من وضوح العبارات وسهولة الإجابة عنها واختبار الخصائص الإحصائية للأداة. كما تم حساب معامل ألفا كرونباخ لقياس الاتساق الداخلي لفقرات كل محور، وأظهرت النتائج أن معاملات الثبات جاءت ضمن مستويات مرتفعة ومقبولة علميًا، مما أكد صلاحية الأداة للاستخدام في الدراسة الميدانية. وأسهمت هذه المرحلة في تقليل احتمالات الغموض أو التحيز وتحسين جودة البيانات المتوقعة جمعها.

- تحديد العينة وتوزيع الاستبانة

بعد التأكد من صلاحية الأداة، تم تحديد عينة الدراسة من العاملين في الإدارات المالية والمحاسبية والإدارية في الشركات الصناعية في المملكة العربية السعودية، وبلغ حجم العينة النهائية (267) مفردة. وقد تم توزيع الاستبانة إلكترونياً باستخدام وسائل رقمية مناسبة، مثل البريد الإلكتروني والمنصات الإلكترونية المهنية، بما يتيح الوصول إلى المشاركين في مناطق مختلفة من المملكة ويسهل عليهم تعبئة الاستبانة في الوقت المناسب. وتم تزويد المشاركين برسالة تعريفية توضح هدف الدراسة وأهميتها، وتؤكد سرية البيانات واستخدامها لأغراض البحث العلمي فقط، بما عزز من مستوى الثقة ورفع معدل الاستجابة.

- متابعة الاستجابات وتنقية البيانات

استمرت عملية جمع البيانات خلال فترة زمنية محددة، تم خلالها متابعة عدد الاستجابات الواردة والتأكد من تحقيق العدد المستهدف من المشاركين. وبعد إغلاق الاستبانة، جرى فحص جميع الاستجابات للتأكد من اكتمالها وخلوها من القيم المفقودة

أو الأنماط غير المنطقية في الإجابة. وتم استبعاد أي استبانات غير مكتملة أو غير صالحة للتحليل، ثم ترميز البيانات وتحويلها إلى ملف إلكتروني جاهز للإدخال في البرامج الإحصائية. وتُعد هذه الخطوة ضرورية لضمان جودة البيانات وتقليل الأخطاء التي قد تؤثر في دقة النتائج النهائية.

- إدخال البيانات وتجهيزها للتحليل الإحصائي

في المرحلة الأخيرة من جمع البيانات، تم إدخال الاستجابات إلى برنامج إحصائي مناسب، ومراجعة الترميز والتأكد من سلامة الإدخال ودقته. كما تم إعداد قاعدة بيانات منظمة تتضمن جميع المتغيرات والفقرات، تمهيداً لإجراء التحليلات الوصفية والاستدلالية اللازمة لاختبار الفرضيات والإجابة عن تساؤلات الدراسة. وقد أسهمت هذه الإجراءات في توفير قاعدة بيانات موثوقة تعكس واقع تطبيق نظم المحاسبة الإدارية وأثرها على جودة القرارات المالية في الشركات الصناعية السعودية.

اتسمت عملية جمع البيانات في هذه الدراسة بالتدرج المنهجي والتنظيم الدقيق، بدءاً من بناء الإطار النظري وتصميم الأداة، مروراً بتحكيمها واختبارها ميدانياً، وانتهاءً بتوزيعها وجمع الاستجابات وتنقيحها وتجهيزها للتحليل. وأسهم هذا التسلسل المنظم في ضمان الحصول على بيانات كمية دقيقة وموثوقة، شكلت الأساس العلمي الذي استندت إليه الدراسة في اختبار الفرضيات والوصول إلى نتائج وتوصيات ذات قيمة علمية وعملية.

حدود الدراسة

- الحدود البشرية

تتمثل الحدود البشرية لهذه الدراسة في الفئات الوظيفية التي تمتلك معرفة مباشرة بتطبيقات نظم المحاسبة الإدارية وآليات اتخاذ القرارات المالية داخل الشركات الصناعية في المملكة العربية السعودية. وعليه، اقتصر التطبيق الميداني على العاملين في الإدارات المالية والمحاسبية والإدارية، بما في ذلك المديرون الماليون، ومديرو الحسابات، والمحاسبون الإداريون، ومحللو التكاليف، ومعدو الموازنات التخطيطية، والعاملون في وحدات التخطيط والرقابة المالية، إضافة إلى بعض القيادات التنفيذية التي تشارك في اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار والتمويل وإدارة السيولة وتخصيص الموارد. وقد تم اختيار هذه الفئات تحديداً لأنها الأكثر قدرة على تقييم مستوى فعالية نظم محاسبة التكاليف، ونظم الموازنات التخطيطية، ونظم قياس وتقييم الأداء، وكذلك الحكم على مدى انعكاس هذه النظم على جودة القرارات المالية داخل مؤسساتهم.

وتعد هذه الحدود البشرية مناسبة لطبيعة الدراسة، لأن موضوع البحث يتطلب الحصول على بيانات من أفراد لديهم خبرة عملية ومعرفة تطبيقية كافية بمتغيرات الدراسة، الأمر الذي يعزز من مصداقية الإجابات ودقتها. كما أن الاقتصار على هذه الفئات الوظيفية يضمن أن تعكس البيانات الميدانية الواقع الفعلي لاستخدام نظم المحاسبة الإدارية في الشركات الصناعية السعودية، ويسهم في تقديم نتائج أكثر موضوعية وارتباطاً بالممارسة المهنية داخل المؤسسات محل الدراسة.

- الحدود الزمانية

تتمثل الحدود الزمانية للدراسة في الفترة التي تم خلالها تنفيذ الجانب الميداني وجمع البيانات وتحليلها، حيث أُجريت الدراسة خلال عام 2026م. ويشمل ذلك مراحل إعداد أداة الدراسة وتحكيمها، وتوزيع الاستبانة على أفراد العينة، واستقبال الاستجابات، وإجراء التحليلات الإحصائية اللازمة لاختبار الفرضيات والإجابة عن تساؤلات الدراسة. ويُعد تحديد الإطار الزمني أمراً مهماً في البحث العلمي، لأنه يوضح السياق الاقتصادي والتنظيمي الذي أُجريت فيه الدراسة، ويسهم في تفسير النتائج في ضوء الظروف السائدة خلال تلك الفترة.

وتكتسب الحدود الزمانية أهمية إضافية في هذه الدراسة نظراً للتطورات المتسارعة التي يشهدها القطاع الصناعي السعودي، بما في ذلك التحول الرقمي وتزايد الاعتماد على الأنظمة المحاسبية المتقدمة، وتنامي متطلبات الحوكمة والشفافية في إطار رؤية السعودية 2030. ومن ثم، فإن نتائج الدراسة تعكس واقع تطبيق نظم المحاسبة الإدارية وجودة القرارات المالية في الشركات الصناعية السعودية خلال هذه الفترة الزمنية، وقد تتأثر النتائج مستقبلاً بأي تغيرات تنظيمية أو تقنية أو اقتصادية جوهرية.

- الحدود المكانية

تتمثل الحدود المكانية للدراسة في الشركات الصناعية العاملة في المملكة العربية السعودية، باعتبارها البيئة التطبيقية التي جرى فيها جمع البيانات وتحليلها. وقد تم اختيار هذا القطاع نظراً لأهميته الاقتصادية الكبيرة، ولدوره المحوري في تحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030 الهادفة إلى تنويع القاعدة الاقتصادية وتعزيز مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي. كما يتميز القطاع الصناعي بطبيعة تشغيلية ومالية معقدة تتطلب استخدام نظم محاسبة إدارية متقدمة لدعم قرارات الاستثمار والإنتاج والتمويل والرقابة على التكاليف.

ويتيح التركيز على الشركات الصناعية السعودية دراسة العلاقة بين نظم المحاسبة الإدارية وجودة القرارات المالية في بيئة تنظيمية واقتصادية تتسم بالتطور السريع وتبني التقنيات الحديثة والالتزام بمعايير الحوكمة والإفصاح المالي. كما يمنح هذا

النطاق المكاني الدراسة قدرًا كبيرًا من الأهمية التطبيقية، إذ إن النتائج والتوصيات المستخلصة يمكن أن تسهم في تطوير الممارسات المحاسبية والإدارية داخل الشركات الصناعية في المملكة، وتعزيز قدرتها على اتخاذ قرارات مالية أكثر كفاءة وفعالية.

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

المقدمة

يمثل الفصل الرابع المرحلة التطبيقية الحاسمة في هذه الدراسة، إذ تتجسد فيه ثمرة الجهود النظرية والمنهجية التي تم بناؤها في الفصول السابقة، ويتحول من خلاله الإطار المفاهيمي والافتراضات البحثية إلى نتائج علمية تستند إلى بيانات ميدانية واقعية تم جمعها من الشركات الصناعية في المملكة العربية السعودية. وإذا كان الفصل الأول قد وضع الأساس العام للدراسة من خلال تحديد المشكلة والأهداف والتساؤلات والفرضيات، والفصل الثاني قد تناول التأصيل النظري ومراجعة الأدبيات العلمية ذات الصلة، والفصل الثالث قد أوضح الإجراءات المنهجية التي تم اتباعها في تنفيذ الدراسة، فإن الفصل الرابع يعد المجال الذي يتم فيه اختبار الفرضيات عملياً، وتحويل البيانات الخام إلى مؤشرات كمية ومعارف تفسيرية تسهم في الإجابة الدقيقة عن تساؤلات الدراسة وقياس طبيعة العلاقة بين نظم المحاسبة الإدارية وجودة القرارات المالية.

وتنبع الأهمية العلمية لهذا الفصل من كونه يمثل الحلقة التي تربط بين الجانب النظري والواقع العملي، إذ يتيح التحقق من مدى اتساق الافتراضات النظرية مع النتائج الميدانية الفعلية. فالبحث العلمي لا يكتمل بمجرد صياغة إطار نظري أو إعداد تصميم منهجي، وإنما تكتسب الدراسة قيمتها الحقيقية عندما يتم اختبار الفرضيات وتحليل البيانات بصورة موضوعية ومنهجية تكشف عن أنماط العلاقات بين المتغيرات، وتوضح مدى قوة تأثيرها ودلالاتها الإحصائية. ومن خلال هذا الفصل، يتم تقديم صورة دقيقة عن مستوى تطبيق نظم المحاسبة الإدارية في الشركات الصناعية السعودية، ومدى انعكاس ذلك على جودة القرارات المالية التي تتخذها الإدارة في مجالات الاستثمار والتمويل وإدارة الموارد. كما يوفر هذا الفصل أدلة كمية موضوعية تمكن الباحث من الانتقال من الافتراضات النظرية إلى استنتاجات علمية تستند إلى نتائج قابلة للتحقق والتفسير.

ويؤدي هذا الفصل دوراً محورياً في تحويل الأرقام والجداول والمؤشرات الإحصائية إلى معانٍ علمية يمكن الاستفادة منها في فهم الظاهرة محل الدراسة. فالبيانات التي يتم جمعها من الميدان لا تكتسب قيمتها إلا من خلال تنظيمها وفحصها واستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة لاستخلاص العلاقات والاتجاهات الكامنة فيها. وبعد ذلك، يتم تفسير النتائج في ضوء الأطر النظرية والدراسات السابقة، بما يسمح بتحديد أوجه الاتفاق أو الاختلاف مع ما توصلت إليه الأدبيات العلمية، وتقديم تفسيرات منطقية لهذه النتائج في ضوء طبيعة البيئة التنظيمية والاقتصادية للشركات الصناعية السعودية. وتساعد هذه العملية في تعميق الفهم العلمي للعوامل التي تجعل نظم المحاسبة الإدارية أداة فعالة في تحسين جودة القرارات المالية، كما تسهم في الكشف عن الجوانب التي تحتاج إلى تطوير أو دعم داخل المؤسسات الصناعية.

كما تتجلى أهمية الفصل الرابع في أنه لا يقتصر على عرض النتائج الإحصائية بصورة وصفية، بل يتجاوز ذلك إلى استخلاص الدلالات العلمية والعملية المترتبة عليها. فمن خلال هذا الفصل يتم بناء تصور متكامل حول مستوى تأثير نظم المحاسبة الإدارية على جودة القرارات المالية، وتحديد الأبعاد الأكثر تأثيراً في هذا المجال، سواء كانت مرتبطة بدقة المعلومات أو ملاءمتها أو توقيتها أو درجة تكاملها ومرونتها. ويتيح هذا التحليل تقديم استنتاجات واضحة حول مدى قدرة الشركات الصناعية السعودية على توظيف نظم المحاسبة الإدارية كأداة استراتيجية لدعم الإدارة المالية وتعزيز كفاءة استخدام الموارد وتقليل المخاطر وتحسين الأداء المالي والتنافسي. كما يمهد هذا الفصل الطريق لصياغة مقترحات عملية قابلة للتطبيق تستند إلى أدلة علمية موثوقة.

ومن الجوانب الجوهرية التي يعالجها هذا الفصل أيضاً تقديم رؤية تفسيرية شاملة تربط بين النتائج التي تم التوصل إليها وبين الأهداف التي سعت الدراسة إلى تحقيقها. إذ يتم تقييم مدى نجاح الدراسة في الإجابة عن تساؤلاتها والتحقق من فرضياتها، مع إبراز الآثار النظرية والتطبيقية المترتبة على النتائج. كما يسهم هذا الفصل في تحديد ما إذا كانت الأدلة الميدانية تؤكد أهمية نظم المحاسبة الإدارية كعامل حاسم في تحسين القرارات المالية، أم تكشف عن وجود عوامل أخرى قد تؤثر في هذه العلاقة. ومن خلال هذا التحليل المتكامل، يتم الوصول إلى استنتاجات علمية دقيقة تشكل أساساً قوياً لصياغة التوصيات التي يمكن أن تستفيد منها الإدارات المالية والمحاسبية في الشركات الصناعية، وكذلك الباحثون والمهتمون بتطوير الأدبيات المحاسبية والإدارية.

يشكل الفصل الرابع من أكثر فصول الدراسة أهمية، لأنه يمثل نقطة التقاء النظرية بالتطبيق، ويترجم جهود البحث بأكملها إلى نتائج ملموسة ذات قيمة معرفية وعملية. فهو الفصل الذي يحدد مدى صحة الفرضيات، ويكشف عن طبيعة العلاقات بين المتغيرات، ويوفر تفسيراً علمياً للنتائج، ويقود إلى استخلاص استنتاجات وتوصيات تستند إلى أدلة موضوعية. وبذلك، يشكل هذا الفصل الأساس الذي تُبنى عليه القيمة العلمية والتطبيقية للدراسة، ويسهم في تقديم فهم معمق لأثر نظم المحاسبة الإدارية على جودة القرارات المالية في الشركات الصناعية السعودية، بما يدعم جهود تطوير الأداء المالي والإداري وتعزيز القدرة التنافسية وتحقيق الاستدامة في القطاع الصناعي السعودي.

تحليل البيانات

• الوصف الإحصائي للبيانات

تفتح المؤشرات الإحصائية العامة الباب أمام فهم أعمق لخصائص عينة الدراسة المكونة من مائتين وسبع وستين مفردة صالحة بالكامل دون وجود أي بيانات مفقودة؛ حيث تعكس قيم الالتواء الممتدة بين سالب صفر فاصلة صفر ثلاثة وثلاثين وسالب صفر فاصلة ستمائة وسبعة وثلاثين انحرافاً خفيفاً نحو اليسار لجميع العبارات المتضمنة؛ ويصاحب هذا الاتجاه قيم تفرطح سالبة تتراوح بين سالب صفر فاصلة ثمانمائة وثلاثة وأربعين وسالب واحد فاصلة تسعمائة وخمسة وثمانين؛ يبرهن هذا التوزيع المفطح إحصائياً على عدم تركيز الإجابات في قمة مدببة واحدة بل انتشارها المرن عبر خيارات مقياس ليكرت؛ تظهر هذه المعطيات الأولية أن آراء الكوادر البشرية المستجوبة لا تتبع التوزيع الطبيعي المثالي تماماً؛ يحتمل أن يعود هذا التباين الإحصائي لارتفاع الوعي المهني بين المشاركين الذين يميلون بطبيعتهم لتأييد الحلول المحاسبية المنضبطة؛ يبدو أن البنية التوزيعية للبيانات توفر أرضية ملائمة لإجراء اختبارات الاستدلال الإحصائي المتقدمة؛ تساهم الموثوقية العالية الناتجة عن اكتمال الاستمارات في رفع مستويات الطمأنينة البحثية بشأن النتائج التطبيقية المستخرجة لاحقاً.

Statistics									
Std. Error of Kurtosis	Kurtosis	Std. Error of Skewness	Skewness	Std. Deviation	Median	Std. Error of Mean	Mean	N	
								Missing	Valid
.297	-1.340-	.149	-.033-	1.435	3.00	.088	3.04	0	267
.297	-1.985-	.149	-.174-	.499	2.00	.031	1.54	0	267
.297	-1.092-	.149	-.243-	1.274	3.00	.078	3.39	0	267
.297	-.843-	.149	-.660-	1.359	4.00	.083	3.61	0	267
.297	-1.314-	.149	-.460-	1.500	4.00	.092	3.54	0	267

267	0	3.46	.094	4.00	1.542	-431-	.149	-1.374-	.297	تسهم نظم التكاليف في تحسين كفاءة استخدام الموارد داخل الشركة.
267	0	3.47	.097	4.00	1.588	-475-	.149	-1.381-	.297	تساعد بيانات التكاليف في دعم القرارات المتعلقة بالتسعير.
267	0	3.61	.085	4.00	1.394	-560-	.149	-1.059-	.297	تتيح نظم التكاليف معلومات دورية تساعد في الرقابة على الأداء المالي.
267	0	3.57	.088	4.00	1.445	-557-	.149	-1.146-	.297	تساعد الموازنات التخطيطية في تحديد الأهداف المالية المستقبلية بوضوح.
267	0	3.57	.089	4.00	1.455	-540-	.149	-1.179-	.297	تسهم الموازنات في تحسين عملية التخطيط المالي داخل الشركة.
267	0	3.61	.093	4.00	1.511	-607-	.149	-1.187-	.297	يتم استخدام الموازنات كأداة رقابية فعالة على الأداء الفعلي.
267	0	3.64	.085	4.00	1.387	-520-	.149	-1.151-	.297	تساعد الموازنات في تقييم الانحرافات بين المخطط والفعل واتخاذ القرارات المناسبة.
267	0	3.56	.089	4.00	1.453	-479-	.149	-1.242-	.297	توفر نظم قياس الأداء مؤشرات مالية دقيقة لدعم اتخاذ القرار.
267	0	3.55	.089	4.00	1.453	-545-	.149	-1.154-	.297	تساعد تقارير الأداء في مقارنة النتائج الفعلية بالأهداف المحددة.

تسهم نظم الأداء في تحسين جودة الرقابة المالية داخل الشركة.	267	0	3.49	.095	4.00	1.550	-495-	.149	-1.314-	.297
تدعم مؤشرات الأداء عملية اتخاذ القرارات الاستراتيجية.	267	0	3.59	.085	4.00	1.386	-530-	.149	-1.066-	.297
تتميز القرارات المالية في الشركة بالدقة والموضوعية.	267	0	3.59	.083	4.00	1.355	-425-	.149	-1.202-	.297
يتم اتخاذ القرارات المالية في الوقت المناسب بناءً على معلومات موثوقة.	267	0	3.67	.087	4.00	1.423	-632-	.149	-1.046-	.297
تسهم المعلومات المحاسبية في تقليل المخاطر المرتبطة بالقرارات المالية.	267	0	3.57	.095	4.00	1.551	-565-	.149	-1.264-	.297
تؤدي جودة المعلومات المحاسبية إلى تحسين فعالية القرارات المالية.	267	0	3.67	.087	4.00	1.418	-637-	.149	-1.027-	.297

جدول 1 : التحليلات الإحصائية

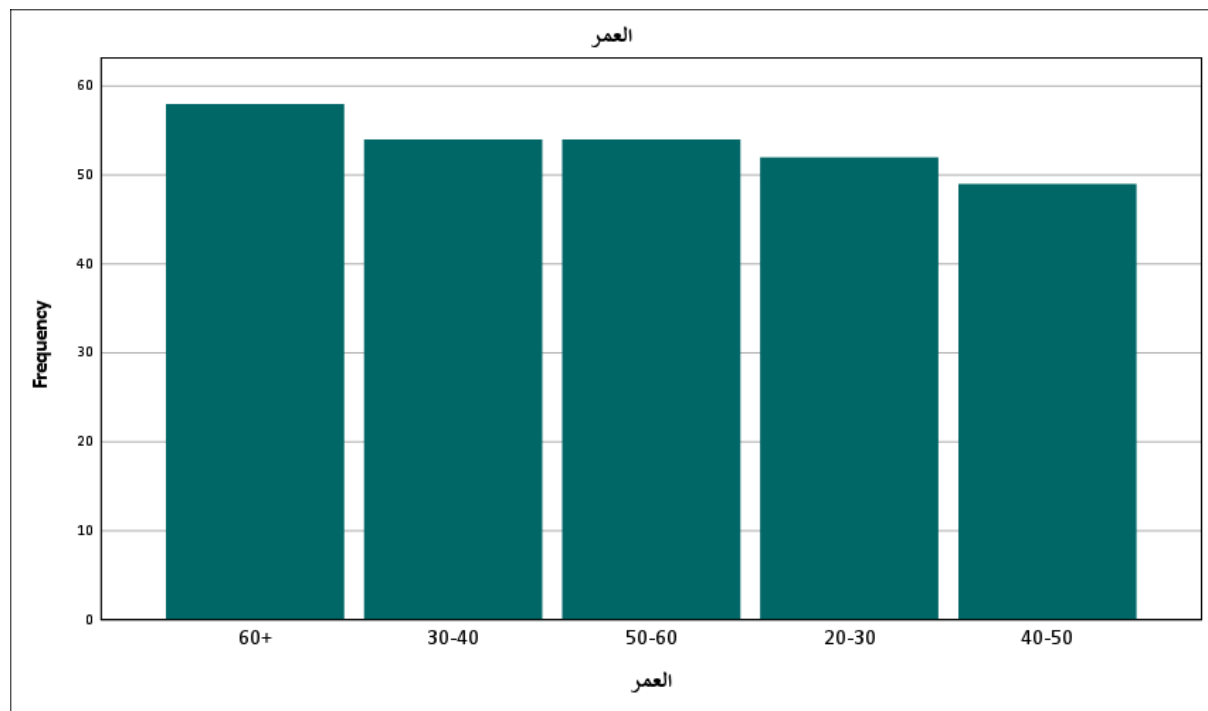
• عمر المشاركين في التجربة

يرتبط البعد الديموغرافي المتمثل في سن المشاركين بمدى نضج الخبرات التراكمية في بيئة العمل؛ حيث تشير البيانات الإحصائية إلى توزيع متوازن نسبياً بين الفئات العمرية المختلفة مع وجود تفوق طفيف للفئة التي تتجاوز ستين عاماً بواقع ثمانية وخمسين تكراراً ونسبة واحد وعشرين فاصلة سبعة في المائة؛ يليه التساوي بين الفئتين من ثلاثين إلى أربعين عاماً ومن خمسين إلى ستين عاماً بأربعة وخمسين تكراراً ونسبة عشرين فاصلة اثنين في المائة لكل منهما؛ يعبر هذا التنوع العمري عن مزيج متكامل بين حكمة الخبرة المملوكة لدى الفئات المتقدمة في السن وطاقمة الشباب الكامنة في الفئات العمرية الصغرى كالفئة من عشرين إلى ثلاثين عاماً والتي سجلت اثنين وخمسين تكراراً؛ قد يفسر هذا التوزيع بوجود استقرار وظيفي وتدرج طبيعي في الهياكل التنظيمية

للشركات محل الدراسة؛ يحتمل أن يؤثر هذا التباين العمري إيجابياً على تقبل النظم المحاسبية الحديثة إذ يجمع بين التريث الإداري والمرونة التقنية؛ يساهم وجود كفاءات شابة بجانب القيادات الخبيرة في تسهيل عمليات نقل المعرفة وتطوير آليات العمل الحسابية والرقابية بناءً على فهم مشترك لمتطلبات العصر وظروف السوق المتغيرة.

العمر					
Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
21.7	21.7	21.7	58	60+	Valid
41.9	20.2	20.2	54	30-40	
62.2	20.2	20.2	54	50-60	
81.6	19.5	19.5	52	20-30	
100.0	18.4	18.4	49	40-50	
	100.0	100.0	267	Total	

جدول 2 : التحليل الإحصائي لعمر المشاركين في التجربة



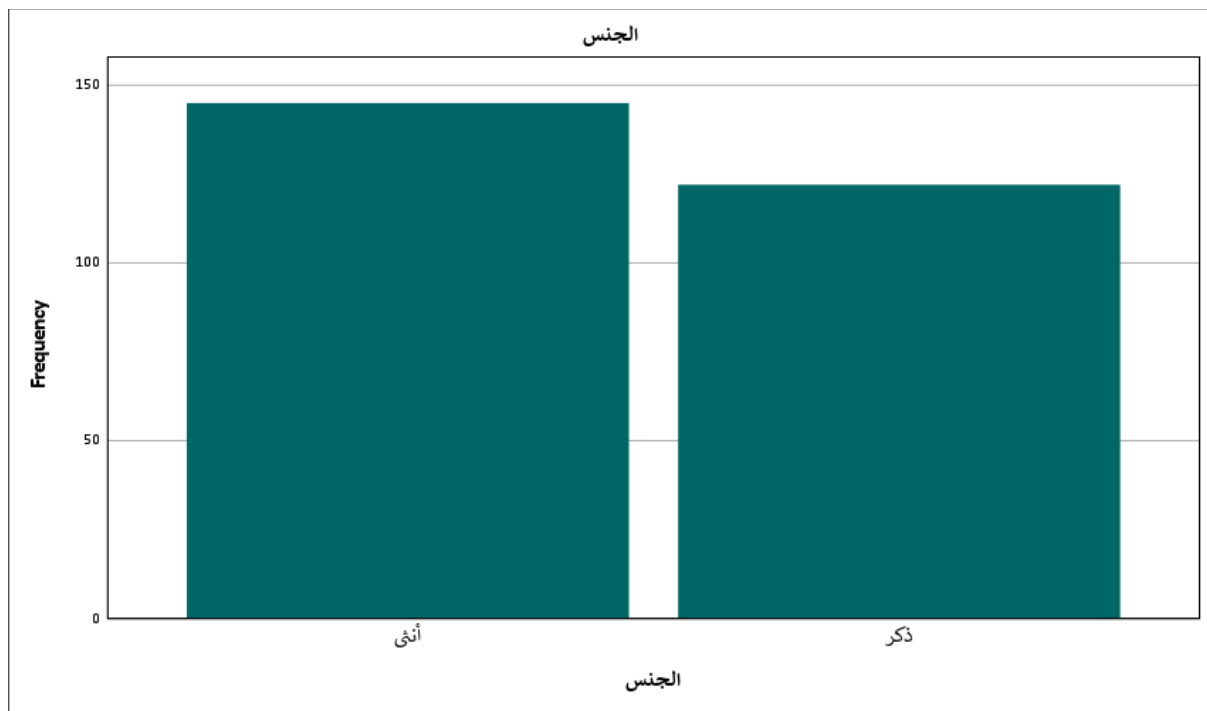
شكل توضيحي 1 : التمثيل البياني لعمر المشاركين في التجربة

• جنس المشاركين في التجربة

تظهر طمأنينة التوزيع العشوائي لعينة الدراسة من خلال تقارب نسب المشاركة بين الذكور والإناث مع تسجيل تفوق نسبي لفئة الإناث؛ إذ بلغ عدد الاستجابات من الإناث مائة وخمسة وأربعين تكراراً بنسبة تشكل أربعة وخمسين فاصلة ثلاثة في المائة من إجمالي العينة؛ بينما بلغت مشاركة الذكور مائة واثنين وعشرين تكراراً بنسبة وصلت إلى خمسة وأربعين فاصلة سبعة في المائة؛ يعكس هذا الحضور المتقارب تزايد دور المرأة في قطاعات الإدارة المالية والمحاسبة الإدارية داخل الشركات المعاصرة؛ قد يرجع هذا التوازن إلى تكافؤ الفرص الوظيفية والتعليمية في التخصصات المالية؛ يبدو أن التنوع في مكّون العينة يمنح نتائج البحث مصداقية أعلى وموضوعية تبتعد عن التحيز لجنس معين؛ يحتمل أن تنعكس هذه التركيبة المتوازنة على طبيعة الاستجابات والآراء المتعلقة بكفاءة النظم المحاسبية وقدرتها على دعم جودة القرارات المالية من خلال رؤية تنظيمية متعددة الأبعاد.

الجنس					
Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
54.3	54.3	54.3	145	أنثى	Valid
100.0	45.7	45.7	122	ذكر	
	100.0	100.0	267	Total	

جدول 3: التحليل الإحصائي لجنس المشاركين في التجربة



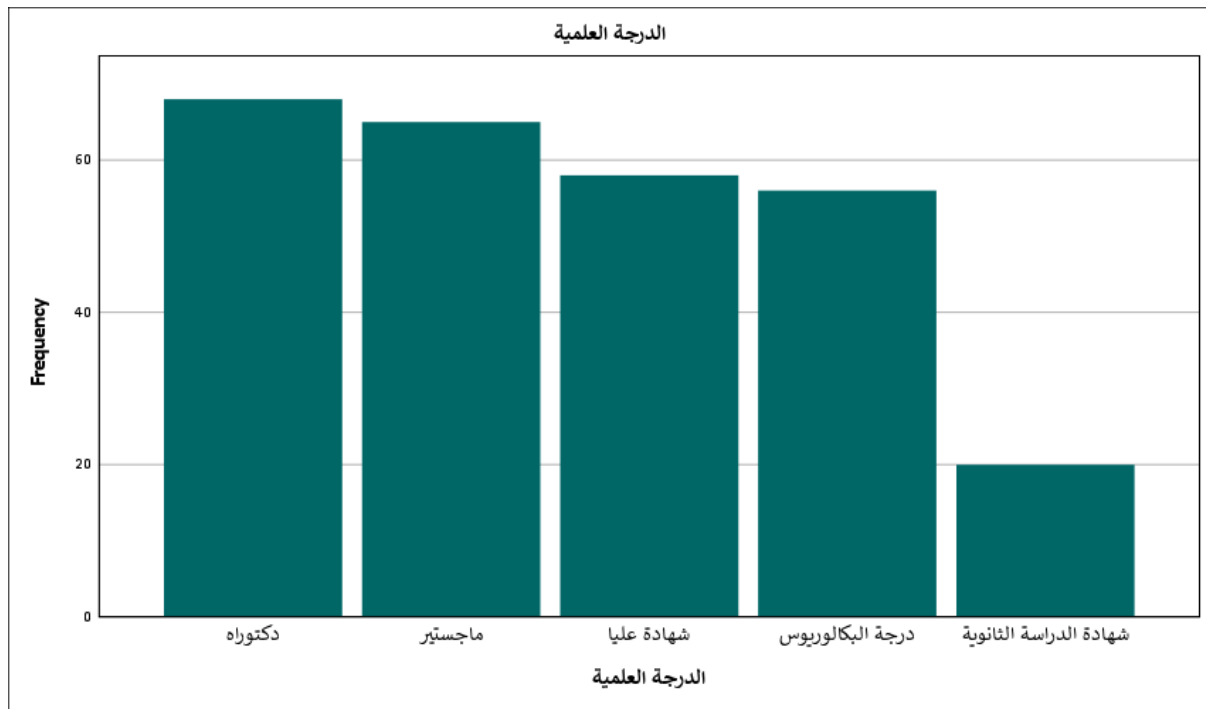
شكل توضيحي 2: التمثيل البياني لجنس المشاركين في التجربة

• الدرجة العلمية لدى المشاركين في التجربة

يعد المستوى التعليمي للمشاركين مؤشراً واضحاً على مدى قدرة العينة على استيعاب مخرجات نظم المحاسبة الإدارية وتحليلها بدقة؛ حيث كشفت البيانات عن ارتفاع ملموس في المؤهلات العليا إذ حازت درجة الدكتوراه على النصيب الأكبر بثمانية وستين تكراراً ونسبة خمسة وعشرين فاصلة خمسة في المائة؛ تليها مباشرة درجة الماجستير بخمسة وستين تكراراً ونسبة أربعة وعشرين فاصلة ثلاثة في المائة؛ ثم حملة الشهادات العليا بثمانية وخمسين تكراراً؛ يبرهن هذا التركيز الأكاديمي العالي على أن أفراد العينة يمتلكون خلفية معرفية قوية تمكنهم من الحكم الموضوعي على كفاءة أدوات المحاسبة كالموازنات ونظم التكاليف؛ قد يفسر الانخفاض الحاد لحملة الشهادة الثانوية بواقع عشرين تكراراً فقط بنسبة سبعة فاصلة خمسة في المائة بمتطلبات الوظائف المالية الحالية التي تشترط تأهيلاً تخصصياً؛ يحتمل أن تضمن هذه المستويات العلمية المتقدمة تطبيقاً واشتقاقاً واعياً للمؤشرات المالية واستخدامها الأمثل في ترشيد القرارات الاستراتيجية داخل المؤسسات.

الدرجة العلمية					
Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
25.5	25.5	25.5	68	دكتوراه	Valid
49.8	24.3	24.3	65	ماجستير	
71.5	21.7	21.7	58	شهادة عليا	
92.5	21.0	21.0	56	درجة البكالوريوس	
100.0	7.5	7.5	20	شهادة الدراسة الثانوية	
	100.0	100.0	267	Total	

جدول 4 : التحليل الإحصائي للدرجة العلمية



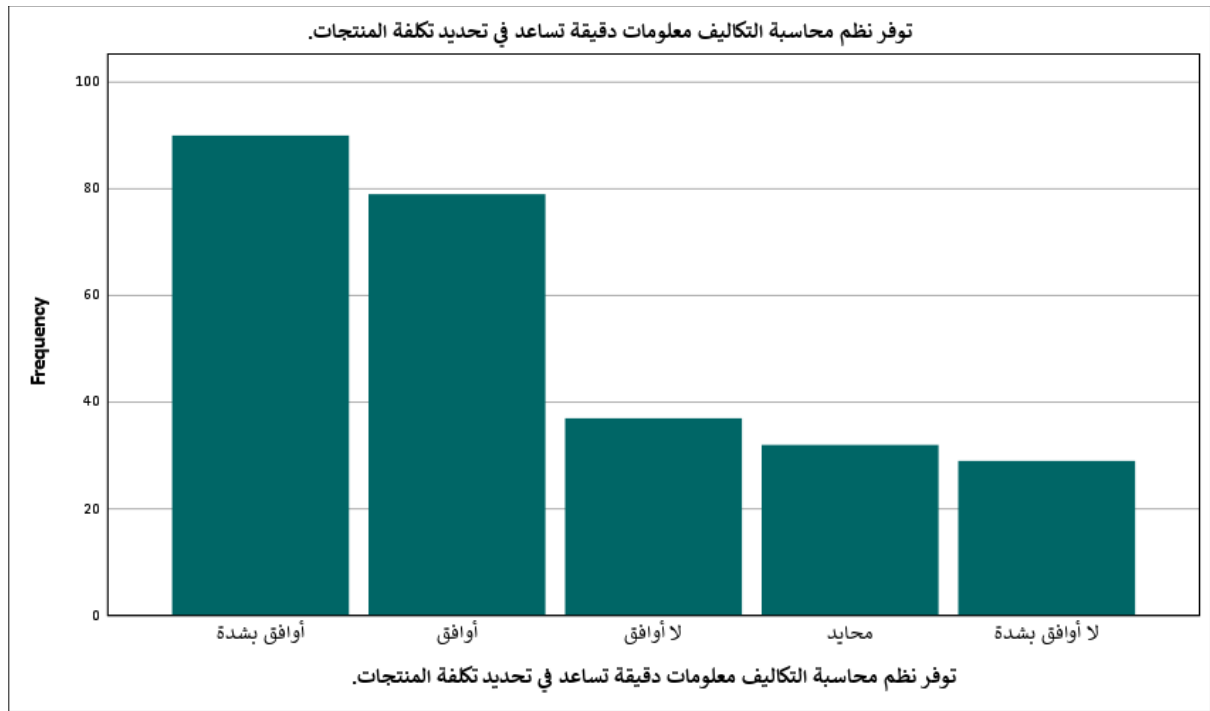
شكل توضيحي 3: التمثيل البياني للدرجة العلمية

- توفر نظم محاسبة التكاليف معلومات دقيقة تساعد في تحديد تكلفة المنتجات.

أظهرت استجابات أفراد العينة ميلاً واضحاً نحو تأييد هذه العبارة؛ تبلغ نسبة الموافقين والموافقين بشدة نحو ثلاثة وستين وثلاثة من عشرة بالمئة من إجمالي المشاركين؛ يعكس هذا التوجه العام وعياً متزايداً بأهمية الحسابات الدقيقة داخل بيئة العمل لتجنب الأخطاء في تسعير المنتجات أو تقييم المخزون المالي؛ تدعم هذه النتيجة متوسطاً حسابياً مقداره ثلاثة وواحد وستون من مئة وانحرافاً معيارياً يبلغ واحداً وخمسة وثلاثين من مئة؛ يشير هذا الانحراف إلى وجود بعض التباين في وجهات النظر بين أفراد العينة؛ ربما يعود ذلك الاختلاف إلى تفاوت مستويات تطبيق هذه النظم بين الشركات أو اختلاف خبرات الموظفين في التعامل مع الأدوات المحاسبية؛ يحتمل أن يؤدي توفير البيانات الدقيقة إلى تمكين الإدارات التنفيذية من رصد التكاليف المباشرة وغير المباشرة بكفاءة أعلى؛ قد يسهم ذلك في النهاية في تحسين هوامش الربحية وتقليل الهدر الناجم عن التقديرات العشوائية للتكاليف الإنتاجية؛ يبدو أن التطبيق الفعلي لهذه النظم يواجه تحديات متفاوتة في الواقع العملي؛ يعبر عن ذلك وجود نسبة من المعارضين بلغت نحو أربعة وعشرين وثمانية من عشرة بالمئة؛ يتطلب هذا الأمر من الشركات العمل على تطوير البنية التكنولوجية المحاسبية وتدريب الكوادر البشرية لضمان تحقيق أقصى استفادة ممكنة من مخرجات نظم التكاليف.

توفر نظم محاسبة التكاليف معلومات دقيقة تساعد في تحديد تكلفة المنتجات.					
	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent	
Valid	أوافق بشدة	90	33.7	33.7	
	أوافق	79	29.6	63.3	
	لا أوافق	37	13.9	77.2	
	محايد	32	12.0	89.1	
	لا أوافق بشدة	29	10.9	100.0	
	Total	267	100.0		

جدول 5: التحليل الإحصائي لتوفير نظم محاسبة التكاليف معلومات دقيقة تساعد في تحديد تكلفة المنتجات.



شكل توضيحي 4: التمثيل البياني لتوفير نظم محاسبة التكاليف معلومات دقيقة تساعد في تحديد تكلفة المنتجات.

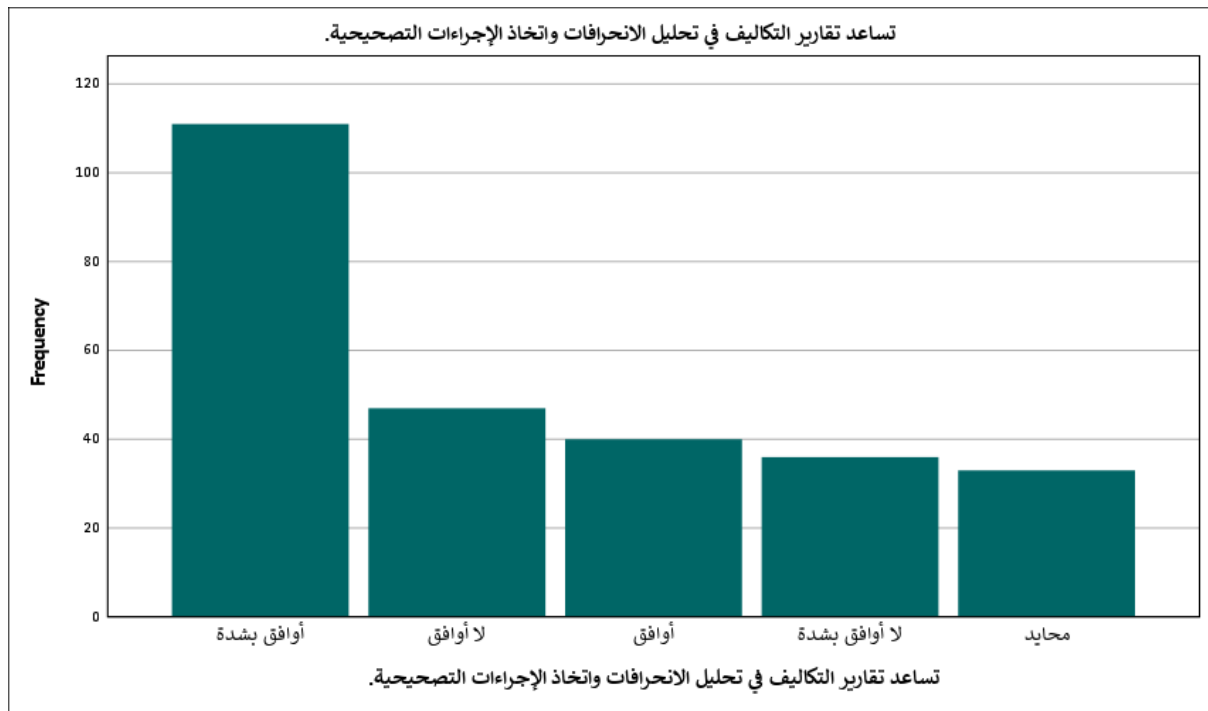
• تساعد تقارير التكاليف في تحليل الانحرافات واتخاذ الإجراءات التصحيحية.

تحوز هذه العبارة على قناعة قوية لدى شريحة واسعة من مجتمع الدراسة؛ شكلت فئة موافق بشدة النسبة الأكبر بواقع واحد وأربعين وستة من عشرة بالمئة؛ يبرهن هذا الارتفاع على أن التقارير الدورية لا تُعامل كمجرد مستندات روتينية بل تُستخدم

كأداة ديناميكية للرقابة المستمرة؛ بلغ المتوسط الحسابي للإجابات ثلاثة وأربعة وخمسين من مئة مصحوباً بانحراف معياري قدره واحد وخمسون من مئة؛ يفسر التردد النسبي في الآراء بوجود فجوة محتملة بين استخراج تقارير الانحرافات وقدرة صناع القرار على اتخاذ خطوات تصحيحية سريعة في البيئة الميدانية؛ قد ترجع الأسباب إلى البيروقراطية الإدارية أو تأخر وصول التقارير في الوقت المناسب؛ يحتمل أن تنعكس هذه الفعالية الرقابية إيجابياً على خفض التكاليف غير المبررة ومعالجة مواطن الخلل الإنتاجي فور ظهورها؛ يظهر في المقابل تكتل معارض يجمع بين عدم الموافقة والرفض الشديد بنسبة تصل إلى واحد وثلاثين وواحد من عشرة بالمئة؛ يحتل هذا الجانب أهمية قصوى؛ يفيد بأن بعض المؤسسات قد تعاني من ضعف في آليات المتابعة أو عدم جدية في التعامل مع الانحرافات المالية المرصودة؛ يستوجب ذلك إعادة النظر في الصلاحيات الممنوحة للمراقبين الماليين وتفعيل ربط التقارير بنظم الحوافز والمحاسبة الإدارية.

تساعد تقارير التكاليف في تحليل الانحرافات واتخاذ الإجراءات التصحيحية.					
Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
41.6	41.6	41.6	111	أوافق بشدة	Valid
59.2	17.6	17.6	47	لا أوافق	
74.2	15.0	15.0	40	أوافق	
87.6	13.5	13.5	36	لا أوافق بشدة	
100.0	12.4	12.4	33	محايد	
	100.0	100.0	267	Total	

جدول 6: التحليل الإحصائي لمساعدة تقارير التكاليف في تحليل الانحرافات واتخاذ الإجراءات التصحيحية.



شكل توضيحي 5: التمثيل البياني لمساعدة تقارير التكاليف في تحليل الانحرافات واتخاذ الإجراءات التصحيحية.

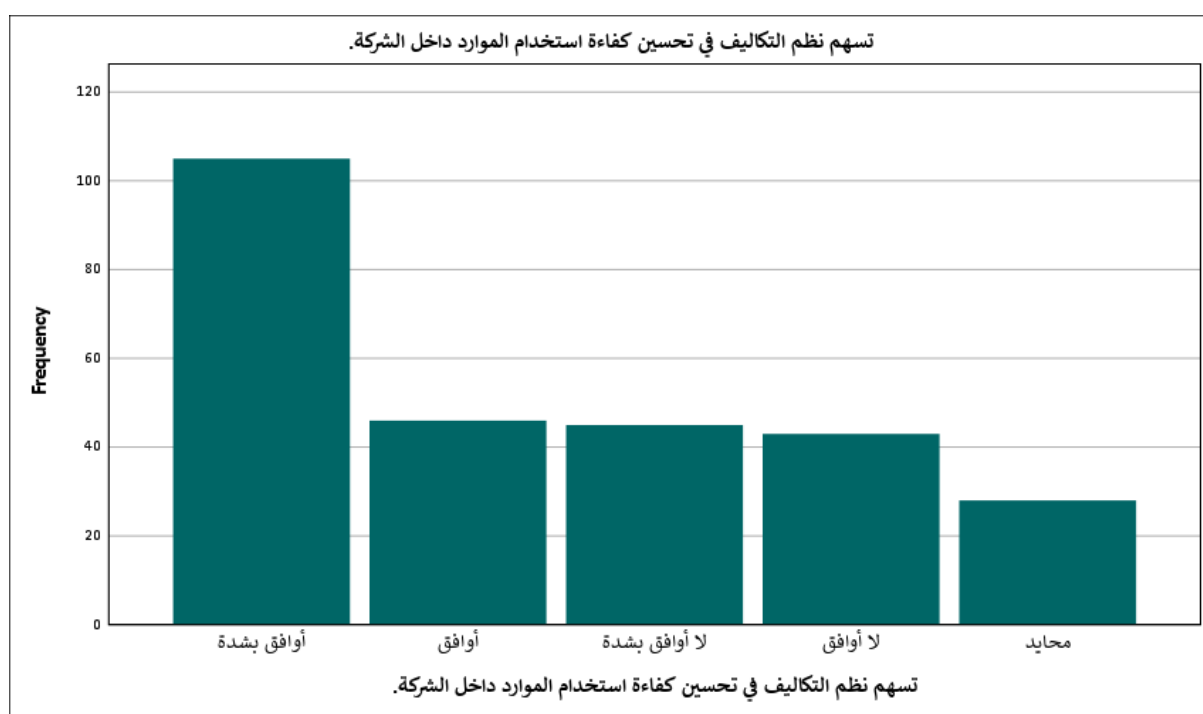
• تسهم نظم التكاليف في تحسين كفاءة استخدام الموارد داخل الشركة.

تسير الاتجاهات العامة نحو الإقرار بالدور الإيجابي الذي تلعبه محاسبة التكاليف في ترشيد الإنفاق؛ بلغت نسبة التأييد الإجمالية ستة وخمسين وستة من عشرة بالمئة؛ يرتبط هذا المفهوم مباشرة بالقدرة على تخصيص الموارد المتاحة من مواد خام وعمالة وأصول بطريقة مثلى تضمن تقليص الفاقد؛ سجل المحللون متوسطاً حسابياً لهذه العبارة عند ثلاثة وستة وأربعين من مئة وانحرافاً معيارياً مقداره واحد وأربعة وخمسون من مئة؛ يوضح هذا الانحراف المرتفع تبايناً حاداً في مستويات الاستفادة الحقيقية بين المنشآت المختلفة؛ ربما يرجع ذلك إلى تفاوت كفاءة الكوادر الإدارية أو تباين مرونة النظم المطبقة في الاستجابة للتغيرات التشغيلية؛ يبدو أن تبني استراتيجيات إدارة التكاليف الحديثة يساعد الشركات في بناء ميزات تنافسية مستدامة في الأسواق التشغيلية؛ قد يواجه هذا التوجه مقاومة داخلية أو صعوبات تشغيلية؛ تمثل ذلك في وجود نسبة معارضة واضحة بلغت اثنين وثلاثين واثنين من عشرة بالمئة من المستجيبين؛ يستدعي هذا التباين تكثيف الجهود لنشر الثقافة التحليلية بين الموظفين وتوضيح العوائد الاقتصادية المترتبة على الاستخدام المرشد لمدخلات الإنتاج وعناصر التكلفة المتنوعة.

تسهم نظم التكاليف في تحسين كفاءة استخدام الموارد داخل الشركة.				
Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency	

39.3	39.3	39.3	105	أوافق بشدة	Valid
56.6	17.2	17.2	46	أوافق	
73.4	16.9	16.9	45	لا أوافق بشدة	
89.5	16.1	16.1	43	لا أوافق	
100.0	10.5	10.5	28	محايد	
	100.0	100.0	267	Total	

جدول 7: التحليل الإحصائي لمساهمة نظم التكاليف في تحسين كفاءة استخدام الموارد داخل الشركة.



شكل توضيحي 6: التمثيل البياني لمساهمة نظم التكاليف في تحسين كفاءة استخدام الموارد داخل الشركة.

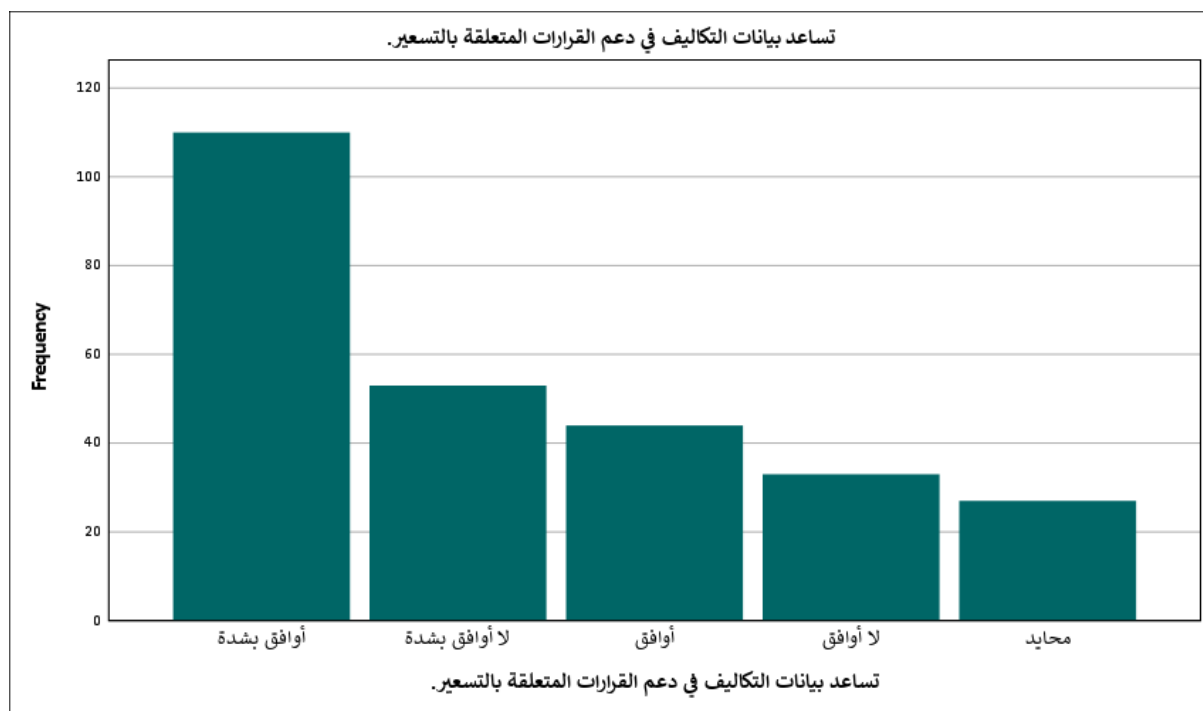
• تساعد بيانات التكاليف في دعم القرارات المتعلقة بالتسعير.

تكتسب هذه الجزئية دلالة خاصة بالنظر إلى ارتباط التسعير المباشر بطلب السوق والقدرة على البقاء؛ نالت الفئة المؤيدة بشدة حصة مرتفعة بلغت واحد وأربعين واثنين من عشرة بالمئة من آراء العينة؛ يوضح هذا الرقم الاعتماد الجوهري على المؤشرات المالية في صياغة استراتيجيات الأسعار وتفادي الخسائر الناتجة عن البيع بأقل من التكلفة الحقيقية؛ جاء المتوسط الحسابي بقيمة ثلاثة وسبعة وأربعين من مئة مع انحراف معياري وصل إلى واحد وثمانية وخمسين من مئة؛ يسلط هذا التردد الضوء على

حقيقة أن التسعير لا يتوقف على البيانات التشغيلية الداخلية فحسب بل يتأثر بشدة بالمتغيرات الخارجية كالمنافسة والظروف الاقتصادية العامة؛ قد يؤدي عدم دمج البيانات الداخلية مع معطيات السوق إلى اتخاذ قرارات تسعيرية غير ملائمة؛ يحتمل أن تسهم النظم المتطورة في تقديم نماذج محاكاة مرنة تساعد الإدارة في تحديد الأسعار المستهدفة بدقة؛ تبرز في السياق نفسه نسبة غير موافقة إجمالية تناهز اثنين وثلاثين وثلاثة من عشرة بالمئة ؛ يشير ذلك إلى أن جزءاً من الشركات ربما يعتمد على أساليب تسعير تقليدية أو يتبع أسعار المنافسين دون دراسة تفصيلية لهياكل التكاليف الخاصة به.

تساعد بيانات التكاليف في دعم القرارات المتعلقة بالتسعير.					
Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
41.2	41.2	41.2	110	أوافق بشدة	Valid
61.0	19.9	19.9	53	لا أوافق بشدة	
77.5	16.5	16.5	44	أوافق	
89.9	12.4	12.4	33	لا أوافق	
100.0	10.1	10.1	27	محايد	
	100.0	100.0	267	Total	

جدول 8: التحليل الإحصائي لمساعدة بيانات التكاليف في دعم القرارات المتعلقة بالتسعير.



شكل توضيحي 7 : التمثيل البياني لمساعدة بيانات التكاليف في دعم القرارات المتعلقة بالتسعير.

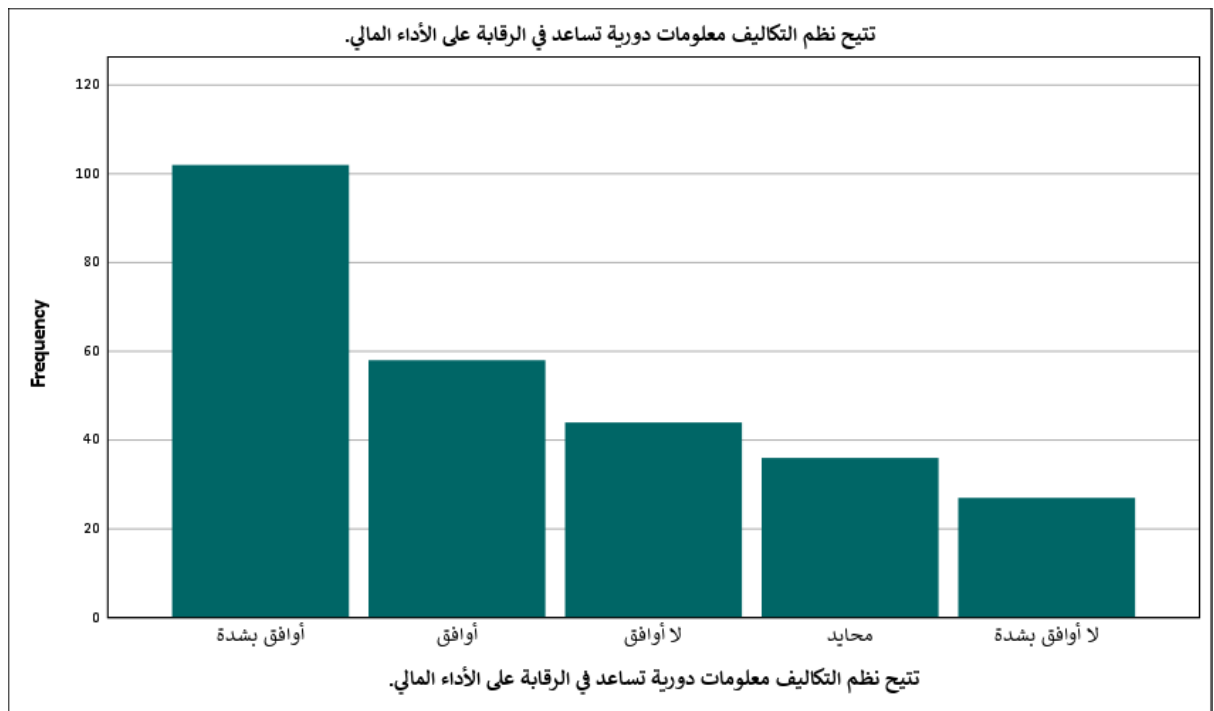
• تتيح نظم التكاليف معلومات دورية تساعد في الرقابة على الأداء المالي.

ينعكس التقييم الإيجابي لهذه العبارة في حصول خيار الرقابة الدورية على تأييد إجمالي يبلغ تسعة وخمسين وتسعة من عشرة بالمئة ؛ تكمن الأهمية العملية هنا في توفير التدفق المستمر للمعلومات مما يسمح بفرض رقابة سابقة ومعاصرة بدلاً من الرقابة اللاحقة التي قد لا تجدي نفعاً؛ استقرت الحسابات عند متوسط مقداره ثلاثة وواحد وستون من مئة وانحراف معياري يبلغ واحداً وتسعة وثلاثين من مئة ؛ يعزى هذا التباين الإحصائي المقبول إلى اختلاف الفترات الزمنية لإصدار التقارير بين الشركات؛ فبعضها يصدر تقارير أسبوعية والبعض الآخر يكتفي بالتقارير الربع سنوية؛ يحتمل أن يؤدي هذا الاختلاف الزمني إلى تفاوت مستويات إدراك الموظفين لجدوى الرقابة المالية ومساهمتها الفعالة؛ قد تدعم هذه المعلومات الدورية قدرة المديرين الماليين على التنبؤ بالأزمات السيادية أو الفجوات التمويلية قبل وقوعها؛ يظهر توزيع البيانات وجود نسبة رفض وعدم موافقة بلغت ستة وعشرين وستة من عشرة بالمئة ؛ ينبه هذا المؤشر إلى ضرورة مراجعة قنوات الاتصال الإداري داخل المؤسسات وضمان وصول التقارير المالية لجميع الأطراف المعنية بآليات التنفيذ والرقابة.

تتيح نظم التكاليف معلومات دورية تساعد في الرقابة على الأداء المالي.				
Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency	

38.2	38.2	38.2	102	أوافق بشدة	Valid
59.9	21.7	21.7	58	أوافق	
76.4	16.5	16.5	44	لا أوافق	
89.9	13.5	13.5	36	محايد	
100.0	10.1	10.1	27	لا أوافق بشدة	
	100.0	100.0	267	Total	

جدول 9: التحليل الإحصائي لإتاحة نظم التكاليف معلومات دورية تساعد في الرقابة على الأداء المالي.



شكل توضيحي 8: التمثيل البياني لإتاحة نظم التكاليف معلومات دورية تساعد في الرقابة على الأداء المالي.

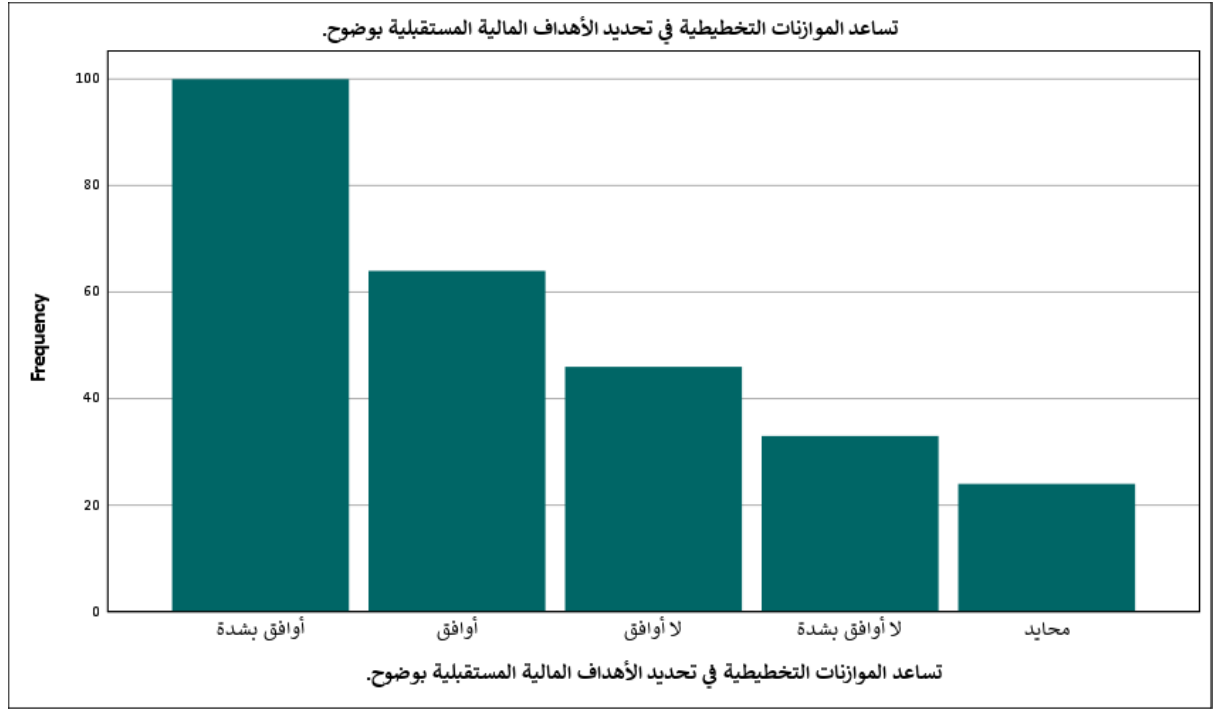
• تساعد الموازنات التخطيطية في تحديد الأهداف المالية المستقبلية بوضوح.

تتفق النسبة الأكبر من المشاركين على الدور الاستشاري للموازنات؛ بلغت نسبة التأييد الإجمالية واحد وستين وأربعة من عشرة بالمئة؛ يرتبط التخطيط المالي السليم بالقدرة على صياغة أهداف قابلة للقياس والتحقيق بناءً على قراءة واقعية للموارد والفرص المتاحة؛ تعزز هذه الرؤية إحصاءات الدراسة بمتوسط حسابي قدره ثلاثة وسبعة وخمسون من مئة وانحراف معياري قيمته واحد وأربعة وأربعون من مئة؛ يرجح أن الاختلاف في وجهات النظر يتأثر بمدى دقة التنبؤات المعتمدة عند إعداد

الموازنات؛ فالتنبؤات غير الدقيقة تفقد الموازنة قيمتها كمرشد مستقبلي؛ يحتمل أن تسهم الموازنات المعدة بطرق علمية في توجيه رأس المال نحو الاستثمارات الأكثر جدوى وتجنب التوسع غير المدروس؛ تبرز في المقابل نسبة معارضة تبلغ تسعة وعشرين وستة من عشرة بالمئة؛ يشير هذا الجانب إلى أن بعض المؤسسات قد تكتفي بنقل أرقام السنوات السابقة دون إجراء دراسات حقيقية للمتغيرات المحيطة؛ يتطلب هذا التحدي الانتقال نحو مفاهيم الموازنات الصفرية أو الموازنات الموجهة بالأنشطة لربط الأهداف بالواقع الفعلي.

تساعد الموازنات التخطيطية في تحديد الأهداف المالية المستقبلية بوضوح.					
Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
37.5	37.5	37.5	100	أوافق بشدة	Valid
61.4	24.0	24.0	64	أوافق	
78.7	17.2	17.2	46	لا أوافق	
91.0	12.4	12.4	33	لا أوافق بشدة	
100.0	9.0	9.0	24	محايد	
	100.0	100.0	267	Total	

جدول 10: التحليل الإحصائي لمساعدة الموازنات التخطيطية في تحديد الأهداف المالية المستقبلية بوضوح.



شكل توضيحي 9: التمثيل البياني لمساعدة الموازنات التخطيطية في تحديد الأهداف المالية المستقبلية بوضوح.

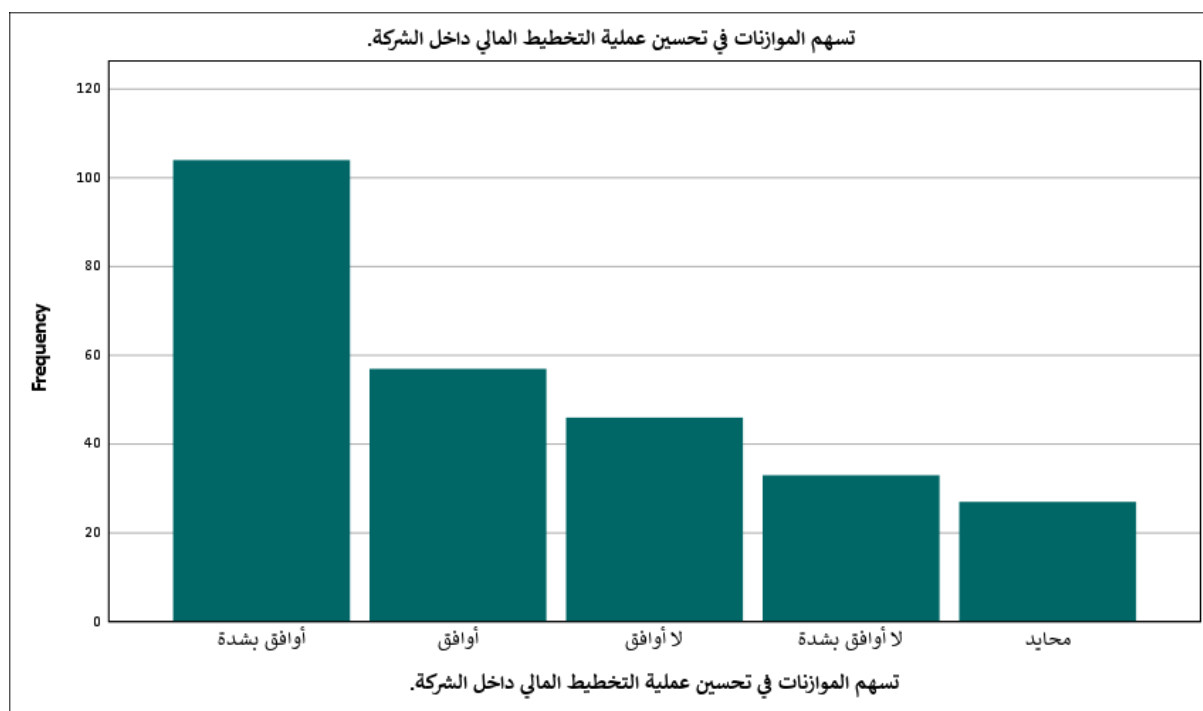
• تسهم الموازنات في تحسين عملية التخطيط المالي داخل الشركة.

تتطابق هذه النتيجة بشكل وثيق مع العبارة السابقة؛ حصدت موافقة إجمالية بلغت ستين وثلاثة من عشرة بالمئة من آراء العينة الإحصائية؛ تظهر هذه الاستجابة الإدراك العميق لارتباط الموازنة بسلامة الاستراتيجية المالية الشاملة للمنشأة؛ سجلت البيانات متوسطاً حسابياً قيمته ثلاثة وسبعة وخمسون من مئة وانحرافاً معيارياً يبلغ واحداً وخمسة وأربعين من مئة؛ يؤكد هذا التماثل الإحصائي استقرار آراء العينة حول الموازنات كأداة تخطيطية لا غنى عنها؛ ربما يتفاوت الأثر التطبيقي تبعاً لدرجة مرونة الموازنة وقابليتها للتعديل في مواجهة الظروف الطارئة؛ يحتمل أن يؤدي الالتزام الصارم بموازنات جامدة إلى تجميد بعض الأنشطة الحيوية أو تفويت فرص استثمارية سانحة؛ قد يتسبب ذلك في ظهور الآراء المعارضة التي بلغت نسبتها تسعة وعشرين وستة من عشرة بالمئة؛ تفرض هذه المعطيات على الإدارات المالية تبني مفاهيم الموازنات المرنة؛ يتيح ذلك الاستجابة السريعة للتقلبات السوقية دون الإخلال بالإطار العام للتخطيط المالي الطويل الأجل.

تسهم الموازنات في تحسين عملية التخطيط المالي داخل الشركة.					
Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
39.0	39.0	39.0	104	أوافق بشدة	Valid

60.3	21.3	21.3	57	أوافق
77.5	17.2	17.2	46	لا أوافق
89.9	12.4	12.4	33	لا أوافق بشدة
100.0	10.1	10.1	27	محايد
	100.0	100.0	267	Total

جدول 11: التحليل الإحصائي لمساهمة الموازنات في تحسين عملية التخطيط المالي داخل الشركة.



شكل توضيحي 10: التمثيل البياني لمساهمة الموازنات في تحسين عملية التخطيط المالي داخل الشركة.

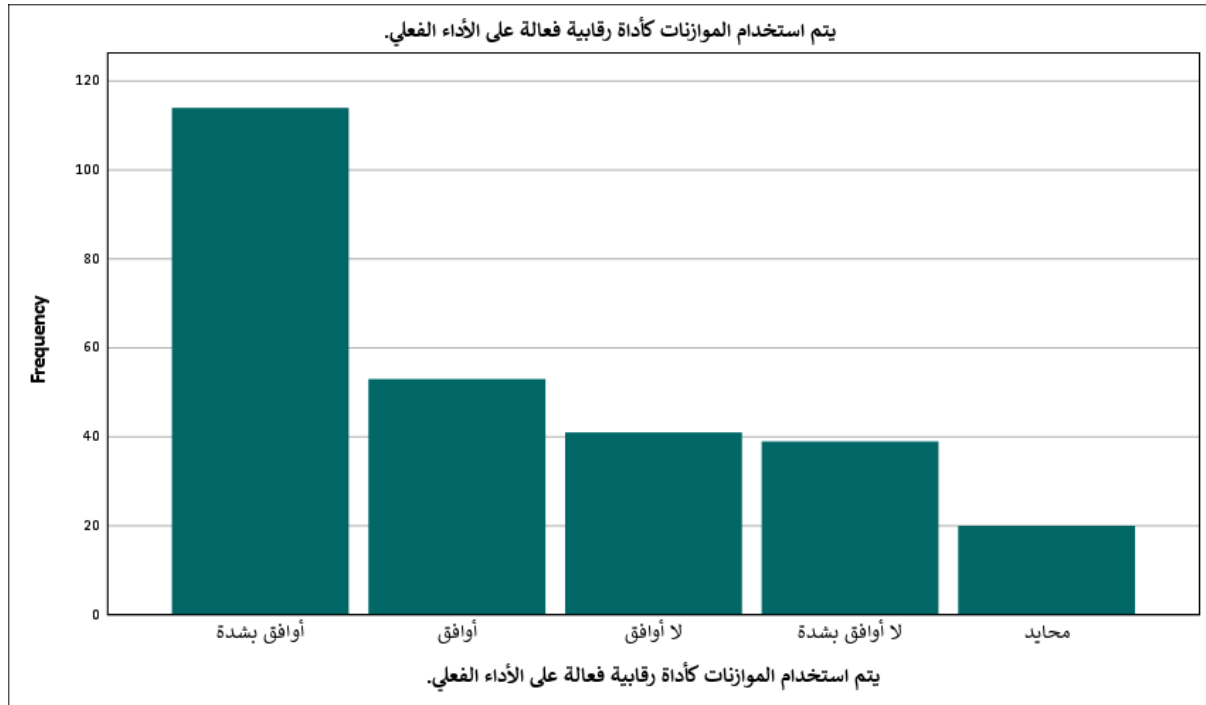
• يتم استخدام الموازنات كأداة رقابية فعالة على الأداء الفعلي.

يرى مجتمع الدراسة في الموازنات أداة مزدوجة تجمع بين التخطيط والرقابة؛ سجلت فئة التأييد بشدة النسبة الأعلى بواقع اثنين وأربعين وسبعة من عشرة بالمئة؛ يعني هذا أن الموازنة تمثل المسطرة التي يُقاس عليها الأداء الفعلي لرصد الكفاءة الإدارية والتشغيلية؛ بلغ المتوسط الحسابي ثلاثة وواحد وستون من مئة مع وجود انحراف معياري يقدر بواحد وواحد وخمسين من مئة؛ يلمح هذا الانحراف إلى تباين في طريقة تفعيل الموازنة كأداة عقابية أو تحفيزية داخل بيئات العمل؛ يحتمل أن يؤدي الاستخدام الخاطئ للموازنات الإدارية إلى توليد ضغوط نفسية على الموظفين مما يدفعهم لتقديم تقديرات مضللة؛ قد يؤدي الاستخدام

الرشيد إلى بث روح المسؤولية وتحديد مواطن التقصير بدقة؛ تبرز نسبة الرفض الإجمالية عند ثلاثين بالمئة لتشكّل مؤشراً هاماً :
يحتمل أن يعكس ذلك عدم جدوى الموازنات في بعض المنشآت بسبب غياب آليات المساءلة أو تداخل الصلاحيات؛ يستدعي
هذا التشخيص ربط الموازنات بنظام واضح لمراكز المسؤولية وتحديد خطوط واضحة للمحاسبة الإدارية.

يتم استخدام الموازنات كأداة رقابية فعالة على الأداء الفعلي.					
	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent	
أوافق بشدة	114	42.7	42.7	42.7	Valid
أوافق	53	19.9	19.9	62.5	
لا أوافق	41	15.4	15.4	77.9	
لا أوافق بشدة	39	14.6	14.6	92.5	
محايد	20	7.5	7.5	100.0	
Total	267	100.0	100.0		

جدول 12: التحليل الإحصائي لاستخدام الموازنات كأداة رقابية فعالة على الأداء الفعلي.



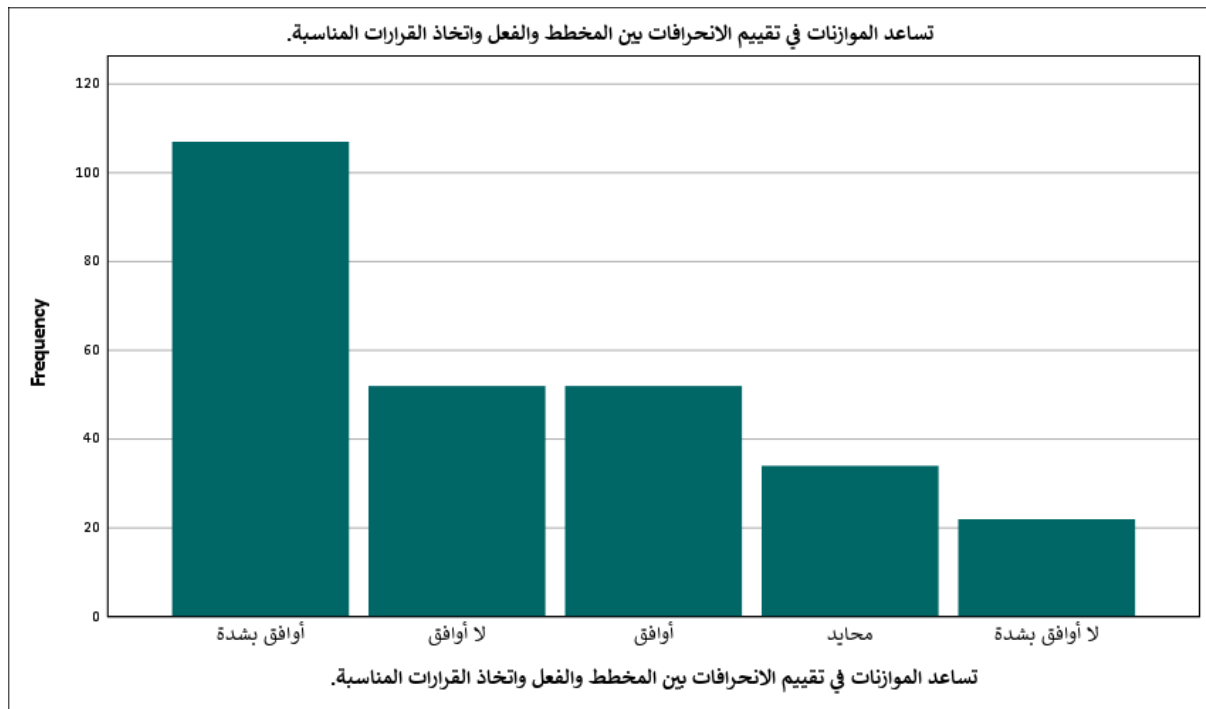
شكل توضيحي 11: التمثيل البياني لاستخدام الموازنات كأداة رقابية فعالة على الأداء الفعلي.

• تساعد الموازنات في تقييم الانحرافات بين المخطط والفعل واتخاذ القرارات المناسبة.

تظهر البيانات ترحيباً واسعاً بجدوى المقارنات المستمرة بين المستهدف والمحقق؛ بلغت النسبة الكلية للموافقين والموافقين بشدة تسعة وخمسين وستة من عشرة بالمئة؛ تكمن القيمة المضافة هنا في توجيه الإدارة نحو مكامن الهدر أو التميز التشغيلي لاتخاذ قرارات تعديلية عاجلة؛ جاء المتوسط الحسابي بقيمة ثلاثة وأربعة وستين من مئة وانحراف معياري بلغ واحداً وثمانية وثلاثين من مئة؛ يعد هذا المتوسط من الأعلى في المحور المتعلق بالموازنات؛ يشير إلى وعي جمعي بأهمية التقييم المقارن؛ ربما يعود التباين الإحصائي إلى الصعوبات الفنية المرتبطة بتحليل أسباب الانحرافات وتحديد ما إذا كانت راجعة لعوامل داخلية تحت السيطرة أو عوامل خارجية قاهرة؛ يحتمل أن تساهم هذه الآلية في ترشيد القرارات الاستثمارية والتشغيلية المستقبلية؛ يعارض هذا التوجه ما نسبته سبعة وعشرون وسبعة من عشرة بالمئة من المشاركين؛ يسترعي هذا الأمر الانتباه إلى ضرورة تدريب المحللين الماليين على استخدام الأساليب الإحصائية المتقدمة لتفسير الانحرافات بشكل موضوعي وعملي.

تساعد الموازنات في تقييم الانحرافات بين المخطط والفعل واتخاذ القرارات المناسبة.					
Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
40.1	40.1	40.1	107	أوافق بشدة	Valid
59.6	19.5	19.5	52	لا أوافق	
79.0	19.5	19.5	52	أوافق	
91.8	12.7	12.7	34	محايد	
100.0	8.2	8.2	22	لا أوافق بشدة	
	100.0	100.0	267	Total	

جدول 13: التحليل الإحصائي لمساعدة الموازنات في تقييم الانحرافات بين المخطط والفعل واتخاذ القرارات المناسبة.



شكل توضيحي 12 : التمثيل البياني لمساعدة الموازنات في تقييم الانحرافات بين المخطط والفعل واتخاذ القرارات المناسبة.

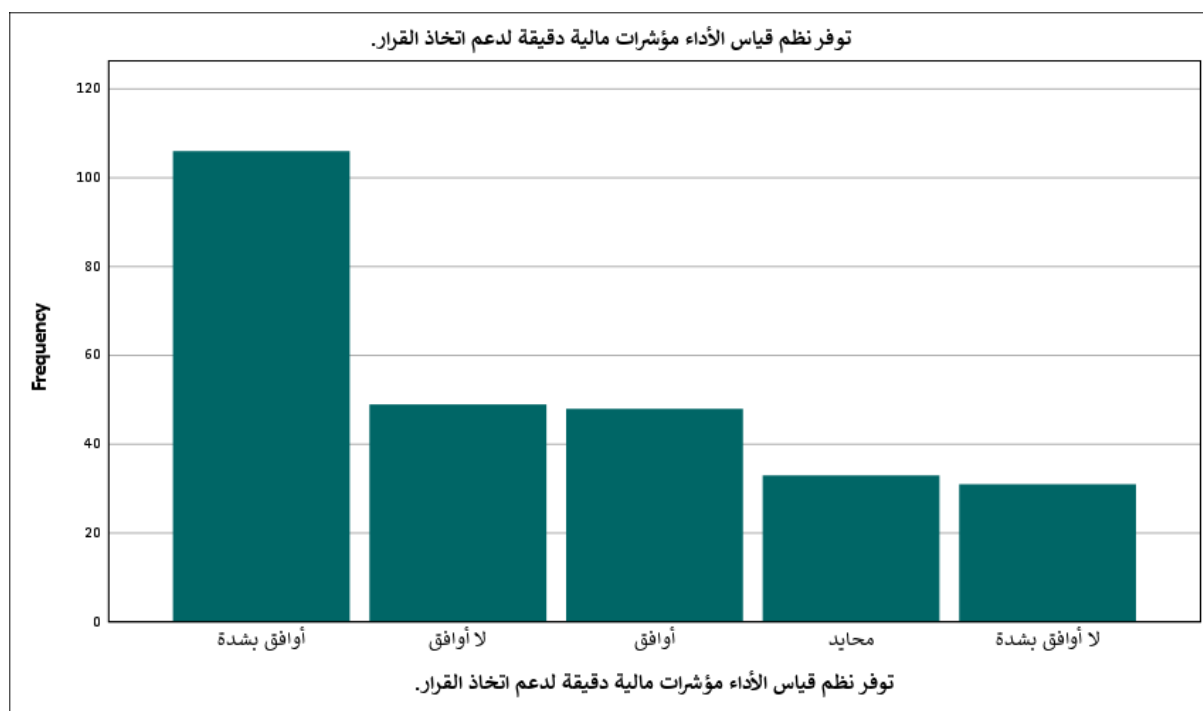
• توفر نظم قياس الأداء مؤشرات مالية دقيقة لدعم اتخاذ القرار.

ينعكس الاهتمام بأنظمة تقييم الأداء في حصول العبارة على موافقة إجمالية بلغت سبعة وخمسين وسبعة من عشرة بالمئة من إجمالي العينة ؛ يرتبط اتخاذ القرار الرشيد بمدى جودة وسلامة المؤشرات المستقاة من الواقع التشغيلي والمالي للمنظمة؛ سجل المتوسط الحسابي لهذه الاستجابات ثلاثة وستة وخمسين من مئة وانحرافاً معيارياً مقداره واحد وخمسة وأربعون من مئة ؛ يعبر هذا التردد عن اختلافات محتملة في النضج المؤسسي بين الشركات؛ حيث تعتمد بعضها على مؤشرات مالية تقليدية بينما تدمج شركات أخرى مؤشرات مالية وغير مالية مثل بطاقة الأداء المتوازن؛ يحتمل أن يؤدي الاعتماد الحصري على المؤشرات المالية إلى إغفال جوانب جوهرية كجودة المنتجات أو رضا العملاء؛ قد ينعكس ذلك سلباً على القرارات الاستراتيجية الطويلة الأجل؛ تظهر البيانات وجود شريحة عارضة بلغت ثلاثين بالمئة ؛ يوضح ذلك الحاجة الملحة إلى تطوير نظم القياس الحالية وجعلها أكثر شمولية وملاءمة لمتطلبات العصر التشغيلي الحديث.

توفر نظم قياس الأداء مؤشرات مالية دقيقة لدعم اتخاذ القرار.					
Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
39.7	39.7	39.7	106	أوافق بشدة	Valid

58.1	18.4	18.4	49	لا أوافق
76.0	18.0	18.0	48	أوافق
88.4	12.4	12.4	33	محايد
100.0	11.6	11.6	31	لا أوافق بشدة
	100.0	100.0	267	Total

جدول 14 : التحليل الإحصائي لتوفير نظم قياس الأداء مؤشرات مالية دقيقة لدعم اتخاذ القرار.



شكل توضيحي 13 : التمثيل البياني لتوفير نظم قياس الأداء مؤشرات مالية دقيقة لدعم اتخاذ القرار.

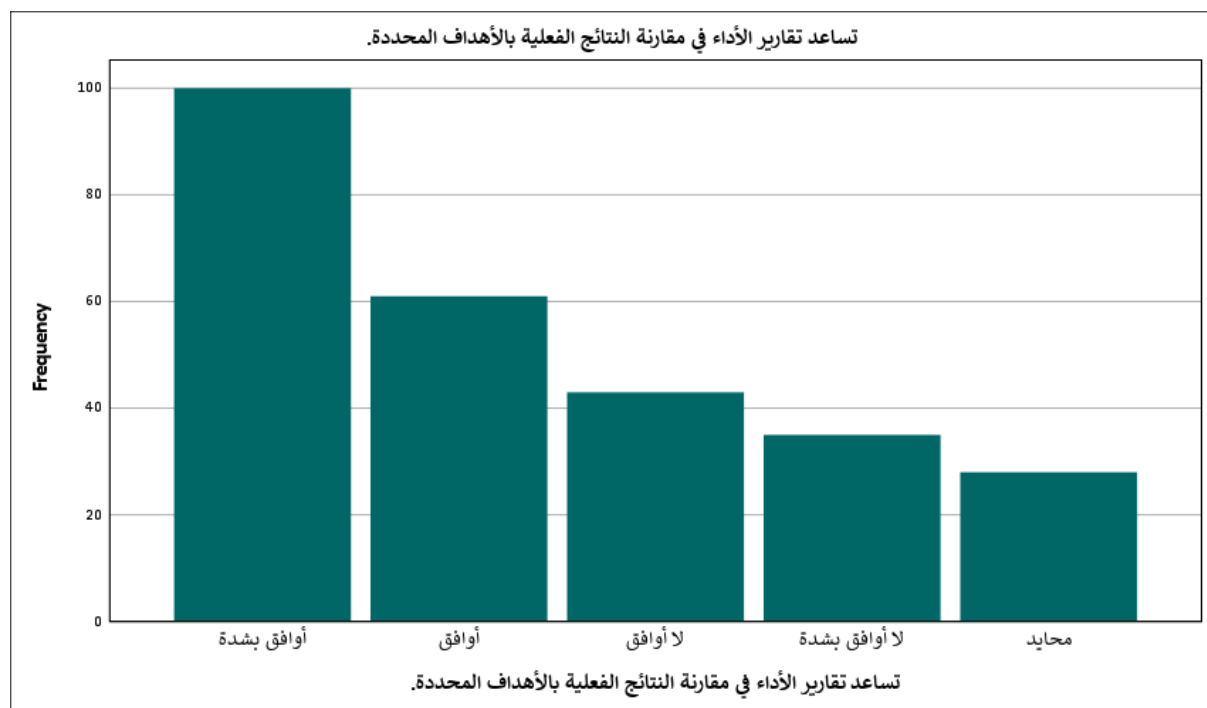
• تساعد تقارير الأداء في مقارنة النتائج الفعلية بالأهداف المحددة.

تحظى هذه العبارة بمستوى تأييد مرتفع يبلغ ستين وثلاثة من عشرة بالمئة كإجمالي للموافقين والمؤيدين بشدة ؛ تتمثل الدلالة العملية في أن التقارير التشغيلية تمثل أداة التغذية العكسية التي تمكن الإدارة من معرفة مدى انحراف المنظمة عن مسارها الاستراتيجي المرسوم؛ تدعم هذه الرؤية الحسابات الإحصائية بمتوسط يبلغ ثلاثة وخمسة وخمسين من مئة وانحراف معياري يقدر بواحد وخمسة وأربعين من مئة ؛ يرجح أن الاختلافات الإحصائية في الإجابات ترتبط بمدى واقعية الأهداف الموضوعية سلفاً؛ فالأهداف التعجيزية تجعل تقارير الأداء مصدراً للإحباط والتقييم السلبي؛ يحتمل أن تساهم التقارير المتوازنة في تحفيز

الأقسام المختلفة على تحسين أدائها التشغيلي بصفة مستمرة؛ تبرز نسبة عدم موافقة ورفض كلي تصل إلى تسعة وعشرين واثنين من عشرة بالمئة؛ يلمح هذا المؤشر إلى وجود خلل في بعض المؤسسات يتعلق بصياغة أهداف غامضة أو غير قابلة للقياس؛ يستوجب ذلك تبني منهجيات الإدارة بالأهداف لضمان فاعلية تقارير قياس الأداء الفعلي.

تساعد تقارير الأداء في مقارنة النتائج الفعلية بالأهداف المحددة.					
Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
37.5	37.5	37.5	100	أوافق بشدة	Valid
60.3	22.8	22.8	61	أوافق	
76.4	16.1	16.1	43	لا أوافق	
89.5	13.1	13.1	35	لا أوافق بشدة	
100.0	10.5	10.5	28	محايد	
	100.0	100.0	267	Total	

جدول 15: التحليل الإحصائي لمساعدة تقارير الأداء في مقارنة النتائج الفعلية بالأهداف المحددة.



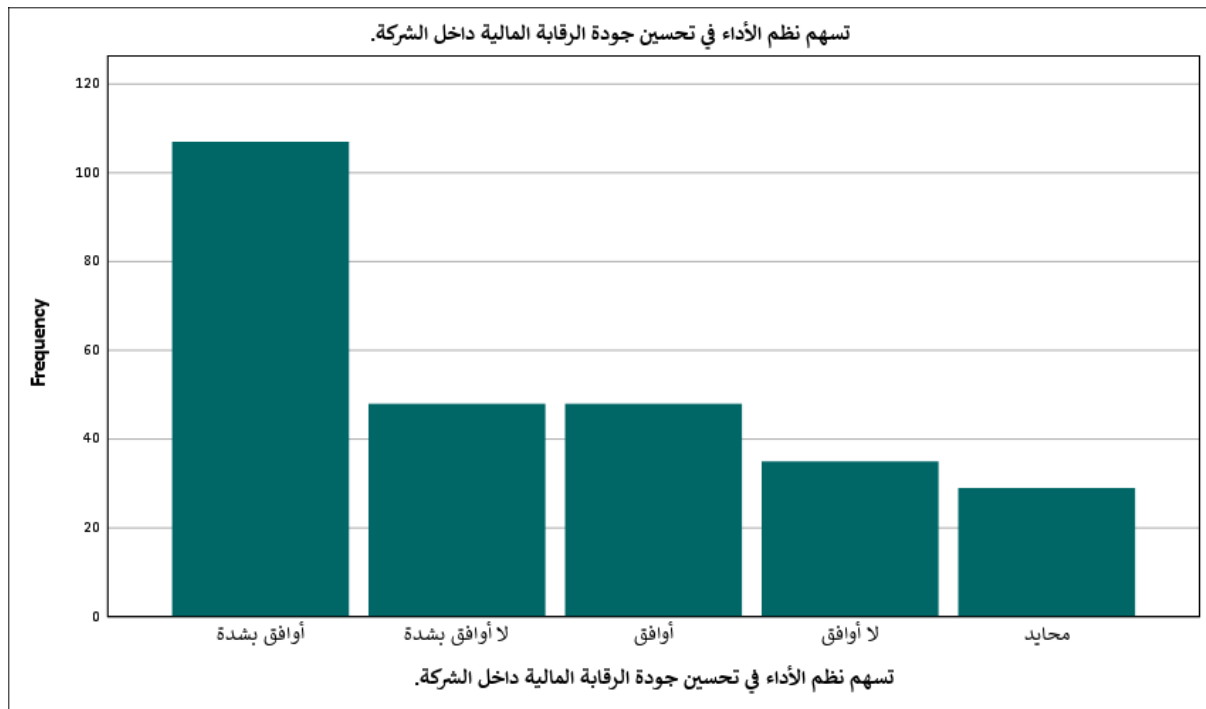
شكل توضيحي 14: التمثيل البياني لمساعدة تقارير الأداء في مقارنة النتائج الفعلية بالأهداف المحددة.

• تسهم نظم الأداء في تحسين جودة الرقابة المالية داخل الشركة.

تتفق الاتجاهات العامة لعينة الدراسة على الدور المحوري لنظم الأداء في إحكام الرقابة؛ سجلت النسبة الإجمالية للمؤيدين ثمانية وخمسين وواحد من عشرة بالمئة؛ تظهر هذه النتيجة أن الرقابة المالية لم تعد تقتصر على مطابقة الفواتير بل امتدت لتشمل تقييم كفاءة الإنفاق والعائد الاقتصادي من الأنشطة؛ استقر المتوسط الحسابي عند ثلاثة وتسعة وأربعين من مئة مع انحراف معياري يبلغ واحداً وخمسة وخمسين من مئة؛ يعكس هذا التباين المرتفع تبايناً في البنى التنظيمية والتشريعية للشركات؛ حيث تمنح بعض الإدارات صلاحيات واسعة لنظم الرقابة بينما تكتفي أخرى بجعلها نظم استشارية؛ يحتمل أن يؤدي تدعيم الرقابة المالية المبنية على الأداء إلى حماية أصول الشركة وتقليل فرص الفساد الإداري أو المالي؛ يظهر في المقابل تكتل معارض يجمع بين الرفض الشديد وعدم الموافقة بنسبة واحد وثلاثين وواحد من عشرة بالمئة؛ يفرض هذا التحدي على المنشآت مراجعة الهياكل التنظيمية وضمان استقلالية الجهات القائمة على تقييم الأداء المالي.

تسهم نظم الأداء في تحسين جودة الرقابة المالية داخل الشركة.					
Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
40.1	40.1	40.1	107	أوافق بشدة	Valid
58.1	18.0	18.0	48	لا أوافق بشدة	
76.0	18.0	18.0	48	أوافق	
89.1	13.1	13.1	35	لا أوافق	
100.0	10.9	10.9	29	محايد	
	100.0	100.0	267	Total	

جدول 16: التحليل الإحصائي لمساهمة نظم الأداء في تحسين جودة الرقابة المالية داخل الشركة.



شكل توضيحي 15: التمثيل البياني لمساهمة نظم الأداء في تحسين جودة الرقابة المالية داخل الشركة.

• تدعم مؤشرات الأداء عملية اتخاذ القرارات الاستراتيجية.

أظهر أفراد العينة قناعة واضحة بالبعد الاستراتيجي لمؤشرات الأداء؛ بلغت نسبة الموافقين والموافقين بشدة ثمانية وخمسين وثمانية من عشرة بالمئة من المجموع الكلي؛ ترتبط القرارات الاستراتيجية كالتوسع في أسواق جديدة أو طرح منتجات مبتكرة بمدى توافر رؤية واضحة عن القدرات الحالية للمنظمة؛ سجل المتوسط الحسابي قيمة بلغت ثلاثة وتسعة وخمسين من مئة وصاحبه انحراف معياري مقداره واحد وثمانية وثلاثون من مئة؛ يشير هذا الاستقرار النسبي للمتوسط إلى إجماع حول القيمة المستقبلية للمؤشرات؛ ربما يعود الاختلاف الإحصائي المتبقي إلى مدى دمج هذه المؤشرات في الخطط الطويلة الأجل ومشاركة الإدارة العليا في صياغتها؛ يحتمل أن يؤدي غياب التنسيق بين الإدارات التنفيذية والإدارة الاستراتيجية إلى إضعاف دور هذه المؤشرات؛ تبرز نسبة معارضة تبلغ ستة وعشرين وستة من عشرة بالمئة؛ يوضح هذا الجانب ضرورة تطوير قنوات الاتصال الصاعدة لضمان وصول مؤشرات الأداء الحيوية إلى طاولة صناع القرار الاستراتيجي في الوقت المناسب.

تدعم مؤشرات الأداء عملية اتخاذ القرارات الاستراتيجية.					
Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
36.7	36.7	36.7	98	أوافق بشدة	Valid

58.8	22.1	22.1	59	أوافق
75.3	16.5	16.5	44	لا أوافق
89.9	14.6	14.6	39	محايد
100.0	10.1	10.1	27	لا أوافق بشدة
	100.0	100.0	267	Total

جدول 17 : التحليل الإحصائي لدعم مؤشرات الأداء عملية اتخاذ القرارات الاستراتيجية.



شكل توضيحي 16 : التمثيل البياني لدعم مؤشرات الأداء عملية اتخاذ القرارات الاستراتيجية.

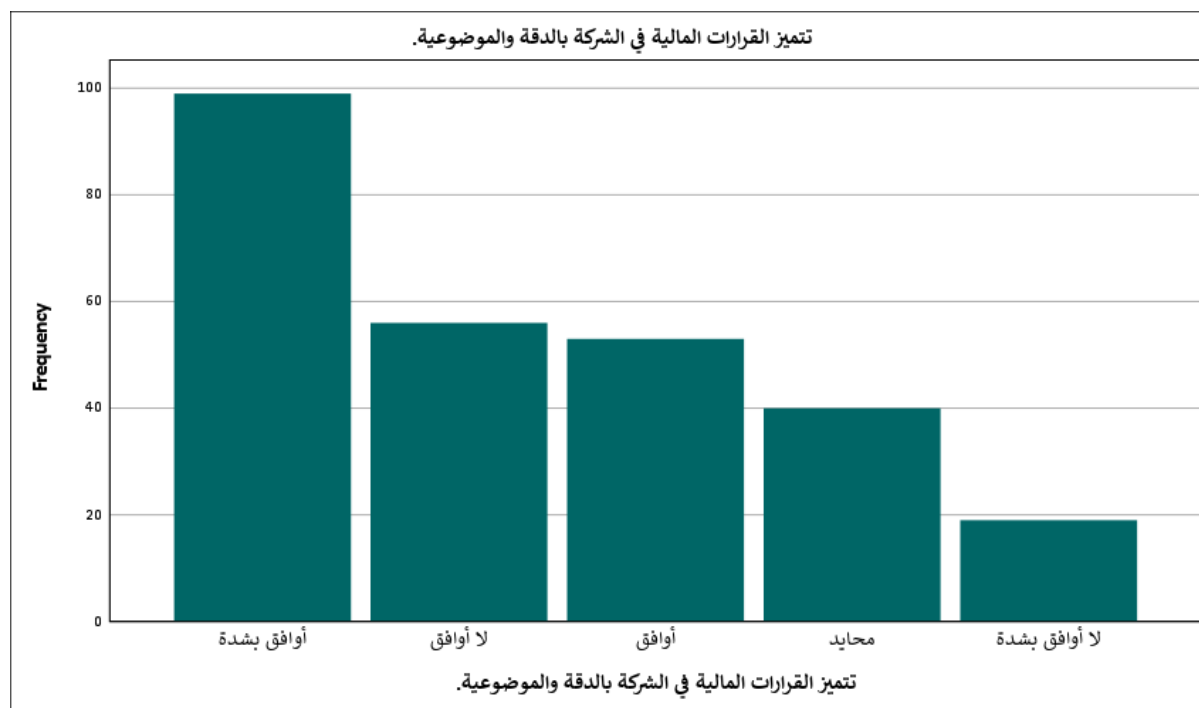
• تتميز القرارات المالية في الشركة بالدقة والموضوعية.

تتجه آراء المشاركين نحو تأييد جودة المخرجات القرارية داخل مؤسساتهم؛ بلغت نسبة التأييد الإجمالية سبعة وخمسين بالمئة؛ تمثل الموضوعية الضمانة الأساسية لحماية مصالح المساهمين وتجنب القرارات المبنية على الأهواء الشخصية أو التقديرات العشوائية؛ جاء المتوسط الحسابي عند ثلاثة وتسعة وخمسين من مئة مع انحراف معياري يبلغ واحداً وخمسة وثلاثين من مئة؛ يفسر التباين في وجهات النظر باختلاف طبيعة الهياكل الإدارية ومدى اعتمادها على النظم المميكنة مقارنة بالتدخل البشري؛ يحتمل أن يسهم الاعتماد على المعايير المحاسبية الواضحة في إضفاء الشرعية والمصداقية على القرارات المالية المتخذة؛ قد

يواجه هذا التوجه تحديات تتعلق بضغوط الوقت أو نقص البيانات؛ تمثل ذلك في وجود نسبة عدم موافقة إجمالية بلغت ثمانية وعشرين وواحد من عشرة بالمئة ؛ يتطلب هذا الأمر تعزيز قواعد الحوكمة المؤسسية وفصل السلطات لضمان بقاء القرارات المالية ضمن إطار المصلحة العليا للمنشأة وبعيداً عن التحيزات الذاتية.

تتميز القرارات المالية في الشركة بالدقة والموضوعية.					
	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent	
أوافق بشدة	99	37.1	37.1	37.1	Valid
لا أوافق	56	21.0	21.0	58.1	
أوافق	53	19.9	19.9	77.9	
محايد	40	15.0	15.0	92.9	
لا أوافق بشدة	19	7.1	7.1	100.0	
Total	267	100.0	100.0		

جدول 18 : التحليل الإحصائي لتمييز القرارات المالية في الشركة بالدقة والموضوعية.



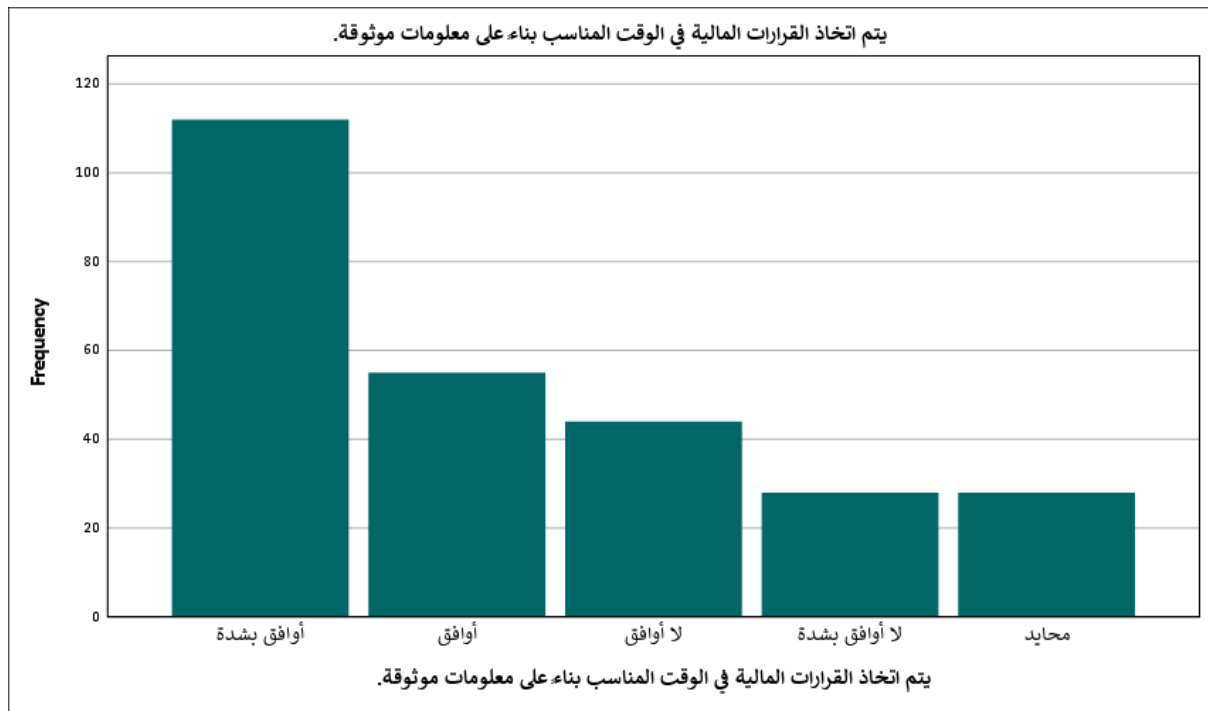
شكل توضيحي 17 : التمثيل البياني لتمييز القرارات المالية في الشركة بالدقة والموضوعية.

- يتم اتخاذ القرارات المالية في الوقت المناسب بناءً على معلومات موثوقة.

يحوز عامل التوقيت المالي على أهمية بالغة بالنظر إلى تسارع التغيرات في بيئة الأعمال الحديثة؛ بلغت نسبة التأييد الإجمالية لهذه العبارة اثنين وستين وخمسة من عشرة بالمئة؛ يعكس هذا الرقم وعياً بأن القيمة الزمنية للمعلومة لا تقل أهمية عن دقتها؛ فالقرار الصحيح المتأخر قد يفقد قيمته التشغيلية بالكامل؛ سجلت التحليلات متوسطاً حسابياً مرتفعاً قدره ثلاثة وسبعة وستين من مئة وانحرافاً معيارياً يبلغ واحداً واثنين وأربعين من مئة؛ يؤكد هذا المتوسط المرتفع الرضا العام عن سرعة تدفق البيانات؛ ربما يعزى الانحراف المعياري إلى تفاوت سرعة النظم التقنية المستخدمة في استخراج التقارير المالية بين المنشآت؛ يحتمل أن يؤدي استخدام التقنيات السحابية ونظم التحليل الفوري إلى دعم اتخاذ القرارات اللحظية بفاعلية أكبر؛ تبرز نسبة معارضة ورفض تصل إلى سبعة وعشرين بالمئة من المستجيبين؛ ينبه هذا المؤشر إلى وجود اختناقات إدارية في بعض الشركات تستدعي تبسيط الدورة المستندية وتسريع وتيرة الاعتمادات المالية.

يتم اتخاذ القرارات المالية في الوقت المناسب بناءً على معلومات موثوقة.					
Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
41.9	41.9	41.9	112	أوافق بشدة	Valid
62.5	20.6	20.6	55	أوافق	
79.0	16.5	16.5	44	لا أوافق	
89.5	10.5	10.5	28	لا أوافق بشدة	
100.0	10.5	10.5	28	محايد	
	100.0	100.0	267	Total	

جدول 19: التحليل الإحصائي لاتخاذ القرارات المالية في الوقت المناسب بناءً على معلومات موثوقة.



شكل توضيحي 18: التمثيل البياني لاتخاذ القرارات المالية في الوقت المناسب بناءً على معلومات موثوقة.

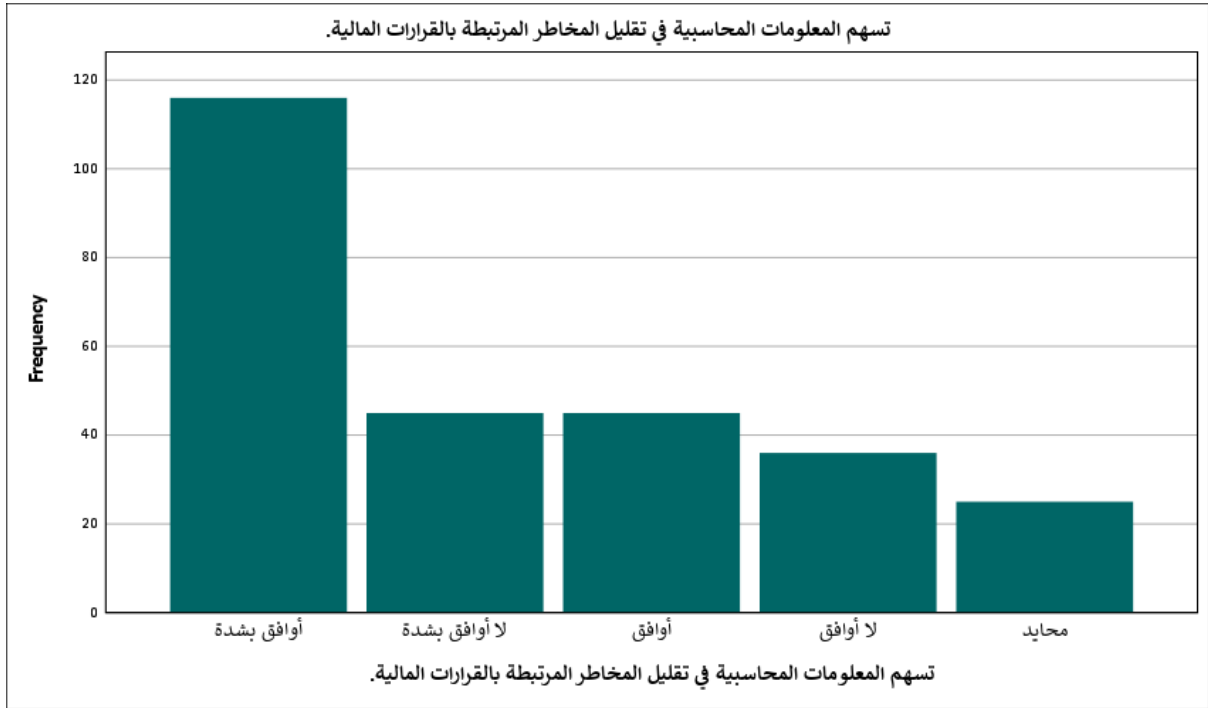
• تسهم المعلومات المحاسبية في تقليل المخاطر المرتبطة بالقرارات المالية.

تحتل هذه العبارة صدارة اهتمامات عينة الدراسة بالنظر إلى طبيعة البيئة الاستثمارية المحفوفة بعدم اليقين؛ حازت فئة موافق بشدة على النسبة الأعلى بواقع ثلاثة وأربعين وأربعة من عشرة بالمئة؛ تظهر هذه الاستجابة القوية الدور الحمائي للمعلومة المحاسبية في بناء نماذج تقييم المخاطر وتفادي الأزمات الائتمانية أو السيادية؛ سجل المتوسط الحسابي قيمة قدرها ثلاثة وسبعة وخمسون من مئة وانحراف معياري يقدر بواحد وخمسة وخمسين من مئة؛ يشير الانحراف المرتفع إلى تباين في قدرة الشركات على استخدام البيانات المحاسبية في التحليل التنبؤي للمخاطر؛ حيث تكتفي بعضها بالتحليل التاريخي؛ يحتمل أن يسهم الانتقال نحو المحاسبة التحليلية والتنبؤية في رصد بؤادر التعثر المالي مبكراً واتخاذ تدابير وقائية؛ تبرز نسبة المعارضة الإجمالية عند ثلاثين وأربعة من عشرة بالمئة؛ يوضح هذا الجانب الحاجة إلى دمج إدارة المخاطر كجزء لا يتجزأ من النظم الإدارية والمحاسبية لضمان سلامة التوجهات الاستثمارية.

تسهم المعلومات المحاسبية في تقليل المخاطر المرتبطة بالقرارات المالية.					
Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
43.4	43.4	43.4	116	أوافق بشدة	Valid

60.3	16.9	16.9	45	لا أوافق بشدة
77.2	16.9	16.9	45	أوافق
90.6	13.5	13.5	36	لا أوافق
100.0	9.4	9.4	25	محايد
	100.0	100.0	267	Total

جدول 20: التحليل الإحصائي لمساهمة المعلومات المحاسبية في تقليل المخاطر المرتبطة بالقرارات المالية.



شكل توضيحي 19: التمثيل البياني لمساهمة المعلومات المحاسبية في تقليل المخاطر المرتبطة بالقرارات المالية.

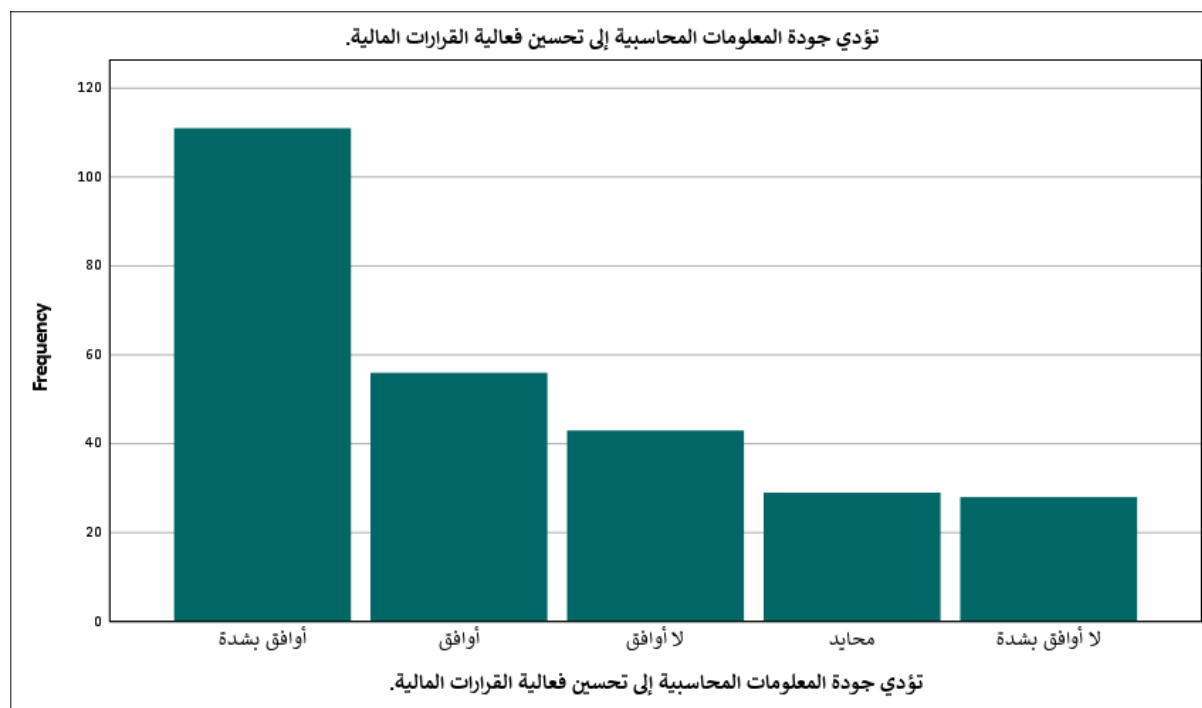
• تؤدي جودة المعلومات المحاسبية إلى تحسين فعالية القرارات المالية.

تتفق الأغلبية الساحقة من أفراد مجتمع الدراسة على الأثر الإيجابي المباشر لجودة البيانات؛ بلغت نسبة التأييد الإجمالية اثنين وستين وخمسة من عشرة بالمئة؛ ترتبط الفعالية بالقدرة على تحقيق النتائج المستهدفة بأقل تكلفة وجهد ممكنين؛ تبرهن الإحصاءات على هذا الارتباط بمتوسط حسابي مرتفع يبلغ ثلاثة وسبعة وستين من مئة وانحراف معياري مقداره واحد واثنين وأربعين من مئة؛ يؤكد هذا التوافق الإحصائي أن الاستثمار في جودة النظم المحاسبية ينعكس طردياً على عقلانية ورشد القرارات الإدارية؛ ربما يتأثر هذا الأثر بمدى التزام الإدارة بالمعلومات الواردة إليها وعدم تغليب التقديرات الشخصية؛ يحتمل

أن تؤدي المعلومات عالية الجودة إلى تحسين السمعة الانتمانية للمنظمة وتسهيل حصولها على التمويل الخارجي؛ تظهر البيانات وجود نسبة معارضة تبلغ ستة وعشرين وستة من عشرة بالمئة ؛ يستدعي هذا الأمر العمل على رفع كفاءة النظم المحاسبية القائمة وتطوير معايير الإفصاح والشفافية لتعظيم العائد من الاستثمار الإداري والمالي.

تؤدي جودة المعلومات المحاسبية إلى تحسين فعالية القرارات المالية.					
	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent	
أوافق بشدة	111	41.6	41.6	41.6	Valid
أوافق	56	21.0	21.0	62.5	
لا أوافق	43	16.1	16.1	78.7	
محايد	29	10.9	10.9	89.5	
لا أوافق بشدة	28	10.5	10.5	100.0	
Total	267	100.0	100.0		

جدول 21 : التحليل الإحصائي لأداء جودة المعلومات المحاسبية إلى تحسين فعالية القرارات المالية.



شكل توضيحي 20 : التمثيل البياني لأداء جودة المعلومات المحاسبية إلى تحسين فعالية القرارات المالية.

• اختبار المصادقية والموثوقية

يقود فحص متانة الاستبيان وأدوات القياس المستخدمة إلى تقييم مستوى الاتساق الداخلي للبيانات؛ حيث أظهر ملخص معالجة الحالات اكتمالاً تاماً بنسبة مائة في المائة مع عدم استبعاد أي استمارة تشغيلية بواقع مائة وسبعة وستين حالة صحيحة؛ تعطي هذه النسبة المكتملة مؤشراً أولياً على جدية المستجيبين وغياب العشوائية في ملء البيانات الميدانية؛ تلا ذلك استخراج معامل ألفا كرونباخ لقياس الثبات حيث بلغت قيمته صفر فاصلة تسعمائة وسبعة عشر لعشرين عبارة تضمنتها الأداة البحثية؛ تشير هذه القيمة المرتفعة والتي تتجاوز بكثير الحد الأدنى المقبول في البحوث الاجتماعية والإدارية البالغ صفر فاصلة سبعة إلى تمتع الاستبيان بمستوى أمان إحصائي ممتاز؛ يحتمل أن يعزى هذا الثبات العالي لوضوح صياغة الأسئلة وفهمها المشترك من قبل عينة الدراسة؛ يضمن هذا التناسق إمكانية الاعتماد على النتائج المستخرجة وتعميمها بثقة لتفسير العلاقة بين ممارسات نظم المحاسبة الإدارية وجودة مخرجات القرارات المالية داخل المنشآت.

Case Processing Summary			
%	N		
100.0	267	Valid	Cases
.0	0	Excluded ^a	
100.0	267	Total	
a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.			

جدول 22: ملخص التحليلات الإحصائية

Reliability Statistics	
N of Items	Cronbach's Alpha
20	.917

جدول 23: اختبار الثبات والموثوقية

• تحليل الجداول المتقاطعة لمتغيرات الدراسة:

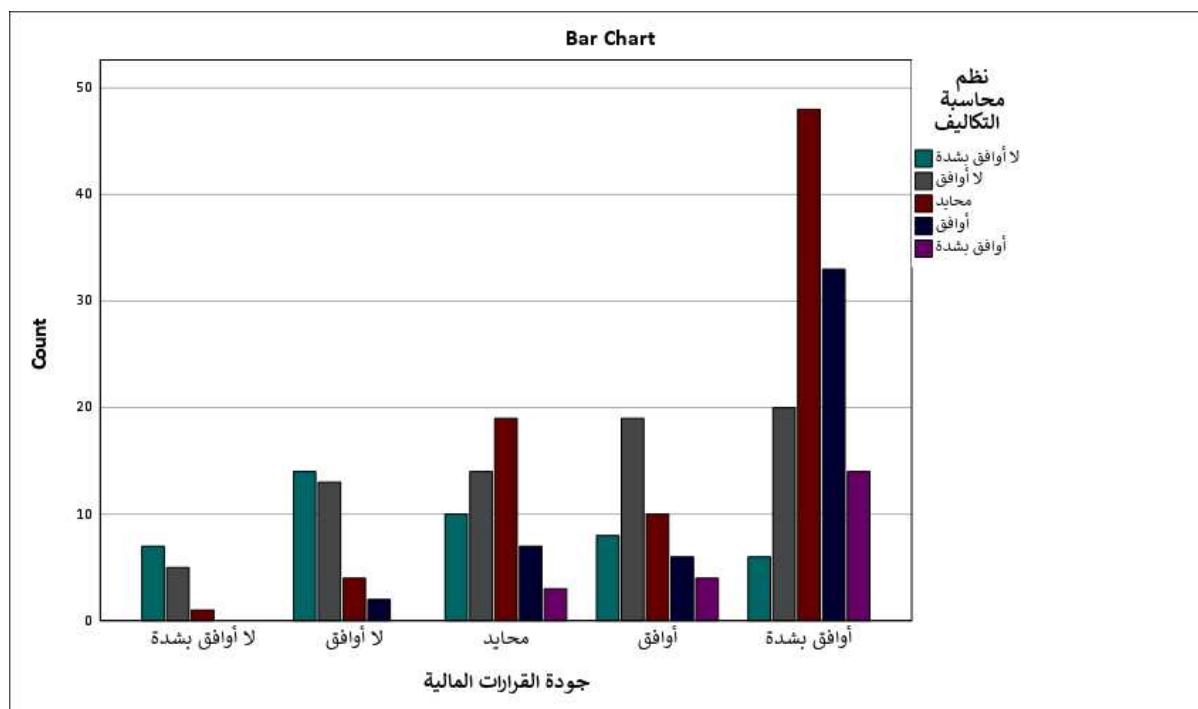
- اختبار كاي اسكوير للعلاقة بين جودة القرارات المالية ونظم محاسبة التكاليف

يكشف الفحص التحليلي للجداول المتقاطعة عن وجود ارتباط معنوي ذي دلالة إحصائية قوية بين كفاءة تطبيق نظم محاسبة التكاليف ومستوى جودة القرارات المتخذة؛ إذ سجلت قيمة اختبار كاي اسكوير لبرسون ثلاثة وسبعين فاصلة خمسمائة وستة

عشر عند مستوى دلالة يقترب من الصفر المطلق وبدرجات حرية بلغت ستة عشر ؛ تعني هذه النتيجة رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة القائلة بأن تحسين نظم التكاليف يتبعه بالضرورة ارتقاء في دقة وموضوعية القرارات؛ قد يفسر المظهر البياني لتوزيع التكرارات تركيز الاستجابات العالية في مناطق الموافقة المشتركة؛ يحتمل أن يواجه بعض الباحثين تحفظاً إحصائياً نظراً لأن هناك اثنين وثلاثين في المائة من الخلايا يقل التكرار المتوقع فيها عن خمسة ؛ يبدو أن هذا التأثير ناتج عن حجم العينة الموزع على خمسة خيارات؛ يؤكد هذا الاختبار التكاملي أن التقييم الصحيح لعناصر الكلف يمنع انحراف القرار الاستثماري ويحقق الترشيد المطلوب في بيئة تشغيلية مرنة.

Chi-Square Tests			
Asymptotic Significance (2-sided)	df	Value	
.000	16	73.516 ^a	Pearson Chi-Square
.000	16	77.562	Likelihood Ratio
.000	1	53.637	Linear-by-Linear Association
		267	N of Valid Cases
a. 8 cells (32.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is 1.02.			

جدول 24 : اختبار كاي اسكوير للعلاقة بين جودة القرارات المالية ونظم محاسبة التكاليف



شكل توضيحي 21 : المقاييس المتمثلة لتحليل الجداول المتقاطعة للعلاقة بين جودة القرارات المالية ونظم محاسبة التكاليف

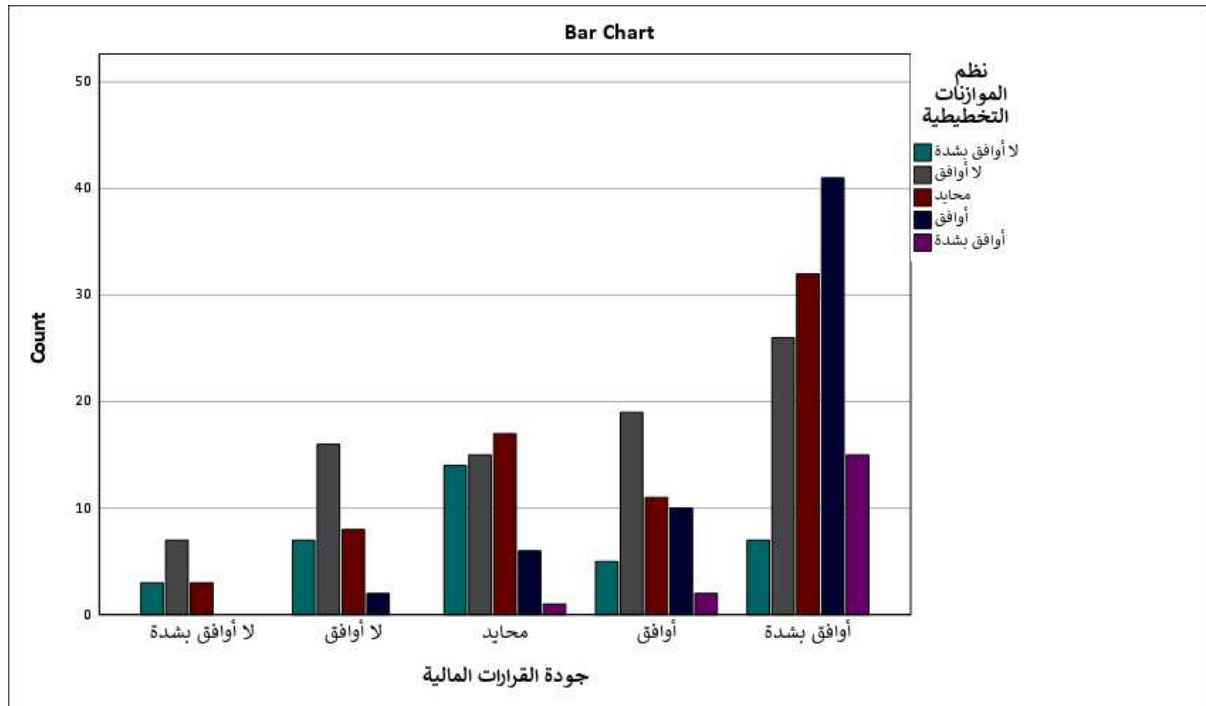
- اختبار كاي اسكور للعللاقة بين جودة القرارات المالية ونظم الموازنات التخطيطية

توضح المؤشرات الاستدلالية عمق الروابط بين التخطيط المالي المسبق وجودة القرارات المالية المنجزة؛ حيث بلغت قيمة كاي اسكور لبيرون أربعة وخمسين فاصلة صفر خمسة وتسعين بدرجات حرية قيمتها ستة عشر ومستوى دلالة معنوي يعادل صفر فاصلة صفر صفر صفر؛ تبرهن هذه القيم بصورة قاطعة على أن الموازنات التخطيطية ليست مجرد وثيقة جامدة بل محرك أساسي لترشيد وتوجيه القرارات؛ يرجع هذا الارتباط الوثيق إلى توفير الموازنة لسياق رقابي يحمي المؤسسة من الشطط التمويلي؛ يحتمل أن يفسر وجود ستة وثلاثين في المائة من الخلايا بتكرار متوقع أقل من خمسة بطبيعة التباين في أحجام المنشآت المستجوبة؛ تظهر القراءة المتعمقة للاختبار أن الشركات التي تمتلك نظاماً متطورة للموازنات تظهر كفاءة أعلى في اتخاذ قراراتها وفي الأوقات المناسبة؛ يساهم هذا الربط في تقليل مستويات عدم اليقين المستقبلي وضبط حركة التدفقات النقدية بما يخدم الصالح الاستراتيجي للمؤسسة.

Chi-Square Tests			
Asymptotic Significance (2-sided)	df	Value	
.000	16	54.095 ^a	Pearson Chi-Square

.000	16	59.929	Likelihood Ratio
.000	1	43.075	Linear-by-Linear Association
		267	N of Valid Cases
a. 9 cells (36.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is .88.			

جدول 25 : اختبار كاي اسكوير للعلاقة بين جودة القرارات المالية ونظم الموازنات التخطيطية



شكل توضيحي 22 : المقاييس المتماثلة لتحليل الجداول المتقاطعة للعلاقة بين جودة القرارات المالية ونظم الموازنات التخطيطية

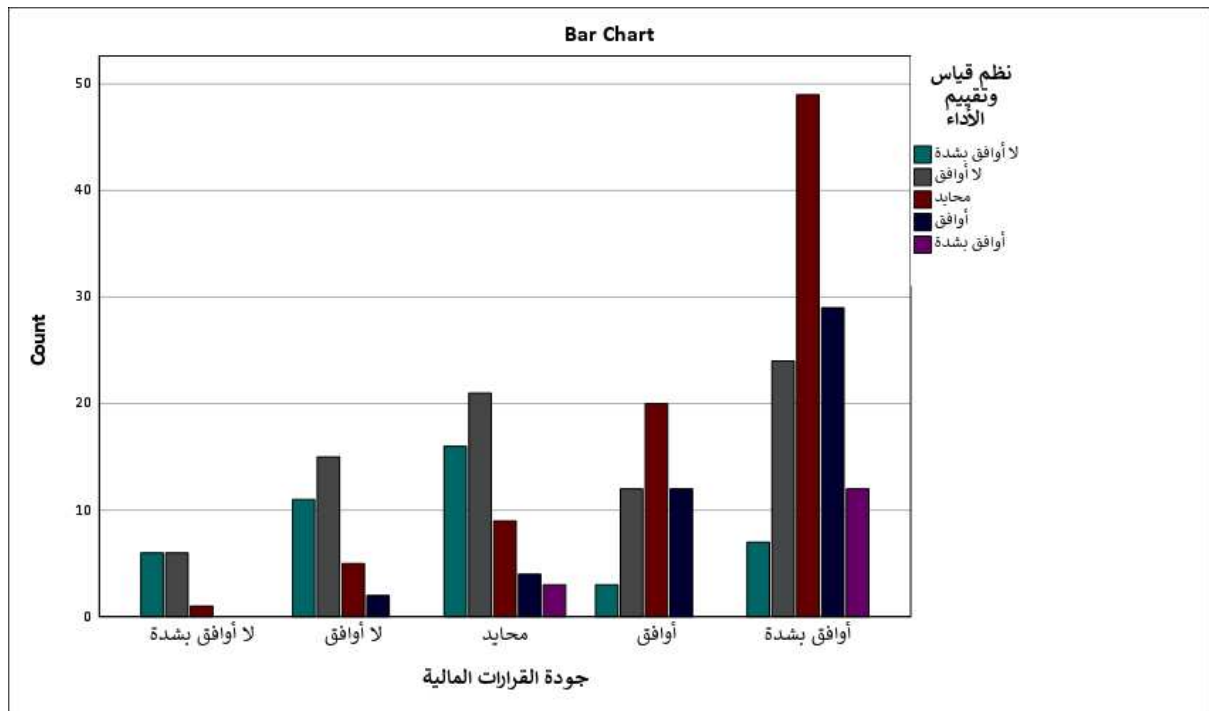
- اختبار كاي اسكوير للعلاقة بين جودة القرارات المالية ونظم قياس وتقييم الأداء

يؤكد الربط الإحصائي بين جودة القرارات ووجود نظم واضحة لقياس الأداء على محورية التقييم المستمر؛ حيث أسفر اختبار كاي اسكوير عن قيمة بلغت خمسة وسبعين فاصلة ثمانمائة وخمسة وسبعين بدرجة حرية ستة عشر ومستجيبة لمستوى معنوية يقدر بصفر فاصلة صفر صفر صفر؛ تحسم هذه الأرقام الجدل حول أهمية مؤشرات الأداء كمرجعية علمية تدعم اتخاذ القرار وتبعده عن التقديرات الشخصية العشوائية؛ قد يفسر التوزيع التكراري في التمثيل البياني أن فئات القبول الشديد بنظم الأداء تتطابق مع معدلات الفعالية العالية في القرارات؛ يحتمل أن يؤدي ضعف تطبيق هذه النظم في بعض الفروع إلى تردد محدود في بعض الخلايا الإحصائية؛ تبدو النظم التقييمية بمثابة بوصلة أمان تحدد مواطن القوة لتعزيزها ومواطن

الضعف لعلاجها مما يضمن نضج القرار المالي وتوافقه مع الخطط المستهدفة.

Chi-Square Tests			
Asymptotic Significance (2-sided)	df	Value	
.000	16	75.875 ^a	Pearson Chi-Square
.000	16	83.658	Likelihood Ratio
.000	1	55.939	Linear-by-Linear Association
		267	N of Valid Cases
a. 8 cells (32.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is .73.			

جدول 26 : اختبار كاي اسكوير للعلاقة بين جودة القرارات المالية ونظم قياس وتقييم الأداء



شكل توضيحي 23 : المقاييس المتمثلة لتحليل الجداول المتقاطعة للعلاقة بين جودة القرارات المالية ونظم قياس وتقييم الأداء

• اختبار الانحدار المتعدد لمتغيرات الدراسة

يقدم نموذج الانحدار المتعدد رؤية تفسيرية شاملة للأثر المشترك لمتغيرات المحاسبة الإدارية على جودة القرارات المالية؛ حيث سجل معامل الارتباط المتعدد قيمة بلغت صفر فاصلة ستمائة واثنين وعشرين : مما يشير إلى وجود علاقة ارتباط قوية وإيجابية؛ وتبين قيمة معامل التحديد صفر فاصلة ثلاثمائة وسبعة وثمانين أن المتغيرات المستقلة المجتمعة تساهم في تفسير سبعة وثلاثين فاصلة ثمانية في المائة من التباين الحاصل في جودة القرارات المالية ؛ وتؤكد قيمة اختبار التباين الفائي البالغة خمسة وخمسين فاصلة مائتين وواحد وسبعين عند مستوى دلالة صفر فاصلة صفر صفر صفر على الصلاحية العالية للنموذج من الناحية الإحصائية ؛ وعند الانتقال لتحليل المعاملات الفردية يظهر أن نظم قياس وتقييم الأداء كانت الأكثر تأثيراً بمعامل بيتا قدره صفر فاصلة ثلاثمائة وتسعة ؛ تليها نظم محاسبة التكاليف ببيتا قيمتها صفر فاصلة ثلاثمائة وستة عشر ؛ ثم نظم الموازنات التخطيطية ببيتا تعادل صفر فاصلة مائتين وستة وخمسين ؛ وكلها قيم معنوية تدعم فرضيات الدراسة وتؤكد ضرورة التكامل بين هذه الأدوات لرفع فاعلية القرارات التشغيلية والاستراتيجية.

Model Summary ^b				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.622 ^a	.387	.380	.987
a. Predictors: (Constant), التخطيطية				
b. Dependent Variable: جودة القرارات المالية				

جدول 27: ملخص النموذج

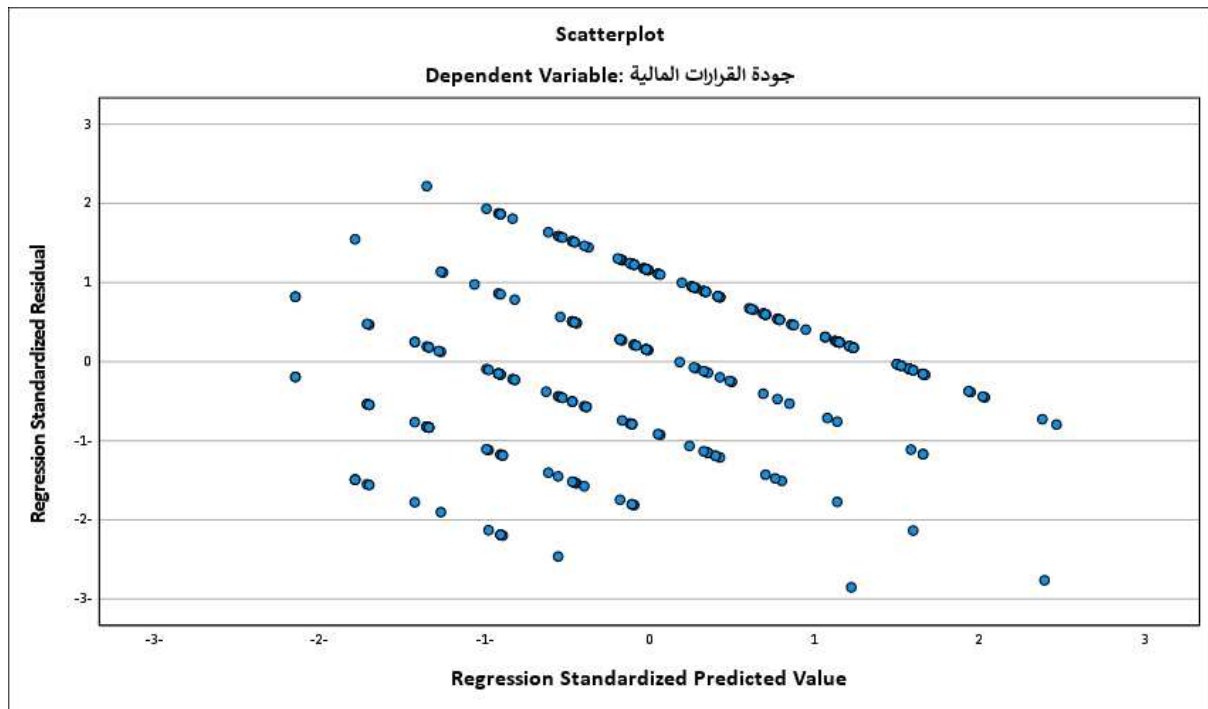
ANOVA ^a						
Sig.	F	Mean Square	df	Sum of Squares	Model	
.000 ^b	55.271	53.861	3	161.582	Regression	1
		.974	263	256.290	Residual	
			266	417.873	Total	
a. Dependent Variable: جودة القرارات المالية						

b. Predictors: (Constant),
نظم قياس وتقييم الأداء, نظم محاسبة التكاليف, نظم الموازنات
التخطيطية

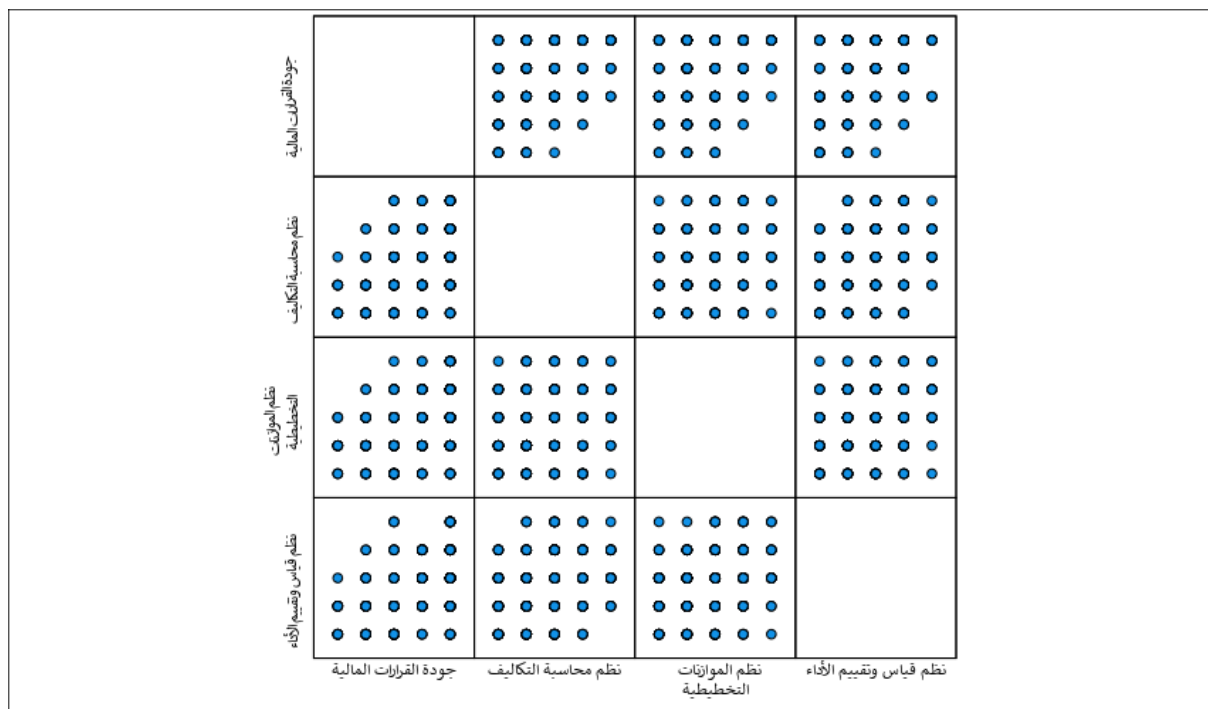
جدول 28 : تحليل التباين

Coefficients ^a						
Sig.	t	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients		Model	
		Beta	Std. Error	B		
.000	5.690		.215	1.221	(Constant)	1
.000	6.248	.316	.054	.338	نظم محاسبة التكاليف	
.000	5.058	.256	.056	.282	نظم الموازنات التخطيطية	
.000	6.030	.309	.058	.349	نظم قياس وتقييم الأداء	
a. Dependent Variable: جودة القرارات المالية						

جدول 29 : معاملات تحليل الانحدار المتعدد



شكل توضيحي 24 : شكل الانتشار للبواقي



شكل توضيحي 25 : مصفوفة شكل الانتشار

• اختبار التباين الأحادي لمتغيرات الدراسة

يسهم تحليل التباين الأحادي للنموذج الإجمالي في تأكيد القوة التفسيرية للمتغيرات المحاسبية المستقلة مجتمعة؛ حيث بلغت القيمة الإجمالية لمجموع المربعات أربعمائة وسبعة عشر فاصلة ثمانمائة وثلاثة وسبعين بدرجات حرية إجمالية قدرها مائتين وستة وستين؛ ويوضح توزيع المربعات بين الانحدار بواقع مائة وواحد وثمانين فاصلة ستمائة وأحد وثمانين والمتبقي بواقع مائتين وستة وثلاثين فاصلة مائة واثنين وتسعين طبيعة التباين المفسر وغير المفسر داخل النموذج؛ سجلت قيمة الاختبار الفائي ستة عشر فاصلة مائتين واثنين وثمانين بمستوى دلالة معنوي كامل يقترب من الصفر المطلق؛ تبرهن هذه النتيجة الإحصائية الصارمة على أن النموذج الإداري المقترح يمتلك قدرة عالية على التنبؤ بمستوى جودة القرارات المالية بناءً على كفاءة البنية الحسابية؛ يحتمل أن تؤدي جودة المدخلات في نظم التكاليف والموازنات وتقييم الأداء إلى خفض قيم البواقي العشوائية؛ يعطي هذا المؤشر ثقة متزايدة لمتخذي القرار في الاعتماد على الممارسات المحاسبية كمنهجية علمية ثابتة لإدارة وتوجيه الأنشطة الاقتصادية للمنظمة.

وتكتسب النتائج البحثية عمقاً استدلالياً إضافياً عند فحصها من خلال منظور الإحصاء البايزي لتقييم مدى تفوق النموذج المقترح مقارنة بالنموذج الصفري المعتمد على القاطع فقط؛ حيث أظهرت المؤشرات قيمة مرتفعة جداً لمعامل بايز بلغت أرقاماً فلكية تعبر عن الدعم المطلق لفرضيات الدراسة؛ وتطابقت هذه الرؤية الحديثة مع المقاييس الكلاسيكية حيث سجل معامل الارتباط صفر فاصلة ستمائة وتسعة وخمسين ومعامل التحديد صفر فاصلة أربعمائة وخمسة وثلاثين؛ مما يشير إلى زيادة مطردة في تفسير الظاهرة الإدارية؛ يحتمل أن يعبر هذا التفوق البايزي القاطع عن ثبات العلاقة السببية بين جودة المعلومات المحاسبية المستخرجة وسلامة التوجهات القرارية؛ يبدو أن الاحتماليات البعدية تدعم بقوة دمج كافة النظم الفرعية للمحاسبة الإدارية في خطة موحدة.

ANOVA ^{a,b}					
Sig.	F	Mean Square	df	Sum of Squares	Source
.000	16.282	15.140	12	181.681	Regression
		.930	254	236.192	Residual
			266	417.873	Total
a. Dependent Variable: جودة القرارات المالية					
b. Model: (Intercept), نظم محاسبة التكاليف, نظم قياس وتقييم الأداء, نظم الموازنات التخطيطية,					

جدول 30 : اختبار التباين الأحادي

Bayes Factor Model Summary ^{a,b}				
Std. Error of the Estimate	Adjusted R Square	R Square	R	Bayes Factor ^c
.96	.408	.435	.659	612684024677885700000.000
a. Method: JZS				
b. Model: (Intercept), نظم الموازنات التخطيطية, نظم محاسبة التكاليف, نظم قياس وتقييم الأداء, نظم الموازنات التخطيطية				
c. Bayes factor: Testing model versus null model (Intercept).				

جدول 31: ملخص نموذج معامل بايز

أظهرت نتائج الدراسة أن نظم المحاسبة الإدارية تؤدي دورًا جوهريًا في تعزيز جودة القرارات المالية داخل الشركات الصناعية في المملكة العربية السعودية، حيث كشفت التحليلات الإحصائية عن وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية لنظم المحاسبة الإدارية بأبعادها المختلفة على مستوى جودة القرارات المتعلقة بالاستثمار والتمويل وإدارة السيولة والتكاليف. وتؤكد هذه النتيجة أن المعلومات المحاسبية الإدارية لم تعد مجرد وسيلة لتسجيل الأحداث المالية، بل أصبحت موردًا استراتيجيًا تعتمد عليه الإدارة في تقييم البدائل المختلفة واتخاذ قرارات مالية أكثر دقة وموضوعية وكفاءة. كما تشير النتائج إلى أن الشركات الصناعية السعودية التي تطبق نظامًا محاسبية إدارية متطورة، وتستثمر في تحديث أدواتها التحليلية وتكاملها مع الأنظمة الرقمية الأخرى، تتمتع بقدرة أعلى على اتخاذ قرارات مالية رشيدة تحقق الاستخدام الأمثل للموارد وتدعم أهداف النمو والاستدامة. وتتسق هذه النتيجة مع نظرية اتخاذ القرار، التي تؤكد أن جودة القرار ترتبط مباشرة بجودة المعلومات المتاحة لصانع القرار من حيث الدقة والملاءمة والتوقيت المناسب.

وأوضحت النتائج أن دقة المعلومات المحاسبية الإدارية تمثل أحد أكثر العوامل تأثيرًا في جودة القرارات المالية، إذ إن الاعتماد على بيانات صحيحة وخالية من الأخطاء يتيح للإدارة بناء تقديرات مالية أكثر موثوقية فيما يتعلق بتقييم الاستثمارات، وتقدير التدفقات النقدية، وتحليل تكلفة التمويل، وتحديد مستويات الربحية المتوقعة. وتفسر هذه النتيجة منطقيًا أن القرارات المالية في الشركات الصناعية تنسم بحساسية عالية تجاه أي انحراف في البيانات أو التقديرات، لأن الأخطاء البسيطة في احتساب التكاليف أو توقع العوائد قد تقود إلى قرارات استثمارية غير مجدية أو إلى تحميل الشركة أعباء مالية إضافية. كما تعكس هذه النتيجة إدراك المبحوثين لأهمية تعزيز نظم الرقابة الداخلية والتدقيق المستمر على البيانات المحاسبية لضمان موثوقية المعلومات المستخدمة في صنع القرار.

كما بينت النتائج أن ملاءمة المعلومات المحاسبية الإدارية لطبيعة القرار المالي تسهم بصورة مباشرة في تحسين مستوى الرشد والموضوعية في القرارات. فليس المهم فقط أن تكون المعلومات دقيقة، وإنما أن تكون مرتبطة بطبيعة المشكلة أو القرار المطروح وأن تتضمن مؤشرات تساعد على المفاضلة بين البدائل المختلفة. وفي البيئة الصناعية، تحتاج الإدارة إلى معلومات متخصصة حول تكاليف الإنتاج، ونقطة التعادل، وتحليل الربحية، والعائد على الاستثمار، وهي معلومات تمكنها من تقييم الخيارات المالية بصورة أكثر واقعية. وتشير النتائج إلى أن الشركات التي توفر تقارير محاسبية إدارية موجهة خصيصًا لاحتياجات الإدارة المالية

تكون أكثر قدرة على اتخاذ قرارات تتسم بالكفاءة وتقليل المخاطر، وهو ما يتفق مع الأدبيات المحاسبية التي تؤكد أن القيمة الحقيقية للمعلومات تكمن في مدى ارتباطها بالقرار الذي تدعّمه.

وأظهرت النتائج أيضاً أن توقيت توفير المعلومات المحاسبية الإدارية يمثل عاملاً حاسماً في جودة القرارات المالية، إذ إن المعلومات التي تصل إلى الإدارة في الوقت المناسب تمكّنها من الاستجابة السريعة للتغيرات في البيئة الاقتصادية واتخاذ قرارات فورية بشأن التمويل والاستثمار وإدارة النقدية. وفي ظل التقلبات المتسارعة في الأسواق، تصبح المعلومة المتأخرة أقل فائدة مهما بلغت درجة دقتها. وتؤكد هذه النتيجة أهمية التحول الرقمي واستخدام الأنظمة الإلكترونية المتكاملة التي تسمح بتحديث البيانات وإعداد التقارير بصورة آنية، بما يعزز قدرة الإدارة على التفاعل مع الفرص والمخاطر في الوقت المناسب.

كما كشفت النتائج عن أن تكامل نظم المحاسبة الإدارية مع الأنظمة الإدارية والتشغيلية الأخرى، مثل نظم تخطيط موارد المؤسسة ونظم الإنتاج والمخزون، يسهم في توفير رؤية شاملة عن الأداء المالي والتشغيلي، الأمر الذي يدعم اتخاذ قرارات مالية أكثر اتساقاً مع الواقع التشغيلي للشركة. ويعني ذلك أن فعالية نظم المحاسبة الإدارية لا تعتمد فقط على جودة البيانات المحاسبية، وإنما أيضاً على قدرتها على الارتباط بمصادر المعلومات الأخرى داخل المؤسسة. كذلك أوضحت النتائج أن مرونة هذه النظم في الاستجابة لاحتياجات الإدارة وتعديل التقارير والمؤشرات بما يتناسب مع المتغيرات الداخلية والخارجية تعزز من قدرتها على تقديم معلومات أكثر فائدة، وتزيد من كفاءة القرار المالي في الظروف المتغيرة.

وعند مقارنة نتائج الدراسة بالدراسات السابقة، يتضح وجود توافق كبير مع معظم البحوث التي أكدت أن نظم المحاسبة الإدارية تمثل عنصراً محورياً في دعم اتخاذ القرارات وتحسين الأداء المالي والتنظيمي. إلا أن الدراسة الحالية تتميز بتركيزها على الشركات الصناعية السعودية، وهي بيئة تتسم بخصوصية تنظيمية واقتصادية ترتبط ببرامج التحول الوطني والتوسع الصناعي في إطار رؤية السعودية 2030. وتشير النتائج إلى أن التطور الذي يشهده القطاع الصناعي السعودي، إلى جانب الاهتمام المتزايد بالحوكمة والتحول الرقمي، قد عزز من أهمية نظم المحاسبة الإدارية باعتبارها أداة استراتيجية لتحقيق الكفاءة المالية والتنافسية. كما توضح النتائج أن المؤسسات التي تستثمر في تطوير نظمها المحاسبية وتدريب كوادرها المالية تكون أكثر قدرة على تحويل البيانات إلى قرارات مالية عالية الجودة.

وفي ضوء ما سبق، تؤكد نتائج الدراسة أن نظم المحاسبة الإدارية لا تمثل وظيفة محاسبية تقليدية فحسب، بل تشكل نظاماً معلوماتياً استراتيجياً يسهم بصورة مباشرة في رفع جودة القرارات المالية داخل الشركات الصناعية السعودية. كما توضح أن التحسين المستمر في خصائص هذه النظم، من حيث الدقة والملاءمة والتوقيت والتكامل والمرونة، يؤدي إلى تعزيز موضوعية

القرار المالي وتقليل المخاطر وتحسين القدرة على استغلال الفرص الاستثمارية والتمويلية بكفاءة. وتبرز هذه النتائج الحاجة إلى اهتمام الإدارات العليا بتطوير نظم المحاسبة الإدارية وربطها بالتقنيات الحديثة، وتوفير التدريب المستمر للعاملين، بما يضمن الاستفادة القصوى من المعلومات المحاسبية في دعم القرارات المالية وتحقيق الأداء المالي المستدام وتعزيز القدرة التنافسية في القطاع الصناعي السعودي.

الخاتمة

تؤكد هذه الدراسة، التي تناولت أثر نظم المحاسبة الإدارية على جودة القرارات المالية في الشركات الصناعية في المملكة العربية السعودية، أن نظم المحاسبة الإدارية تمثل أحد المرتكزات الأساسية التي تعتمد عليها المؤسسات الصناعية في بناء قرارات مالية تتسم بالكفاءة والموضوعية والدقة. وقد انطلقت الدراسة من فرضية جوهرية مفادها أن جودة القرار المالي لا تتحقق بمعزل عن جودة المعلومات التي يستند إليها صانع القرار، وأن نظم المحاسبة الإدارية بما توفره من بيانات وتحليلات وتقارير مالية وغير مالية تشكل المصدر الرئيس لهذه المعلومات. ومن خلال الجمع بين التأصيل النظري والتحليل الميداني، توصلت الدراسة إلى نتائج واضحة تؤكد وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية لنظم المحاسبة الإدارية بأبعادها المختلفة على جودة القرارات المالية، الأمر الذي يعكس أهمية هذه النظم في دعم الإدارة المالية وتمكينها من اتخاذ قرارات أكثر رشادة في مجالات الاستثمار والتمويل وإدارة الموارد.

وقد أظهرت النتائج أن خصائص نظم المحاسبة الإدارية، المتمثلة في الدقة والملاءمة والتوقيت المناسب والتكامل والمرونة، تسهم بصورة جوهرية في رفع جودة القرارات المالية داخل الشركات الصناعية السعودية. فقد تبين أن دقة المعلومات المحاسبية تقلل من احتمالات الخطأ في التقديرات المالية، بينما تساعد ملاءمة المعلومات على توجيه الإدارة نحو البدائل الأكثر ارتباطاً بطبيعة القرار. كما أن توفير المعلومات في الوقت المناسب يعزز قدرة الإدارة على الاستجابة السريعة للمتغيرات الاقتصادية، في حين يسهم التكامل مع الأنظمة التشغيلية الأخرى في تقديم رؤية شاملة للأداء، وتوفر المرونة القدرة على تكييف التقارير والمؤشرات بما يتلاءم مع الاحتياجات الإدارية المتغيرة. وتؤكد هذه النتائج أن نظم المحاسبة الإدارية لا ينبغي النظر إليها بوصفها مجرد أدوات تسجيل ومتابعة، بل بوصفها أنظمة استراتيجية تولد المعرفة التنظيمية اللازمة لاتخاذ قرارات مالية عالية الجودة.

كما أبرزت الدراسة أن الشركات الصناعية السعودية التي تستثمر في تطوير نظم المحاسبة الإدارية وتحديث بنيتها التقنية وتدريب كوادرها المالية والمحاسبية تحقق مستويات أعلى من الكفاءة في اتخاذ القرارات المالية. ويعكس ذلك تنامي أهمية المعلومات التحليلية في البيئة الصناعية التي تتسم بتعقيد العمليات وتعدد البدائل الاستثمارية والتمويلية وارتفاع مستويات المخاطر والتنافس. وفي ظل ما يشهده القطاع الصناعي السعودي من توسع وتحديث في إطار رؤية السعودية 2030، تصبح نظم المحاسبة الإدارية أداة محورية لرفع كفاءة تخصيص الموارد، وتحسين الربحية، وتعزيز القدرة على التخطيط المالي بعيد المدى. ومن ثم، فإن تطوير هذه النظم يمثل استثماراً استراتيجياً ينعكس إيجاباً على الأداء المالي والتنافسي للمؤسسات الصناعية.

ومن الناحية العلمية، أسهمت الدراسة في تدعيم الأدبيات المحاسبية والإدارية التي تؤكد العلاقة الوثيقة بين جودة نظم المعلومات المحاسبية وجودة القرارات الإدارية والمالية. كما ساعدت في سد فجوة بحثية تتعلق بندرة الدراسات التطبيقية التي تناولت هذا الموضوع في البيئة الصناعية السعودية، وقدمت نموذجًا تحليليًا يربط بين خصائص نظم المحاسبة الإدارية ومؤشرات جودة القرارات المالية. أما من الناحية العملية، فقد وفرت الدراسة نتائج يمكن أن تستفيد منها الإدارات العليا والمالية في الشركات الصناعية، إلى جانب الجهات المهنية والتنظيمية المعنية بتطوير الممارسات المحاسبية في المملكة، مثل الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

وفي ضوء ما توصلت إليه الدراسة، يمكن القول إن نجاح الشركات الصناعية في مواجهة التحديات الاقتصادية وتعزيز قدرتها على تحقيق النمو والاستدامة يعتمد بدرجة كبيرة على قدرتها على بناء نظم محاسبة إدارية فعالة قادرة على إنتاج معلومات موثوقة وملائمة وفي الوقت المناسب. فكلما ارتفع مستوى كفاءة هذه النظم، ازدادت قدرة الإدارة على اتخاذ قرارات مالية أكثر جودة وموضوعية، وانخفضت مستويات المخاطر، وتحسنت فرص تحقيق الأهداف الاستراتيجية والمالية للمؤسسة. وعليه، تخلص الدراسة إلى أن نظم المحاسبة الإدارية تمثل عنصرًا استراتيجيًا لا غنى عنه في دعم جودة القرارات المالية، وأن الاستثمار في تطويرها يعد من أهم العوامل التي تسهم في تعزيز الأداء المالي والتنافسية والاستدامة في الشركات الصناعية السعودية.

التوصيات

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة بشأن وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية لنظم المحاسبة الإدارية على جودة القرارات المالية في الشركات الصناعية في المملكة العربية السعودية، وما أظهرته النتائج من أهمية خصائص هذه النظم المتمثلة في الدقة والملاءمة والتوقيت المناسب والتكامل والمرونة في تعزيز كفاءة القرارات المتعلقة بالاستثمار والتمويل وإدارة الموارد المالية، توصي الدراسة بما يأتي:

1. تطوير نظم المحاسبة الإدارية بصورة مستمرة من خلال تحديث البنية التقنية والبرمجية المستخدمة، وتبني أدوات تحليل متقدمة تُمكن من إنتاج معلومات مالية وغير مالية أكثر دقة وملاءمة، بما يدعم الإدارة في اتخاذ قرارات مالية مبنية على أسس علمية وموضوعية.
2. تعزيز دقة المعلومات المحاسبية الإدارية عبر تطبيق إجراءات رقابة داخلية فعالة، وإجراء مراجعات دورية للبيانات والتقارير، والتأكد من سلامة المدخلات المحاسبية وصحتها، بما يقلل من احتمالات الخطأ ويزيد من موثوقية المعلومات المستخدمة في اتخاذ القرارات المالية.
3. تحسين ملاءمة التقارير المحاسبية لاحتياجات الإدارة المالية من خلال تصميم تقارير تحليلية تتضمن مؤشرات خاصة بتقييم الاستثمارات، وتحليل الربحية، وهيكّل التمويل، وإدارة التدفقات النقدية، بحيث ترتبط المعلومات المقدمة مباشرة بطبيعة القرارات المالية المطلوب اتخاذها.
4. توفير المعلومات في الوقت المناسب عبر أتمتة عمليات جمع البيانات ومعالجتها وربط نظم المحاسبة الإدارية بالأنظمة التشغيلية والإدارية الأخرى، بما يسمح بإعداد تقارير دورية وفورية تساعد الإدارة على الاستجابة السريعة للمتغيرات الاقتصادية والمالية.
5. تعزيز تكامل نظم المحاسبة الإدارية مع نظم تخطيط موارد المؤسسة (ERP) وأنظمة الإنتاج والمخزون والمشتريات، بما يوفر رؤية شاملة ومتراصة للأداء المالي والتشغيلي ويدعم اتخاذ قرارات مالية أكثر دقة واتساقًا مع الواقع التشغيلي للشركة.
6. زيادة مرونة نظم المحاسبة الإدارية بحيث تسمح بتعديل المؤشرات والتقارير وفقًا للاحتياجات المتغيرة للإدارة، وتمكين المستخدمين من استخراج تحليلات متعددة تساعد في تقييم البدائل المالية المختلفة في ظروف العمل المتغيرة.
7. تدريب وتأهيل الكوادر المالية والمحاسبية بشكل مستمر على استخدام أدوات المحاسبة الإدارية الحديثة وأساليب التحليل المالي واتخاذ القرار، بما يعزز قدرتهم على تفسير المعلومات وتحويلها إلى توصيات عملية تدعم الإدارة العليا.

8. تعزيز الوعي الإداري بأهمية نظم المحاسبة الإدارية من خلال إشراك الإدارات العليا والتنفيذية في تصميم التقارير ومتابعة استخدامها، والتأكيد على دور هذه النظم بوصفها أداة استراتيجية لتحسين جودة القرارات المالية وليس مجرد نظام لإعداد البيانات.

9. الاستفادة من التقنيات الحديثة والذكاء الاصطناعي في تحليل البيانات المالية والتنبؤ بالاتجاهات المستقبلية، بما يسهم في رفع كفاءة التخطيط المالي وتقليل المخاطر وتحسين القدرة على تقييم البدائل الاستثمارية والتمويلية.

10. إجراء دراسات مستقبلية تتناول متغيرات وسيطة أو معدلة، مثل الحوكمة المؤسسية، والتحول الرقمي، والثقافة التنظيمية، وكفاءة الموارد البشرية، لقياس تأثيرها في العلاقة بين نظم المحاسبة الإدارية وجودة القرارات المالية في قطاعات اقتصادية مختلفة داخل المملكة العربية السعودية وخارجها.

المراجع

- المراجع العربية:

- زروق عثمان بلال, م. ع. (2019). أثر خصائص المعلومات المحاسبية على جودة اتخاذ القرارات- دراسة ميدانية في الشركات الصناعية بمحافظة ظفار-سلطنة عمان . Retrieved from <https://journals.iugaza.edu.ps/index.php/IUGJEB/article/view/5551>
- محمد محمود العلوان, ز. ع. (2020). أثر نظم المعلومات الإدارية على جودة صناعة القرارات الإدارية من وجهة نظر متخذي القرارات في البنوك الأردنية . Retrieved from <https://journals.iugaza.edu.ps/index.php/IUGJEB/article/view/6659>

- المراجع الأجنبية:

- Alayed, S. (2025). Saudi Arabia's Business Transformation: Strategies for Success in a Changing Economy. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/389397364_Saudi_Arabia's_Business_Transformation_Strategies_for_Success_in_a_Changing_Economy
- Aleisa, B. (2020). THE IMPACT OF THE QUALITY OF ACCOUNTING INFORMATION ON THE DECISIONS OF ENTREPRENEURS IN SAUDI ARABIA. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/348550940_THE_IMPACT_OF_THE_QUALITY_OF_ACCOUNTING_INFORMATION_ON_THE_DECISIONS_OF_ENTREPRENEURS_IN_SAUDI_ARABIA
- Alkahtani, B. S. (2025). Decision Support System for Financial and Accounting Performance Assessment in Manufacturing Industries. Retrieved from <https://link.springer.com/article/10.1007/s44196-025-01066-1>
- Almatarneh, Z. (2025). The impact of the use of digital accounting systems on the quality of financial reports in Jordanian industrial companies. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/397871986_The_impact_of_the_use_of_digital_accounting_systems_on_the_quality_of_financial_reports_in_Jordanian_industrial_companies
- Almgrashi, A. (2025). The Influence of the Digital Accounting System on the Quality of Sustainable Decision-Making. Retrieved from <https://www.mdpi.com/1911-8074/18/11/602>
- Al-Shetwi, A. Q. (2026). Energy transition for sustainable development in Saudi Arabia: Renewable energy growth and emission reduction. Retrieved from <https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S2949821X26001419>
- Begum, F. (2025). Management accounting practices towards financial performance in manufacturing companies, Bangladesh: Mediating role of rationalized managerial decisions. Retrieved from <https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S259029112500868X>
- Bıçakcıoğlu-Peynirci, N. (2023). Internationalization of emerging market multinational enterprises: A systematic literature review and future directions. Retrieved from <https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S0148296323003600>

- Brika, S. K. (2025). Key Sectors Driving Saudi Vision 2030 Diversification. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/391099962_Key_Sectors_Driving_Saudi_Vision_2030_Diversification
- Chang, K. (2023). Management accounting system: Insights from the decision making theories. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/370193622_Management_accounting_system_Insights_from_the_decision_making_theories
- González-Prida, V. (2025). Exploring the Effects of Financial Knowledge on Better Decision-Making in SMEs. Retrieved from <https://www.mdpi.com/2076-3387/15/1/24>
- Haque, M. I. (2026). Saudi Arabia's Economic Diversification: Managing the Shift Beyond Oil. Retrieved from <https://www.mdpi.com/2071-1050/18/6/2695>
- Ismail, M. F. (2023). A Study of Management Accounting Practices and Financial Performance in Industrial Companies in Jordan. Retrieved from <https://wseas.com/journals/articles.php?id=8101>
- Lasyoud, A. A., & Osman, D. (2023). Management accounting system: Insights from the decision making theories. Retrieved from <https://uel-repository.worktribe.com/output/454396>
- Mariotti, S. (2025). Firms as Political Forces for Good: Navigating Disorder and State Interventionism in A Multipolar World. Retrieved from <https://onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1002/tie.70014>
- Mikalef, P. (2020). The role of information governance in big data analytics driven innovation. Retrieved from <https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S0378720620302998>
- Rahma, A. Z. (2024). Contemporary Business Environment and Contemporary Techniques. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/378188561_Contemporary_Business_Environment_and_Contemporary_Techniques
- Saleh, Q. Y. (2022). The mediating role of the management accounting information system in the relationship between innovation strategy and financial performance in the Jordanian industrial companies. Retrieved from <https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/23311975.2022.2135206>
- Sniazhko, S. (. (2019). Uncertainty in decision-making: A review of the international business literature. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/335012180_Uncertainty_in_decision-making_A_review_of_the_international_business_literature

الملاحق

الموضوع: طلب تحكيم استبيان بحثي

الدكتور/.....المحترم،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

أتمنى أن تكونوا بخير وبأفضل حال.

أود إبلاغكم بأنني طالب في جامعة ميدأوشن - كلية الإدارة - تخصص ماجستير في إدارة أعمال، وأعمل حالياً على بحث بعنوان "أثر نظم المحاسبة الإدارية على جودة القرارات المالية: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية في المملكة العربية السعودية"، وذلك كجزء من متطلبات درجة الماجستير في إدارة أعمال.

أتوجه إليكم بهذا الطلب لأستفيد من خبراتكم القيمة في تحكيم الاستبيان الخاص ببحثي. أرفق لكم نسخة من الاستبيان، وأرجو منكم التكرم بمراجعتها وإبداء ملاحظاتكم واقتراحاتكم حول مدى دقة وملاءمة العبارات المطروحة لقياس الأهداف المرجوة من الدراسة كما أرجو منكم اقتراح أي تعديلات ترونها مناسبة سواء بإعادة صياغة العبارات، أو حذفها، أو إضافة عبارات جديدة. أشكركم جزيل الشكر على وقتكم وجهودكم، وأتطلع إلى تلقي ملاحظاتكم القيمة.

مع خالص التقدير والاحترام..

حسين العتزي

طالب ماجستير إدارة أعمال

كلية الإدارة، جامعة ميدأوشن

الاستبيان

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد/..... المحترم،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

أود إبلاغكم بأنني طالب في جامعة ميدأوشن - كلية الإدارة - تخصص ماجستير في إدارة أعمال، وأعمل حالياً على بحث بعنوان "أثر نظم المحاسبة الإدارية على جودة القرارات المالية: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية في المملكة العربية السعودية"، كجزء من متطلبات درجة الماجستير في إدارة أعمال. ونظراً لأهمية آرائكم القيمة، أرجو منكم التفضل بالإجابة على هذا الاستبيان وأكد لكم أن إجاباتكم ستكون محل تقدير كبير وستعامل بسرية تامة، ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي. لذا أرجو أن تكون إجاباتكم دقيقة وصادقة قدر الإمكان للمساهمة في تحقيق نتائج دقيقة.

شاكر لكم حسن تعاونكم

حسين العنزي

طالب ماجستير إدارة أعمال

كلية الإدارة جامعة ميدأوشن

المشرفين

أ.د. الفيصّل عبد الحميد محمد

أ.د. فايز علي جراد

كلية الإدارة، جامعة ميدأوشن

الاستبانة

الإجابة					الأسئلة
					1- الأسئلة العامة
60+	50-60	40-50	30-40	20-30	العمر
			أنثى	ذكر	الجنس
دكتوراه	ماجستير	شهادة عليا	درجة البكالوريوس	شهادة الدراسة الثانوية	الدرجة العلمية
					2- أسئلة الإستبيان
أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	توفر نظم محاسبة التكاليف معلومات دقيقة تساعد في تحديد تكلفة المنتجات.
أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	تساعد تقارير التكاليف في تحليل الانحرافات واتخاذ الإجراءات التصحيحية.
أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	تسهم نظم التكاليف في تحسين كفاءة استخدام الموارد داخل الشركة.
أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	تساعد بيانات التكاليف في دعم القرارات المتعلقة بالتسعير.
أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	تتيح نظم التكاليف معلومات دورية تساعد في الرقابة على الأداء المالي.
أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	تساعد الموازنات التخطيطية في تحديد الأهداف المالية المستقبلية بوضوح.
أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	تسهم الموازنات في تحسين عملية التخطيط المالي داخل الشركة.
أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	يتم استخدام الموازنات كأداة رقابية فعالة على الأداء الفعلي.

لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	تساعد الموازنات في تقييم الانحرافات بين المخطط والفعل واتخاذ القرارات المناسبة.
لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	توفر نظم قياس الأداء مؤشرات مالية دقيقة لدعم اتخاذ القرار.
لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	تساعد تقارير الأداء في مقارنة النتائج الفعلية بالأهداف المحددة.
لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	تسهم نظم الأداء في تحسين جودة الرقابة المالية داخل الشركة.
لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	تدعم مؤشرات الأداء عملية اتخاذ القرارات الاستراتيجية.
لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	تتميز القرارات المالية في الشركة بالدقة والموضوعية.
لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	يتم اتخاذ القرارات المالية في الوقت المناسب بناءً على معلومات موثوقة.
لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	تسهم المعلومات المحاسبية في تقليل المخاطر المرتبطة بالقرارات المالية.
لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	تؤدي جودة المعلومات المحاسبية إلى تحسين فعالية القرارات المالية.

- <https://forms.gle/Bazu1JZe8K2EqC77>

Abstract

This study aimed to identify the impact of management accounting systems on the quality of financial decisions in industrial companies in the Kingdom of Saudi Arabia. This was achieved by analyzing the extent to which the characteristics of management accounting systems—namely, accuracy, relevance, timeliness, integration, and flexibility—contribute to improving the quality of financial decisions related to investment, financing, liquidity management, and the efficient allocation of financial resources. The study stemmed from a key problem: the lack of clarity regarding the impact of management accounting systems on the quality of financial decisions in Saudi industrial companies, particularly in light of competitive and economic challenges and rapid digital transformation. The study adopted a descriptive-analytical approach, deemed suitable for its nature and objectives. This approach combined theoretical grounding with field analysis using a questionnaire specifically designed to measure the study's variables and dimensions. The study population consisted of employees in the financial, accounting, and administrative departments of Saudi industrial companies. A random sample of 267 individuals was selected, considered statistically sufficient to represent the study population and achieve its objectives. The study results demonstrated a statistically significant positive impact of management accounting systems on the quality of financial decisions in Saudi industrial companies. It also showed that all dimensions of management accounting systems influence the quality of financial decisions to varying degrees. The results indicated that the accuracy, relevance, and timeliness of accounting information were among the most influential factors in enhancing the objectivity of financial decisions and mitigating associated risks. Furthermore, the integration and flexibility of the systems contributed to improving management's ability to cope with internal and external variables and make more efficient decisions. The findings also confirmed that companies implementing advanced management accounting systems and providing ongoing employee training achieve higher levels of financial decision quality compared to companies relying on traditional, limited-capacity systems. In light of these results, the study recommended the continuous development and updating of management accounting systems in Saudi industrial companies, strengthening their integration with other operational and administrative systems, improving the accuracy, relevance, and timeliness of information, and investing in training and qualifying financial and accounting personnel in the use of modern management accounting tools, financial analysis methods, and decision-making techniques. It also recommended leveraging digital technologies and artificial intelligence in analyzing financial data and forecasting future trends, thereby enhancing the efficiency of financial decisions, strengthening the competitiveness of industrial companies, and supporting the objectives of Saudi Vision 2030.

Keywords: Management accounting systems; quality of financial decisions; industrial companies; Saudi Arabia; accuracy of accounting information; financial decision-making; management information.

Midocean University



College of Management

Master of Business Administration

**The Impact of Management Accounting Systems on the Quality of Financial Decisions: An Applied
Study on Industrial Companies in the Kingdom of Saudi Arabia**

Student Preparation/

Hussain Hadi Hussain Alanazi

University Number/

252000334

Supervisor/

Dr. Faisal Abdul Hamid Mohammed Hassan

Dr. Fayez Jarad

Year

2026

106

